جامعة محمد الصديق بن يحي –جيجل–
كليــة الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

الموقف الإيراني من الثورات العربية: الأبعاد والتداعيات

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص: دراسات إستراتيجية وأمنية

إعداد الطالبة:
*تيتوس مريم

تحت إشراف الأستاذ:
–خديم الله أحسن

أعضاء لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الجامعة الأصلية	الصفة
1–د.بلعيفة أمين	جامعة جيجل	رئيسا
2–خديم الله أحسن	جامعة جيجل	مشرفا
3–شابوني سامية	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية 2015–2016م

جامعة محمد الصديق بن يحي –جيجل–
كليــة الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

الموقف الإيراني من الثورات العربية: الأبعاد والتداعيات

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص: دراسات إستراتيجية وأمنية

إعداد الطالبة:
*تيتوس مريم

تحت إشراف الأستاذ:
–خديم الله أحسن

أعضاء لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الجامعة الأصلية	الصفة
1–د.بلعيفة أمين	جامعة جيجل	رئيسا
2–خديم الله أحسن	جامعة جيجل	مشرفا
3–شابوني سامية	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية 2015–2016م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

نحمد الله ونشكره الواحد الأحد الذي أنعم علينا بنعمة العلم والعقل

وأمدنا بالعزيمة والإرادة لإتمام هذا العمل

أتوجه بالشكر الجزيل للأستاذ الفاضل

"خديم الله أحسن"

الذي تفضل بالإشراف على بحثنا هذا، حضوره الدائم وعلى نصائحه وتوجيهاته.

كما أتقدم بتشكراتي الخالصة إلى كل أساتذة العلوم السياسية

والعلاقات الدولية بجامعة جيجل.

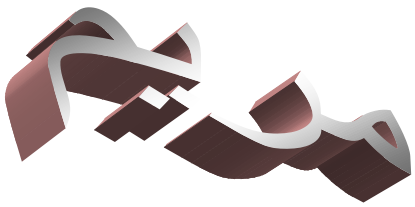

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول: واقع العلاقات العربية الإيرانية قبل الثورات العربية

المبحث الأول: الثورة - دراسة مفاهيمية

أولا: في تعريف الثورة والمفاهيم المقاربة

ثانيا: خصائص وعناصر الثورة

ثالثا: أنماط ومراحل الثورة

المبحث الثاني: العلاقات العربية الإيرانية قبل الثورات العربية

أولا: أثر البعد العقائدي في تحديد طبيعة العلاقات العربية الإيرانية

ثانيا: القضايا الخلافية في العلاقات العربية الإيرانية

ثالثا: التنافس الإيراني الخليجي على الهيمنة في المنطقة

المبحث الثالث: واقع الثورات العربية بين المعطيات الداخلية والبيئة الخارجية

أولا: مفهوم الثورات العربية

ثانيا: ديناميكية الثورات العربية

ثالثا: المواقف الدولية من الثورات العربية

الفصل الثاني: أبعاد الموقف الإيراني من الثورات العربية

المبحث الأول: الموقف الإيراني من الثورات العربية

أولا: طبيعة الموقف الإيراني من الثورات العربية

ثانيا: ملامح الموقف الإيراني

المبحث الثاني: الأبعاد الداخلية للموقف الإيراني من الثورات العربية

أولا: البعد العقائدي الديني

ثانيا: البعد الاقتصادي

المبحث الثالث: الأبعاد الخارجية للموقف الإيراني من الثورات العربية

أولا: إحياء المشروع الشيعي الفارسي

ثانيا: توجيه اهتمام المجتمع الدولي بعيدا عن الملف النووي الإيراني

الفصل الثالث: تداعيات الموقف الإيراني من الثورات العربية

المبحث الأول: التداعيات الداخلية للموقف الإيراني من الثورات العربية

أولا: تصاعد مطالب الإصلاح الداخلي

ثانيا: تناقض رؤى مكونات النظام الإيراني

المبحث الثاني: التداعيات الإقليمية للموقف الإيراني من الثورات العربية

أولا: تراجع النموذج الإيراني على الساحة الإقليمية

ثانيا: صعود إسلامي سني لا يخدم المصالح الإيرانية

ثالثا: الوحدة النسبية في الموقف الخليجي اتجاه إيران

رابعا: التنافس الإقليمي الإيراني التركي

المبحث الثالث: التداعيات العالمية للموقف الإيراني من الثورات العربية

أولا: تصاعد التركيز الأمريكي على الخطر الإيراني

ثانيا: زيادة التصعيد ضد البرنامج النووي الإيراني

ثالثا: زيادة أهمية إيران في الاستراتيجية الروسية والصينية في المنطقة

الخاتمة

مقدمة

شهدت الساحة العربية منذ أواخر عام 2010 وبداية عام 2011 تغيرات استراتيجية كبرى تمثلت في وضعية الصراع والانقسام الداخلي الذي عاشته بعض دول المنطقة العربية، أين انفجرت موجة من الثورات الشعبية على الأنظمة الحاكمة كانت الشعوب العربية قادتُها ومبادئ الحرية والكرامة والديمقراطية أهم شعاراتها والسلمية والانتقال السريع لها أهم سماتها، خاصة وأنها ترافقت مع التطور الرهيب في تكنولوجيات الاتصالات، فكانت أول شرارة لها من تونس وما لبثت أن انتقلت إلى دول أخرى أوضاعها شبيهة لحد كبير بالوضع الداخلي التونسي.

مثلت الثورات العربية بداية حقبة جديدة في تاريخ المنطقة العربية وعلاقاتها الخارجية، حيث تعرض النظام الذي عهدته المنطقة لاختلالات وتصدعات لم يعرفها من قبل سواء على المستوى الداخلي أو حتى على المستوى الخارجي، فمع انتقال الثورة إلى محاور جيو استراتيجية لطالما شهدت تباينات في توجهات الفاعلين الجيو استراتيجيين والإقليميين مثل مصر والبحرين واليمن، بدت هذه الثورات وحركات الاحتجاج كما لو أنها تعكس نسقا من التفاعلات والتجاذبات داخل النظام الإقليمي والعالمي، نظرا لتقاطع المصالح والمشاريع واختلافها وانعكاس ذلك على مواقع الفاعلين الجيو استراتيجيين وأدوارهم في المنطقة العربية التي تعد بؤرة للأزمات والصراعات العالمية منذ القدم، بسبب الأهمية القصوى لموقعها الجيو سياسي و الجيو اقتصادي.

في هذا الإطار شهدت الساحة العربية الجديدة، ردود أفعال عديدة ومتباينة داخلية وإقليمية وعالمية، وصعودا لعدة قوى تحاول استغلال الوضع الجديد وتوظيفه تعزيزا لموقعها في المنطقة، منها الصعود الإيراني الذي أخذ يقترب من المنطقة المركزية للمجال الجيو سياسي الإسلامي في إطار المشروع الإيراني في منطقة الشرق الأوسط.

يعتبر موقف الجمهورية الإسلامية الإيرانية من الثورات العربية من أهم ردود الفعل والتفاعل مع تغيرات الساحة العربية، بحكم العلاقات الإيرانية مع دول العالم العربي منذ التاريخ القديم، وبينما اتسمت مواقف بعض القوى الإقليمية والعالمية بالتنسيق والتطابق اتجاه الثورات العربية، جاء الموقف الإيراني متباينا ومزدوجا، فنجده أيد قيام بعض الثورات والاحتجاجات الشعبية ضد أنظمة الحكم ودعمها كما اعتبرها ثورات مشروعة على الظلم والاستبداد في سبيل تعزيز الديمقراطية وتحسين ظروف الحياة مثل: ثورة الشعب التونسي والمصري والليبي واليمني وكذلك احتجاجات البحرين، واعتبرها امتدادا للثورة الإسلامية الإيرانية سنة 1979، لكن في نفس الوقت تجده يعارض ثورات أخرى لها نفس الأسباب والمطالب واعتبرها نتيجة لمؤامرة خارجية، بحكم أنها قامت ضد أنظمة حليفة للنظام الإيراني، وهو ما برز جليا في الموقف من الثورة السورية انطلاقا من خلفيات المشروع الإيراني و استراتيجيات طهران في المنطقة العربية والإسلامية.

جاء الموقف الإيراني المتباين من الثورات العربية نتيجة قاعدة من الأبعاد والخلفيات المتداخلة، التي ارتبطت بالأهمية الجيو بوليتيكية والجيو استراتيجية للدول العربية وأولوية المنطقة العربية والإسلامية في الأجندة التوسعية الإيرانية، هذه الأبعاد والمعايير لم تلبث أن انبثقت عنها مجموعة انعكاسات وتداعيات لم تخدم في غالبها الاستراتيجية والمشروع الإيراني في المنطقة حتى على المستوى الداخلي، خاصة مع تقاطعها مع مشاريع وأجندات دول أخرى.

1- مبررات اختيار الموضوع

تتراوح مبررات اختيار هذا الموضوع بين أسباب موضوعية وأخرى ذاتية تتمثل في:

أ- مبررات موضوعية

-أن السياسة الإيرانية كإحدى القوى الإقليمية في العالم العربي الإسلامي تثير العديد من الإشكالات والتساؤلات. وبالتالي من الأهمية محاولة فهم طبيعتها اتجاه العالم العربي.

- أهمية التغيرات التي شهدتها الساحة العربية، حيث جاء هذا البحث في جزء منه ليسلط الضوء على الثورات العربية ممثلة في الثورة التونسية والمصرية والليبية و السورية واليمنية وكذا الحراك الشعبي في البحرين ودول عربية أخرى، في محاولة لفهم هذه الثورات من خلال إبراز أسبابها وفواعلها و تطوراتها.

- معرفة طبيعة الموقف الإيراني من الثورات العربية والأبعاد المتحكمة فيه ومن ثم استنتاج تداعياته وتأثيراته في المحيط الإقليمي والعالمي، إضافة إلى معرفة ما إذا كانت الثورات العربية حقا نقطة مفصلية أحدثت منعطفا في الاستراتيجية الإيرانية، أم كانت مجرد فرصة انتظرتها إيران لتجسيد خططها ومشروعها في المنطقة.

ب- مبررات ذاتية

- أن حقيقة التغلغل الإيراني في العالم العربي في المنطقة العربية الذي ظهر أكثر بعد الثورات العربية دفعنا إلى الاهتمام بدراسة الأطماع والمصالح الإيرانية في المنطقة.

- اعتبار هذه الدراسة محاولة لإثراء الجانب المعرفي بمرجع يغطي مساحة بحثية قل التطرق إليها، حيث أن هذا الموضوع يفسر ويدرس طبيعة الموقف الإيراني من الثورات العربية جمعا بين أبعاده و تداعياته.

2- إشكالية الموضوع

إن دراسة الموقف الإيراني من الثورات العربية، تعني محاولة فهم هذا الموقف ودوافع وخلفيات النظام الإيراني من اتخاذه، كما تعني كذلك محاولة فهم تداعياته من

خلال دراسة المكانة التي تحتلها إيران في المنطقة العربية وتطور العلاقات العربية الإيرانية، وفي ظل المعطيات السياسة والاجتماعية الجديدة التي تشهدها المنطقة العربية في إطار ما يسمى بالثورات العربية "الربيع العربي" فإن إشكالية دراستنا تكمن في تساؤل جوهري مفاده:

كيف يمكن تفسير الموقف الإيراني من الثورات العربية مطلع عام 2010 ؟

3- التساؤلات الفرعية

تندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية التي تحيط بغموض الإشكال الأساسي:

- فيما تتمثل ملامح العلاقات العربية الإيرانية قبل الثورات العربية ؟
- ما هي طبيعة الموقف الإيراني من الثورات العربية؟ و فيما تتمثل أبعاد وخلفيات هذا الموقف؟
- بعد استقراء واقع الثورات العربية وخلفيات الموقف الإيراني، ما أثر هذه الثورات على مسار العلاقات البينية وما هي تداعياته على الجمهورية الإسلامية الإيرانية ؟

4- الفرضيات

للإجابة على إشكالية الموضوع تم الاعتماد على الفرضيات التالية:

الفرضية المركزية

تعبر ازدواجية الموقف الإيراني من الثورات العربية عن استراتيجية قومية توسعية في المنطقة العربية .

الفرضيات الموجهة

- شكلت الثورات العربية منعطفا حاسما في مسار العلاقات العربية الإيرانية.

- يعتبر التباين الذي ميز الموقف الإيراني من الثورات العربية نتيجة للطموح التوسعي في المنطقة.

- نتج عن الموقف الإيراني من الثورات العربية مجموعة من الانعكاسات أثرت على مكانة إيران على المستوى الداخلي والإقليمي والدولي .

5- الإطار المنهجي

إن الظواهر السياسية والاجتماعية هي ظواهر مركبة ومعقدة ومتعددة الأبعاد والمتغيرات، ومن ثمة كان من الصعب دراستها من خلال منهج واحد.

إن بناء موضوع دراستنا قائم أساسا على توظيف المقاربة التاريخية التي تستخدم للحصول على أنواع من المعرفة عن طريق الماضي بقصد دراسة وتحليل بعض المشكلات الإنسانية والعمليات الاجتماعية الحاضرة، وذلك لأنه كثيرا ما يصعب علينا فهم حاضر الشيء دون الرجوع إلى ماضيه [1]، هذا كان ضروريا في بحثنا لتحديد المتغيرات المتحكمة في الموقف الإيراني من الثورات العربية من خلال استعراض ملامح العلاقات العربية الإيرانية قبل التغيرات التي شهدتها الساحة العربية حتى المرحلة الراهنة.

كما اعتمدنا على منهج دراسة الحالة حيث بواسطته يمكن التعرف على وضعية واحدة معينة بطريقة تفصيلية ودقيقة، وهو ما قمنا به من خلال التركيز على دراسة موقف إيران من ثورات الشعوب العربية تفصيلا انطلاقا من تحديد مواقفها من كل ثورة ثم تحديد الأسباب والعوامل الدافعة له وصولا إلى تداعياتها وانعكاساتها، تم كذلك الاعتماد على أسلوب المقارنة لتحديد ملامح العلاقات العربية الإيرانية عبر مراحل وصولا إلى سنة 2011 لإبراز تغيرها من مرحلة لأخرى وكذلك لتحديد مدى التطابق والاختلاف في المواقف الإيرانية من كل ثورة عربية.

6- أدبيات الدراسة

تعتبر دراسة موضوع الموقف الإيراني من الثورات العربية دراسة معقدة ومتشعبة، فمع اختلاف المناظير حول هذا الموقف وأبعاده وحول توصيف الثورات العربية ومحاولة برزت مجموعة من الدراسات في الموضوع ومن أبرزها:

دراسة "أحمد سعيد نوفل" في شكل كتاب بعنوان "التداعيات الجيو استراتيجية للثورات العربية" التي جاءت في ثلاث أقسام حاولت دراسة البيئة الجيوسياسية في الوطن العربي بدءًا بالنظام الإقليمي العربي واستراتيجيات القوى الكبرى فيه مرورًا بتفاعلات هذه القوى مع التغيرات الجيو استراتيجية في الوطن العربي مبرزة مواقفها وأهدافها من الثورات التي شهدتها الساحة العربية، وصولاً إلى القسم الثالث الذي تم تخصيصه لإبراز وجهة نظر كل من تركيا وإيران تجاه المتغيرات الجديدة في الوطن العربي.

كما نجد من بين الدراسات كتاب الربيع العربي: آخر عمليات الشرق الأوسط لصاحبه "حسن محمد الزين" ، الذي حاول من خلاله دراسة الربيع العربي انطلاقا من معالجته لأصل التسمية، مفهومها، أركانها واستراتيجياتها وأهدافها وصولا لتقييد نتائجها استنادا إلى وثائق ذات مصداقية حسب الكتاب تشمل التحضيرات والمخططات السابقة لاندلاع الثورات العربية منها وثائق ويكيليكس ودراسات معهد السلام الأمريكي ومؤسسة

[1] عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**. ط 4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 103.

راند الدفاعية، كما حاول تقديم نموذج تطبيقي لمنهجية التحليل السياسي الثلاثي الأبعاد من خلا إبراز دور العامل الخارجي، لكن هذه الدراسة كانت مركزة بصورة كبيرة على مركزية العوامل الخارجية في انفجار الثورات العربية حيث صورتها على أنها نتيجة لنظرية المؤامرة.

آخذين في الاعتبار كتاب "صباح الموسوي" مع مجموعة مؤلفين آخرين المعنون بـ" المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية"، الذي عرض من خلاله مرتكزات السياسة الخارجية الإيرانية وبالأخص مرتكزات المشروع الإيراني في العالم العربي منذ قيام الدولة الفارسية القديمة وحتى الثورات العربية، إضافة لبحوث إضافية تمثلت أساسًا في المشروع الإيراني التوسعي في العراق واليمن.

هذا بالإضافة إلى كتاب خالد المعيني "كي لا تسرق الثورات: دراسات موضوعية في ربيع الثورات العربية" الذي جمع من خلاله بين الإطار النظري المفاهيمي للثورة في محاولة لتعريفها وبين واقع الثورات العربية من خلال دراسة محركاتها ومحصلاتها النهائية، إضافة إلى دراسة عزمي بشارة " في الثورة والقابلية للثورة".

كما نجد مجموعة من الدراسات الأخرى التي تناولت خلفيات الموقف الإيراني من الثورات العربية على شكل تقييم لأرباح وخسائر إيران من هذه الثورات مثل دراسة ابتسام محمود العامري بعنوان "الموقف الإقليمي من الحراك السياسي في الدول العربية: تركيا و إيران نموذجا"، ودراسة محجوب الزويري بعنوان "إيران الثورية والثورات العربية: ملاحظات عن السياسة الخارجية الإيرانية ومآلاتها"...إلخ.

من المهم الإشارة إلى أن ثمة بعض الثغرات والنقص حيث أن هذه الكتب والدراسات تطرقت إلى متغيرات دون أخرى، إما التطرق إلى واقع الثورات العربية دون تحديد المواقف وردود الأفعال منها أو تحديد طبيعة الموقف الإيراني دون تحليل معمق لأبعاده وانعكاساته، في حين كانت دراسات أخرى أكثر مصداقية حيث حللت المواقف الإيرانية انطلاقا من أهداف ومصالح إيران في المنطقة العربية وأتبعتها بجملة من التداعيات والانعكاسات، وهو الإضافة التي أتت بها دراستنا هذه.

7- تقسيم الدراسة

لمعالجة الموضوع محل الدراسة وفي محاولة للإجابة عن الإشكالية المطروحة ارتأينا اتباع الخطة التالية والتي تنقسم إلى ثلاث محاور أساسية:

يتضمن الفصل الأول تحليلا لمفهوم الثورة والثورات العربية من حيث أسبابها ومنطلقاتها وفواعلها، ثم إبراز طبيعة العلاقات الإيرانية العربية قبل الثورات في محاولة لإعطاء خلفية لعلاقات إيران مع الأنظمة العربية.

يستهدف الفصل الثاني دراسة الموقف الإيراني من الثورات العربية والمعايير المتحكمة فيه اتجاه كل ثورة، ثم تقصي حقيقة هذا الموقف من خلال تحليل أبعاده وخلفياته الداخلية والخارجية العقائدية و الاقتصادية و الأيديولوجية.

أما الفصل الثالث فيتضمن تفكيكا لتداعيات الموقف الإيراني من خلال محاولة استنتاج ما تركه هذا الموقف من آثار وانعكاسات على موقع إيران الإقليمي والعالمي وعلى استراتيجياتها و مشاريعها في المنطقة العربية.

و قد تم إدراج خلاصة واستنتاجات لكل فصل في نهايته وخاتمة شاملة للدراسة.

الفصـــــــل الأول:

واقع العلاقات العربية

الايرانية قبل الثورات العربية

يتطلب المسار المنهجي السليم التطرق بداية إلى مفهوم الثورة الذي من شأنه أن يحدد لنا الإطار العام لها خاصة في ظل غياب تعريف واحد وشامل للمفهوم، ثم التطرق من خلال المبحث الثاني لدراسة طبيعة العلاقات الإيرانية العربية قبل الثورات التي شهدتها الساحة العربية وتوضيح أهم عناصرها ، بعد ذلك نعمل على التعريف بهذه الثورات في محاولة لإبراز خلفيات وأسباب قيامها وتحديد الفواعل والأطراف المحركة لها.

المبحث الأول: الثورة _ دراسة مفاهيمية

أولا: في تعريف الثورة و المفاهيم المقاربة

لغة : وفقا لمعجم لسان العرب يشتق لفظ الثورة من ثار الشيء بمعنى هاج، و ثورة الغضب حدته ويقال للغضبان أهوج ما يكون وقد ثار ثائرة إذا غضب وهاج غضبا ويربط لسان العرب الثورة بمعاني عدم الانضباط والغضب [1].

أما في اللغة اللاتينية فكلمة ثورة تعني " مظهرة الحركة الدائرية للنجوم " ولا تشير للعنف بل إلى حركة دائرية متكررة، فهو مصطلح فلكي الأصل اكتسب أهمية متزايدة مع عالم الفلك " نيكولاس كوبر نيكوس"، برز في علم الفلك واستخدم على سبيل التشبيه في السياسة واتخذ معناه السياسي قبل عام 1789[2].

اصطلاحا: كما لم يجمع علماء العلوم الاجتماعية على مفهوم الكثير من الظواهر الاجتماعية والسياسية، فإنهم كذلك لم يجمعوا على ماهية الثورة وتعريفها، فنجد من يستخدم المصطلح للدلالة على تغيرات فجائية وجذرية تتم في الظروف الاجتماعية والسياسية، أي عندما يتم تغير حكم قائم وتغير النظام الاجتماعي و القانوني المصاحب له بصورة فجائية وعنيفة [3].

كما يستخدم للتعبير عن تغيرات جذرية في مجالات غير سياسية كالعلم والفن والثقافة لأن الثورة تعني التغيير[4].

---

[1] عزمي بشارة، **في الثورة و القابلية للثورة**. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات معهد الدوحة،2011، ص 18.

[2] منير حسام الدين، **مفهوم الثورة تأصيلا واصطلاحا** .منتدى المحكمون العرب، 2013.

[3] عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1979، ص 870.

[4] سلمان بونعمان، **فلسفة الثورات العربية: مقاربة تفسيرية لنموذج انتفاضي جديد**.مركز نماء للبحوث والدراسات (د.ب.ن)، (د.س.ن)، ص ص 16-17.

لقد استخدم مفهوم الثورة بالمعنى السياسي في أواخر القرون الوسطى حيث استعمل في علم الاجتماع السياسي للإشارة إلى التأثيرات المتبادلة للتغيرات الجذرية والمفاجئة للظروف والأوضاع الاجتماعية والسياسية.

تعرّف موسوعة علم الاجتماع الثورة بأنها " التغيرات الجذرية في البنى المؤسسية للمجتمع، التي تعمل على تحويل المجتمع ظاهريا وجوهريا من نمط سائد إلى نمط جديد يتوافق مع مبادئ وقيم و إيديولوجية وأهداف الثورة وقد تكون الثورة عنيفة دموية، كما قد تكون سليمة وتكون فجائية سريعة أو بطيئة تدريجية [1].

يشير " كرين برنتون " في كتابة "تشريح الثورة"أن الثورة هي " عملية حركية ديناميكية تتميز بالانتقال من بنيان اجتماعي إلى بنيان اجتماعي أخر، وأنها تغير عنيف في الحكومة القائمة بشكل يتجاوز الحد القانوني

في حين يقترب "بيتر أمان" من المفهوم اقترابا آخر إذ يرى أنها انكسار مؤقت أو طويل الأمد لاحتكار الدولة للسلطة يكون مصحوبا بانخفاض الطاعة"[2].

هذا وينظر " يوري كرازين" بمنظار الأدبيات الماركسية في تحليل التطور الاجتماعي فيقول : "أن معنى الثورة الاجتماعية ووظيفتها لا يمكن فهمها إلا حينما تنظر إلى تاريخ المجتمع على حقيقته بوصفها سلسلة متصلة من التشكيلات الاقتصادية والاجتماعية، كما أنها قفزة من التشكيل الاقتصادي والاجتماعي القديم إلى تشكيل أكثر تقدما، تكون الخاصية المميزة السائدة له ومضمونه السياسي هو انتقال السلطة إلى الطبقات الثورية "[3].

في تعريفه لمفهوم الثورة يقول المؤرخ البريطاني إيريك هوبزباوم-Eric Hobsbawm في كتابه "عصر الثورة" THE AGE OF REVOLUTION (1789-1848) 1970: "أن الثورة هي تحول كبير في بنية المجتمع " ويشير إلى أربعة عناصر تستدعي الاهتمام عند الحديث عن الثورة هي :

الخصوصية: هنا يركز هوبزباوم على أن لكل ثورة خصوصيتها من حيث الزمان والمكان وليس هناك تشابه أو تطابق بين ثورتين.

النصر: ويعني انتصار منظومة جديدة على منظومة قديمة، مثل انتصار منظومة اجتماعية أو سياسية جديدة جاءت بها الثورة على أخرى قديمة.

---

(1) إحسان محمد الحسن، **موسوعة علم الاجتماع**. الدار العربية للموسوعات، بيروت، 1999،ص 217.
(2) سلمان بونعمان، **مرجع سابق** ، ص 17.
(3) يوري كرازين، **علم الثورة في النظرية الماركسية**. تر: سمير كرم ، دار الطليعة، بيروت ، 1975، ص 41.

البعد الجغرافي للثورة: يشير هوبزباوم هنا إلى تأثير هذا البعد في مناطق دول الجوار مثل تأثير أوروبا في أمريكا الشمالية ، وهذا المفهوم يدخل في إطار نظرية انتشار العدوى.

التراكمية:" هنا يرجع تفجر الثورة إلى عوامل متراكمة عبر عدد من السنين أحدثت ضغطا على القاعدة فولدت الانفجار الذي يجسد حالة الثورة[1].

أورد المفكر العربي " عزمي بشارة" تعريفا للثورة في دراسته المعنونة " في الثورة والقابلية للثورة" معتبرا إياها تحركا شعبيا واسعا خارج البنية الدستورية القائمة أو خارج الشرعية يتمثل هدفه في تغيير نظام الحكم القائم في الدولة، والثورة بهذا المعنى هي حركة تغيير لشرعية سياسية قائمة لا يعترف بها وتستبدل بشرعية جديدة[2].

تشير المؤرخة "حنة أرندت"Arendt Hannah في كتابها " في الثورة إلى" أنه لا يمكن الحديث عن الثورة إلا إذا كانت تتضمن فكرة الحرية ومرتبطة بها، و إذا ما بحثنا في الفكر الإسلامي نجد أن العرب مند ظهور الإسلام قد استخدموا كل من مصطلح " الخروج" ومصطلح " التغلب" في سبيل التدليل على الثورة على الحاكم، مع اختلافهم في حكم هذا الخروج فمنهم من حرمه ومنهم من أجازه بشروط[3].

أما عالم الاجتماع الفرنسي "إميل دوركايم" فيربط مفهوم الثورة بـ " ظاهرة الفوران الجمعي " المعبّرة عن تحرك جماعي لا يمكن تجاهله ويتضخم بصورة ملحوظة من دون ضمان الاستمرار طويلا في حالة الفوران، وهي التي تتكون أساسا فيما بين الطبقات الأدنى في المجتمع، فالشعب يعيش حياة مرتبطة بالفقر في الأساس إلى جانب نقص الحرية[4].

إن الثورة بالمفهوم العلمي هي حالة من حالات التغيير اللاّخطي غير المنتظم الذي يسمى في الأدبيات العلمية بالأنظمة المعقدة Systèmes complexe والتي يقابلها في حالات الاستقرار المجتمعي الأنظمة الخطية systèmes linéaire.

في حالة النسق المعقد لا يمكن توقع الأحداث بشكل دقيق لأنها لا تخضع لمبدأ الخطية السببية، أما في حالة النسق الخطي فتخضع التحولات المجتمعية لمبدأ السببيّة

---

(1) سلمان بونعمان، **مرجع سابق**. ص ص 19-20.
(2) عزمي بشارة، **مرجع سابق**، ص 57.
(3) حنة أرندت، **في الثورة**، تر: عطا عبد الوهاب ، المنظمة العربية الترجمة ، مركز دراسات للوحدة العربية، بيروت، 2008،ص 46.
(4) منير حسام الدين، **مرجع سابق ..**

وإمكانية التوقع، لكن في ذات الوقت لا يمكن اعتبار الأنظمة المعقدة خارجة عن العلم تماما.[1]

على هذا الأساس يستخلص هؤلاء بعض القوانين الاحتمالية العامة للثورات مثل: قانون الثورة المضادة وركوب الموجة...، من أجل محاولة إخضاعها والتعامل معها بأسلوب علمي، هذا على المستوى الجزئي أي على مستوى التغير الاجتماعي، أما على المستوى الكلي مستوى التغير الحضاري فتصبح الثورة رغم عدم إمكانية التنبؤ الدقيق بموعدها وحتمية مسارها بأي صورة من الصور، يمكن التحقق من ذلك من خلال مراجعة تطور كافة الحضارات تقريبا، ومن تصور توماس كون حول بنية الثورات العلمية لأنه يعبر عن معنى حضاري أيضا، فالتغير الجدري الثوري يظهر في المقاييس الكبيرة ويكون غير ممكن توقعه في المقاييس الصغيرة من الزمن، و هذا ما يتوافق مع المفاهيم العلمية للأنظمة المعقدة[2].

رغم تعدد التعاريف السابقة الذكر واختلافها في بعض العناصر حول مفهوم الثورة إلا أنها اتفقت على أن الثورة في النهاية تعبر عن نوع من التغيير الجدري والعميق الذي يستهدف اكتشاف الأخطاء وبناء علاقات سلمية جديدة تؤسس للعدل والتقدم سواء بين أفراد المجتمع أو بين المجتمع والسلطة الحاكمة.

مفاهيم مقاربة لمفهوم الثورة :

يتداخل مفهوم الثورة في الأدب السياسي والعلوم الاجتماعية عموما بشدة مع مفاهيم أخرى من قبيل الفوضى والانقلاب والاحتجاج والحراك والانتفاضة، مما يوقع البعض في اللبس لذا من الجدير إبراز مضامين هذه المفاهيم وتبيان الفرق بينها وبين الثورة.

التغيير الاجتماعي أو السياسي: يدل مفهوم التغيير السياسي على مجمل التحولات التي تتعرض لها البنى السياسية في مجتمع ما، بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة كما يقصد به الانتقال من وضع غير ديمقراطي استبدادي إلى وضع ديمقراطي"[3].

---

[1] سمير أبو زيد، **حوار حول الثورات العربية و سؤال النهضة**. مركز الدراسات و البحوث ، في سلمان بونعمان، **مرجع سابق**، ص 26.

[2] **نفس المرجع السابق**، ص 26.

[3] شعبان الطاهر الأسود، **علم الاجتماع : قضايا العنف السياسي و الثورة**. الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، 2003، ص 49.

الحراك: هو " حركة انتقال الأفراد من فئة أو طبقة اجتماعية إلى أخرى داخل نفس المجتمع، وقد يكون الحراك على مراتب سلم التدرج الاجتماعي نحو الأعلى أو نحو الأسفل و تختلف درجة الحراك الاجتماعي حسب نمط المجتمع والبناء الاجتماعي "[1].

الإنقلاب: (Coup d'état) يشير الانقلاب إلى انتقال السلطة من يد فئة قليلة إلى فئة قليلة أخرى تنتمي إلى نفس الفئة الأولى التي كانت تسيطر على الحكم أو على الأقل تشبهها، ويكون باستخدام وسائل العنف الرسمية (الجيش أو القوات المسلحة) دون إحداث تغيير في وضع القوة السياسية في المجتمع أو في توزيع عوائد النظام السياسي، كما يعبر الانقلاب عن نوع من أنواع التمرد"[2].

الحركة الاحتجاجية (Mouvement contestataire)**:** يقصد بالحركة الاحتجاجية " التقاء جماعة من الناس حول محاولة إحداث التغيير الاجتماعي والسياسي كليا أو جزئيا في نمط القيم السائدة والممارسات السياسية وذلك بين المواطنين الذين يجدون في الحركة تجسيدا لمعتقداتهم ونظرتهم للوضع الاجتماعي المنشود"[3].

التمرد:هو شكل من أشكال المواجهة المسلحة للنظام القائم من قبل بعض العناصر الدينية أو العسكرية أو الاثنين معا، وذلك لممارسة الضغط والتأثير على النظام للاستجابة لمصالح معينة لهذه القوى، وقد يكون التمرد طويل المدى مقدمة لثورة قد تطيح بالنظام برمته، و طبقا لحجم القوى التي تتمرد يمكن القول أن هناك التمرد الجماهيري وهو الذي يشارك فيه عدد كبير من المواطنين و التمرد العسكري الذي تقوم به عناصر من القوات المسلحة أو من قوات الأمن و الاثنين معا، وهو الأكثر خطورة لأن العناصر المتمردة في هده الحالة تمتلك السلاح والخبرة القتالية [4].

---

[1] عبد المجيد لبصير، **موسوعة علم الاجتماع، مفاهيم في السياسة والاقتصاد و الثقافة العامة**. دار الهدى للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2010، ص 261.

[2] اسماعيل صبري و محمد محمود ربيع ،**موسوعة العلوم السياسية**، جامعة الكويت، الكويت، 1994، ص 47.

[3] منير حسام الدين، **مرجع سابق**، ص 49.

[4] آدم قبي، **رؤية نظرية حول العنف السياسي في الجزائر**، جامعة ورقلة، ص 106 من الموقع الإلكتروني: http//www.rewed.luedid.net/ re1/11-adem.pdf.

.

ثانيا: خصائص وعناصر الثورة

خصائص الثورة: رغم الاختلاف الذي يطبع أغلب الثورات على مر التاريخ حيث أن لكل ثورة ظروفها وأسبابها وفواعلها، إلا أن هذه الثورات تشترك في جملة من الخصائص والمميزات العامة يمكن إجمالها في :

- الثورة تمثل قطاع أكبر من المجتمع ضد فئة أصغر، غالبا تكون هي المسيطرة على القوة السياسية والثروة الاقتصادية.
- بحكم أن الثورة تغيير راديكالي فإنها تقوم على الحلول الجذرية ولا تحبذ الإصلاح.
- تنطوي الثورة على تغيير مفاجئ وسريع الانتشار بين الجماهير والمجتمعات وحتى عبر الدول.
- تشتمل تغييرات الثورة على نسق القيم والمعتقدات بما يتلاءم والمرحلة الجديدة.
- ترتكز الثورة على أسس وقواعد جديدة لبناء جديد مغايرة للنظام القديم [1].

عناصر الثورة:

يشير الاستعمال المعاصر لمفهوم الثورةRévolution في الأدب السياسي إلى شقين، الشق الأول يتعلق بنمط التغييرات الكبرى والجذرية التي تحصل في المجتمع نتيجة انتقال السلطة من طبقة اجتماعية إلى أخرى أو نشوء طبقات جديدة كدلالة على وجود ثورة حقيقية.

في حين ينطبق الشق الثاني من الاستعمالات المعاصرة لمصطلح الثورة على التغيير الجزئي – على نطاق صغير – الذي يطال قشرة السلطة السياسية فحسب، حيث تتم الإطاحة بالحكام في مناصبهم واستبدالهم بآخرين دون أن يتبع ذلك تغيير جدري على المستوى الاقتصادي أو على مستوى منظومة القيم الاجتماعية التي تسود المجتمع.

غالبا ما يوصف التغيير الكبير في الشق الأول بأنه ثورة مستوفية الشروط في حين يعتبر التغيير في الشق الثاني في حدود الانقلاب، ويمكن قياس المد الثوري بمدى التغيير الحاصل على ثلاث مستويات سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وكثيرا ما يقترن مصطلح الثورة في شقها السياسي لتختزل بعملية استبدال طاقم الحكم بآخر [2].

يصنف النمط الأول من الثورات غالبا في خانة الانتقالات التاريخية الكبرى في حياة الشعوب والتي تحدث صدمة تكفي لتغيير مسار وطريقة تفكير هذه الشعوب فتستوفي لاحقا

---

[1] مولود زايد الطيب، **علم الاجتماع السياسي**. دار الكتب الوطنية، ليبيا2007، ص 100.

[2] خالد المعيني، **كي لا تسرق الثورات : دراسات موضوعية في ربيع الثورات العربية**. منشورات ضفاف، بيروت، 2014، ص 7.

كافة شروط الثورة،عند دراسة هذا النمط من التغيرات في المجتمعات المزدهرة حاليا نجد أن الطبقة المتوسطة تقف وراء هذا الانجاز في كافة تجارب المجتمعات الناجحة فهي الطبقة الأكثر تأهيلا لإحداث انتقالات حقيقية نوعية وكبرى في حياة المجتمعات ولكن هادئة و تدريجية.

فالثورات الشعبية التي كثيرا ما تنطلق بصورة عفوية هنا وهناك كثيرا ما تنتهي إلى عكس ما تشعر به الجماهير الثائرة أو تحتاجه على وجه اليقين ذلك بسبب عدم تنظيم هذه الجماهير لنفسها وعدم وجود أهداف وبرامج واضحة، لذا غالبا ما تتمخض هذه الثورات غير المنظمة عن ولادة طغاة جدد وإعادة إنتاج ديكتاتوريات ونظم استبدادية جديدة تحكم الشعب باسم الثورة لتعود بها إلى ما كان عليه وفي الوقت ذاته فان الثورات والانقلابات التي تقوم بها قلة سواء من ضابط الجيش أو المعارضين، ورغم كل الشعارات الجذابة التي يرفعونها في بداية الأمر كثيرا ما تنتهي إلى العكس وتنتهي هذه القلة إلى نخب حاكمة مستبدة.

تقوم الثورة الحقيقية على ثلاث ركائز أساسية تتمثل في:

أ- فكر خلاق تشتقّه عقول المفكرين اللذين يمثلون عصارة وضمير العقل الباطن لمعاناة شعوبهم على أن يستند هذا الفكر إلى قضية عادلة.
ب- نخبة شجاعة ومنظمة تتبنى هذا الفكر وتمتلك رؤية تنفيذية وتخطيطا سليما.
ت- جماهير واعية بجوهر قضيتها وليست مجرد حشود يسهل التلاعب بها.

إذا توافرت العناصر السابقة الذكر فمن شأنها أن ترتقي بإرهاصات الشعوب وعملها الثوري إلى مصاف الثورات الحقيقية فالفكرة والتنظيم والتخطيط السليم، كفيلة أن تكون الوقود الثوري اللازم الذي لن تنفد طاقته إلا بتحقيق الأهداف النهائية والكبرى للشعوب الثائرة على واقعها الفاسد.[1]

[1] **نفس المرجع السابق** ، ص ص 8-9.

ثالثا:أنماط و مراحل الثورة

أنماط الثورات: ترتكز عملية تحديد نمط أو نوع الثورة على طبيعة التغيير الذي يتحقق على مستوى المجتمع وحجمه لذا تتعدد أنماط الثورات ويمكن التمييز بين نمطين أساسيين هما:

- **النمط الأول** : لا يؤدي هذا النمط إلى أي تغيرات سياسية واجتماعية مباشرة ولكنه يحقق بشكل تراكمي إمكانية انتقال المجتمع من بنية اقتصادية وسياسية واجتماعية إلى بنية أخرى، حيث يشمل التغيير جزءا من المجتمع أو حقلا من حقول المعرفة فيه، مثل الثورة العلمية والثورة الثقافية والثورة الصناعية التي برزت في القرن الثامن عشر.
- **النمط الثاني**: يؤدي هذا النمط إلى تغيير جدري شامل في البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع كافة، ويحدث تغييرا جذريا للنظام القديم، واستبداله بأخر جديد بمؤسسات جديدة، يوصف هذا النمط الثوري بأحداث قفزة نوعية للمجتمع من مرحلة إلى مرحلة أخرى أكثر تقدما وتطورا[1].

انطلاقا من كون الثورة حركة شعبية وتلقائية لتغيير أوضاع المجتمعات يمكن تقسيم هذا النمط إلى ثلاث فئات:

- ✓ **الفئة الأولى:** تتضمن هذه الفئة الثورات التي أحدثت تغيرات جذرية على صعيد البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فالثورة الفرنسية سنة 1789 مثلا، أنهت حكم الملك "لويس السادس عشر" وقامت بتحويل الحكم إلى نظام جمهوري،كما رفعت شعارات الحرية والإخاء والمساواة وأعلنت قيام دولة مؤسسات،كذلك الثورة الروسية 1917 لم تكتف بعزل القيصر فقط بل عملت على إحداث تغيرات جذرية في المجتمع وهناك عدة أمثلة وثورات تنتمي إلى هذه الفئة.
- ✓ **الفئة الثانية:**تتمثل هذه الفئة في الثورات التحررية لكنها لا تحدث تغير في بنية المجتمع مثل الثورة الأمريكية (1775-1783) التي كانت ذات طابع تحرري وطني واكتفت بالمطالبة والنضال في سبيل الاستقلال من الحكم البريطاني دون إحداث تغيرات رئيسية في البنية الاجتماعية، ويطلق علماء السياسة على هذا النوع من الثورات "ثورات ضد السلطة" لكونها ذات هدف محدود ومقتصر على الإطاحة بالحكومة الفاسدة.
- ✓ **الفئة الثالثة:** تنتمي لهذه الفئة للثورات التحررية التي تحدث تغييرا في بنية المجتمع مثل الثورات الموجهة ضد الاستعمار في الدول النامية والتي كانت تهدف إلى تحقيق

[1] محمد نبيل الشيمي، **"الثورة و الطريق للنهضة"**. الحوار المتمدن، العدد 3569، 2011/12/7.

السيادة والاستقلال، ويطلق على هذه الثورات " الثورات الوطنية " مثل الثورة الجزائرية[1].

مراحل الثورة :

حدد **كران برينتون** في كتابه " **تشريح الثورة** the Anatomy of révolution " الصادر عام 1938 خمس مراحل تمر بها الثورات وطبقها على الثورة الأمريكية 1775 والثورة الفرنسية 1789 والثورة الروسية،1917 وتتمثل هذه المراحل في الآتي :

- **مرحلة انهيار النظام القديم:** في هذه المرحلة تتطور مجموعة من مشاعر عدم الرضا عن الحكومة، نتيجة تعطل الإدارة وتزايد الضرائب، وتبدأ تدريجيا ثقة الشعب في الحكومة تتناقص كما أن هذه الأخيرة تبدأ بفقدان الثقة في نفسها ويحوّل المفكرون ولاءهم لنظام جديد يكون أفضل من النظام القائم.
- **المرحلة الأولى للثورة:** تبدأ هذه المرحلة مع الخطوات الأولى المطالبة بتغيير الوضع القائم كهدف للخلايا والشبكات العاملة، حيث يبدأ التأثير على النظام القائم وتظهر مظاهر التمرد الشعبي عليه والتي لا يجد من سبيل لمواجهتها وإيقافها إلا بالاعتماد على القوات الأمنية مما يزيد من غضب الشعب ويأزم الوضع وصولا للإطاحة بالنظام.
- **مرحلة تولي المعتدلين السلطة:** هنا يتولى القيادة أشخاص معتدلين كانوا من معارضي النظام السابق، وتكون أولى أعمالهم المباشرة في إصلاحات معتدلة غير جذرية بالنسبة للثوار المتشددين، هؤلاء الذين سوف يتهمون القادة الجدد بالعمالة والتواطؤ مع النظام السابق.
- **مرحلة تولي المتشددين السلطة:** حيث يتولى المتشددون قيادة الثورة بعد الإطاحة بالمعتدلين والتخلص من بقايا النظام القديم.
- **في الأخير:** لا يستطيع المجتمع تصعيد الثورة حيث يصبح الشعب منهك فيرغب في الاستقرار وتيسير عجلة الاقتصاد والتمتع بالأمن الشخصي، ويصف "برينتون " هذه المرحلة بأنها "فترة نقاهة ما بعد الحمى"، وفي ظل سيرورة الثورة يمر المجتمع بأربع مراحل أساسية حددها " برينتون " يمكن أن نوضحها في المخطط التالي.[2]

---

[1] **نفس المرجع السابق.**

[2] داود و فاء علي، **التأصيل النظري لمفهوم الثورة والمفاهيم المرتبطة بها. مجلة الاهرام** ، العدد 49،2013/01/3.

الشكل1: المراحل التي يمر بها المجتمع في ظل الثورة (من إعداد الطالبة)

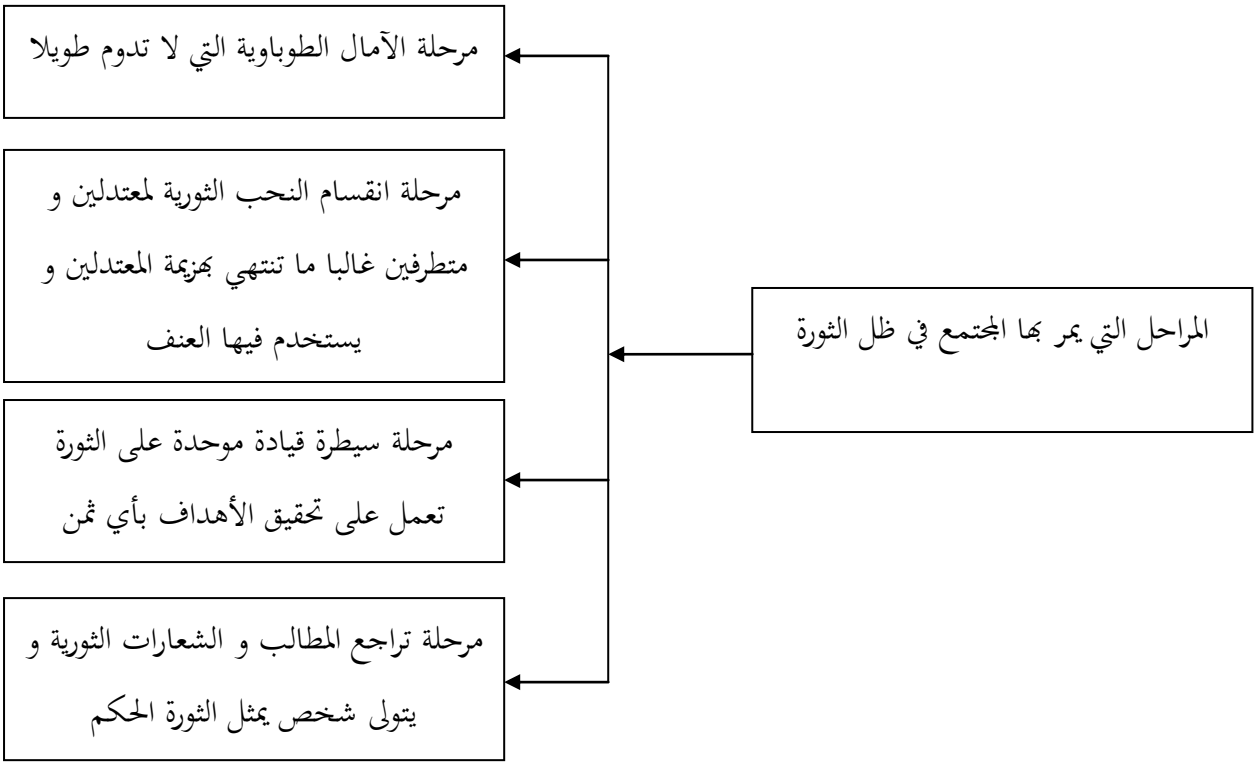

المبحث الثاني: العلاقات العربية الإيرانية قبل الثورات العربية

تعبّر العلاقة بين إيران والدول العربية عن المكانة التي تحتلها إيران في المنطقة حيث أن جوار الدولة الإيرانية هو جوار متعدد: عربي وتركي وباكستاني، إضافة لبحر قزوين والدول المجاورة له من روسيا إلى آسيا الوسطى، وتعد صلات الدين والتاريخ المشترك من أبرز العوامل التي تجمع العرب والإيرانيين، وقد عرفت العلاقات الإيرانية مرحلة من الصراعات والمنافسات الطويلة التي لم تتوقف على مرّ التاريخ، وقد عرفت في العصر الحديث مفاصل رئيسية لتطورها من أبرزها ارتباط سياسة الأحلاف التي روج لها الغرب بنظام "الشاه" الإيراني وقيام النظام الجمهوري عام1979 بعد نجاح الثورة الإسلامية وخروج إيران من سياسة الغرب وما تلاها من تطورات وأحداث منذ الحرب العراقية الإيرانية إلى غاية الفترة ما قبل الثورات العربية، والتي لطالما كانت الخيط الناظم لعلاقات إيران مع جوارها العربي.

أولاُ: أثر البعد العقائدي في تحديد طبيعية العلاقات العربية الإيرانية

تقع الجمهورية الإسلامية الإيرانية غرب قارة آسيا تحدها من جهة الشمال جمهوريات آسيا الوسطى: أذربيجان وأرمينيا وتركمنستان ويحدها من الشمال الغربي تركيا، أما من الغرب فتحدها العراق، في حين تحدها من الشرق أفغانستان وباكستان وتتمتع إيران بإطلالتها على أهم ثلاث مسطحات مائية هي" الخليج العربي في الجنوب وبحر قزوين في الشمال، تبلغ مساحتها 1648000 مليون كم^2 يتوزع على معظم هذه المساحة السكان الإيرانيون، حيث يشكل المسلمون معظمهم إضافة لأقليات دينية أخرى منها: المندائيين، اليارسنيين، اليهود والمسيحيين إضافة لعرقيات مختلفة كالأكراد والتركمان والأرمن والعرب وغيرهم، كما توجد في إيران لغات كثيرة هي: الفارسية، الأذربيجانية، الكردية، التركمانستانية والبلوشية، العربية، الأرمينية، الآشورية، المندائية [1].

لقد احتلت إيران مركزاً متميزاً في النظام العالمي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، و لعبت دور الحارس للمصالح الغربية في منطقة الشرق الأوسط حيث عمدت الولايات الأمريكية إلى جعلها قوة إقليمية عظمى، واستمر الوضع كذلك طوال فترة حكم الشاه حتى قيام الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979*، وقد عرفت العلاقات العربية الإيرانية فترات جيدة خلال الحكم الشاهنشاهي حيث كانت للشاه علاقات متينة مع الأنظمة العربية الصديقة

---

[1] سليمان حمدي عيسى، **انعكاسات الإستراتيجية الأمنية الإيرانية على دول الخليج العربي (بعد حرب الخليج الأولى 1988-2014)** .مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص دراسات أمنية واستراتيجية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014-2015، ص 32.

*__الثورة الإسلامية الإيرانية:__ هي ثورة قامت سنة 1979 و حولت إيران من نظام ملكي، تحت حكم الشاه محمد رضا بهلوي إلى نظام جمهوري إسلامي، و يعد الإمام الخميني مؤسس الجمهورية – حاول العمل على مد الثورة و تصديرها إلى المناطق المجاورة خاصة دول الخليج العربي.

للغرب كالأردن و المغرب و السعودية، و كان يتوافق معها في كثير من المواضيع المتعلقة بأمن الخليج، و كذلك مع أمريكا و الغرب، في حين لم تربطه نفس العلاقات مع دول أخرى كمصر في ظل حكم " جما عبد الناصر"، هذا وأرادت إيران أن تتبع سياسة توسعية في منطقة الخليج العربي، فبدأت تمد نفوذها وطموحاتها التوسعية على مستوى الإقليم حتى سنة 1979 مع مجيء الثورة الإسلامية وخروج إيران من سياسة الغرب والأحلاف، أين انتقلت العلاقات العربية الإيرانية إلى نمط جديد.[1]

بالنسبة للشعوب العربية فإنها تلقت نجاح الثورة الإيرانية بارتياح كبير، نظراً لمواقف الشاه المعادية للعرب ولتعاونه الوثيق مع إسرائيل، أما أنظمة الحكم فتباينت مواقفها من نجاح الثورة، فالدول العربية المعتدلة المتحالفة مع الغرب نظرت إلى الثوار الإسلاميين بقلق و حذر شديدين خاصة دول الخليج، في حين دول العربية المعتدلة المتحالفة مع الغرب نظرت إلى الثوار الإسلاميين بقلق و حذر شديدين خاصة دول الخليج، في حين اتخذت بعض الدول كالجزائر وليبيا وسوريا ومنظمة التحري الفلسطينية مواقف متوافقة مع حكام إيران الجدد،[2] حيث كانت الدول العربية متخوفة من مساعي إيران لتصدير ثورتها، و ما زاد مخاوف الأنظمة المتحالفة مع الغرب اندلاع الحرب العراقية الإيرانية حيث وقفت بعض الدول العربية ومنها الدول الخليجية مع العراق مما انعكس بالسلب على علاقات إيران بالعرب، لكن مع اندلاع حرب الخليج الثانية و صعود محمد خاتمي للحكم في 1997 بدأت مرحلة جديدة في العلاقات العربية الإيرانية.[3]

أعلنت إيران سياستها الخارجية بعد نجاح الثورة بمعايير مطلقة و شاملة، بينت فيها دورها في خدمة الإسلام في العالم كله بصورة مثلى، و نادى مرشد الثورة الإمام الخميني بوحدة المسلمين متجاوزاً الحدود الإسلامية القائمة بين الدول الإسلامية متجاهلاً الخلافات بين الشيعة والسنة، و في ظل الصراع الاشتراكي الرأسمالي كان المبدأ الثاني لإيران أنها "لا شرقية و لا غربية" و معتمدة على الذات أما المبدأ الثالث تمثل في رفض الأحلاف العسكرية التي أنشأتها الدول الكبرى لحماية البلاد الإسلامية، و المبدأ الرابع هو دعم حركات التحرر في العالم الإسلامي و على رأسها حركة التحرير الفلسطينية.[4]

برزت طبيعة الثورة الإسلامية من خلال خطابات و تصريحات الإمام الخميني على أنها نموذج يحتذى به في البلاد الإسلامية، التي تعاني من الاستبداد السياسي والهيمنة الأجنبية على قدراتها، حيث أكد قادة إيران منذ انتصار ثورتهم على الشاه على مفهوم

---

(1) سعد حقي توفيق، **علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي و العشرون**. دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2003، ص ص 313، 314.

(2) علي محافظة، **إيران بين القومية الفارسية و الثورة الإسلامية**. (د.د.ن)، (د.ب.ن)، 2013، ص 172.

(3) سعد حقي توفيق، **مرجع سابق**، ص 314.

(4) علي محافظة، **مرجع سابق**، ص 163.

تصدير الثورة وعلى نطاق واسع سواء في إطار السياسة الثقافية السلمية أو حتى في إطار الإجراءات الإجبارية، وقد عزز أحمد الخميني مبدأ تصدير الثورة قائلا "...**إن إيران الإسلامية ستتكون المقر الكبير للثورة، ومركزاً لجهاد المسلمين الإفريقيين و شرق الأوسطين و مسلمي سائر أنحاء العالم، علينا أن نسعى لنكون كما كنا في السابق محل اعتماد الأبناء الثوريين للإمام الخميني في شتى العالم".**[1]

تعد النزعة الإمبراطورية التوسعية من أهم السمات التي ساهمت في تكوين الشخصية القومية الإيرانية عبر تاريخها، لذا فإن الحفاظ على هذه الشخصية و الانتماء القومي مرتبط باستمرار التوسع الخارجي، الأمر الذي يجعل إيران تميل للهيمنة في سياساتها الخارجية خاصة في محيطها الإقليمي والخليج العربي، واستمرت هذه السمة حتى بعد الإطاحة بنظام الشاه، حيث أكدت الثورة الإسلامية على أنها ثورة أيديولوجية عابرة للقوميات أي أنها تتعدى الحدود الجغرافية والثقافية مستندة في ذلك إلى الدين، لذا أصبح توجه الدولة الإيرانية أصبح يتميز أساسا بالاعتماد على الذات في تعبئة الجهود الذاتية للدولة والجماهير الشيعية خارج إيران في الخليج كما أنها تخلصت من التعاون مع الولايات المتحدة والغرب، وأعطت لنفسها صفة ودور حامية الشيعة في كل البلدان خاصة الخليجية منها.

برز هذا الدور في الاتهامات التي باتت إيران توجهها لحكومات هذه الدول حول اضطهادها السياسي والعسكري للطائفة الشيعية، ومساعدة المنظمات الإسلامية الأصولية في الدول العربية كأحد السبل لتصدير الثورة إلى الوطن العربي.[2]

لقد لعبت العقيدة دور الركيزة الأساسية للرؤية الإيرانية للعالم الخارجي خاصة في العقد الأول لها، وتعبّر مقولة الخميني أصدق تعبير عن ذلك حين أعلن أن**" إيران تواجه الدنيا مواجهة عقائدية"**، وقد قدمت الثورة لغة خطابية جديدة و منفردة التعبير عن الخارج والداخل فتميزت بإسلامية المفاهيم من خلال الاقتباس الناجح والمؤثر من القرآن الكريم الذي أعطاها الفعالية المطلوبة للتأثير.

اعتبرت إيران مفهومي الاستقلالية والحكم الإسلامي المحورين الإيديولوجيين الرئيسين، وهما المدخلان اللذان أثرا على تطور العلاقات العربية الإيرانية.[3]

---

(1) أحمد نوري النعيمي، **السياسة الخارجية الإيرانية 1979-2011**. دار الجنان للنشر و التوزيع، عمان 2012، ص 564.

(2) رندة مصطفى عبد الرحمان، **العلاقات الإيرانية السعودية (1990-2000)**. بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الدراسات الإفريقية و الآسيوية، معهد الدراسات الإفريقية و الآسيوية، جامعة الخرطوم، 2004، ص 42.

(3) باكينام الشرقاوي، **السياسة الخارجية الإيرانية** . من الموقع الإلكتروني :
www.aljazeera.net/specialfiles/pages/de4add73-ad4c-44ed-b455-5ec92-aof43a9.20/04/2016

ارتبطت الفترة ما بعد الثورة الإسلامية بمبدأ "تصدير الثورة" الذي لطالما تخوفت منه دول الخليج و اعتبرته عنصراً مهددا لها بسبب أقليات شيعية كبيرة فيها خاصة البحرين ثم السعودية والكويت، وقد أحدث تصدير الثورة الإيرانية إلى دول الخليج تصدعاً كبيرا في منظومة أمن هذه الدول، حيث حوّلت هذه الثورة إيران من درع حليف استراتيجي إلى تهديد محتمل، وفرضت على دول المنطقة مراجعة تحالفاتها الإقليمية[1]، خاصة مع اعتبار إيران أن مسؤوليتها هي مواجهة الأنظمة الإقليمية التي تكيف سياساتها للدول الكبرى على حساب الاستقرار وسيادة منطقة الشرق الأوسط، فأصبحت إيران تمثل أم القرى لدار الإسلام، وشعرت بأنها مسؤولة عن قيادة العالم الإسلامي أي أنها تمتلك الحق في قيادة كل الأمة الإسلامية [2].

ثانيا: القضايا الخلافية في العلاقات العربية الإيرانية

شهدت العلاقات العربية الإيرانية، خاصة العلاقات مع دول الخليج العربي مجموعة من الأزمات والخلافات وصلت حدة التأزم في البعض منها إلى درجة النزاع المسلح و الحرب و نجد منها: قضية الحرب العراقية الإيرانية و من قبلها قضية الأهواز و الجزر الإماراتية الثلاث:

1- احتلال إيران لإمارة الأهواز والإطاحة بالحاكم خزعل

تقع إمارة الأهواز العربية في الجنوب الشرقي للعراق، و قد كانت منذ عام 637 م تحت حكم الخلافة الإسلامية و تابعة لولاية البصرة، ومع نشوء الدولة المعشعشية العربية (1436-1724) اعترفت الدولتان الصفوية والعثمانية باستقلالها، كما حافظت على استقلالها بذلك الدولة الكعبية (1724-1925)، وقد مثلت الإمارة نقطة تقاطع تجاري خاصة مع شق قناة السويس.

حكم بين عامي 1897 و 1925 الشيخ خزعل الكعبين وبعده أصبحت بريطانيا تخشى من قوة الدولة الكعبية، فاتفقت مع إيران على إقصاء أمير الأهواز وضم إقليم إيران، حيث منح البريطانيون الإمارة الغنية بالنفط إلى إيران بعد اعتقال الأمير خزعل وأصبحت الإمارة منذ ذلك التاريخ محل نزاع بين العراق و إيران.[3]

عمل الاستعمار البريطاني على تقوية الدولة الفارسية لتكون حاجزا بينها و بين روسيا فعملت على ضم الإمارة الإيرانية، و قد عملت إيران منذ احتلالها الإمارة على نزع الهوية العربية عنها من خلال إدخال عدة تغييرات عليها بدءًا بتغيير اسمها إلى "خوزستان"

---

[1] رندة مصطفى عبد الرحمان، **مرجع سابق**، ص 42.

[2] أحمد نوري النعيمي، **مرجع سابق**، ص 562.

[3] السيد أبو داود، **تصاعد المد الإيراني في العالم العربي**. العبيكان للنشر، الرياضي، 2014، ص 352.

و محاربة اللغة العربية و تهجير سكانها لتغيير التركيبة السكانية فيها و إتباع سياسات القهر و الاضطهاد للعرق العربي، علمًا أن 85 إلى 90 % من النفط الإيراني في الأهواز فضلا عن غناها بالثورة الزراعية و الحيوانية.[1]

دخلت الحكومات العراقية على التوالي حفي مفاوضات حول إقليم الأهواز، وعقدت عدة اتفاقيات لتسوية الخلاف حوله مها اتفاقية 1937 و مفاوضات سنة 1969 و اتفاقية الجزائر عام 1975 بين شاه إيران محمد رضا بهلوي و نائب الرئيس صدام حسين الذي ما لبث أن ألغى الاتفاقية أثناء الحرب العراقية الإيرانية و أعلن عودة الأهواز للعراق.

على الرغم من أن الموقف العربي الرسمي كان مؤيداً و داعما لقضية الأهواز في البداية خاصة في الخمسينيات و الستينيات من القرن الماضي، حيث أدرجت القضية عام 1964 في جدول أعمال مؤتمر القمة العربي الأول في القاهرة، حتى أن القضية أدرجت في المناهج الدراسية العربية و الإعلام العربي، إلا أنه مع مرور الزمن و توالي العقود تغيرت الواقف و غيّبت قضية الأهواز مقابل الإجراءات القمعية و الإجرامية التي تمارسها إيران في حق عرب الأهواز، ومع قيام الثورة الإسلامية استبشر سكان الإقليم خيرا على اعتبار أن الثورة أطاحت بنظام الشاه الحليف للغرب، لكن ما لبثت أن خابت آمالهم حيث استمرت إيران في ممارسة السياسة نفسها و شددت أكثر بسبب الحرب العراقية الإيرانية التي وقف خلالها الشعب الأهوازي لجانب العراق.[2]

من بين الإجراءات التعسفية التي مارستها السلطات الإيرانية ضد الشعب العربي في الأهواز نجد:

- إلغاء مؤسسات الحكم العربي السياسية، الإدارية والقضائية، وإعلان الحكم العسكري المباشر.
- إنكار حق تقرير المصير للشعب و حرمانه من أبسط الحقوق و الحريات السياسية.
- اقتطاع عدة أجزاء من الإقليم و ضمها للمحافظات الفارسية.
- التباطؤ في عملية إعادة الإعمار بعد الحرب العراقية الإيرانية، إضافة إلى إجراءات تعسفية أخرى ، و قد برزت عدة ثورات و حركات مقاومة أهوازية في سبيل الرد على الاحتلال الإيراني.[3]

---

[1] عائض الردادي، **دولة الأهواز العربية المحتلة منذ عام 1925**. صحيفة المدينة، العدد 19358، مؤسسة المدينة للصحافة و النشر، 2011/04/25.

[2] السيد أبو داود، **مرجع سابق**، ص 359.

[3] **نفس المرجع السابق**، ص 361.

2- احتلال الجزر الإماراتية بعد الانسحاب البريطاني 1979

تعد مطامع إيران في منطقة الخليج العربي مطامع تاريخية قديمة، و من بين هذه المطامع نجد الجزر الإماراتية التي استحوذت إيران عليها و هي جزيرة طنب الكبرى جزيرة طنب الصغرى و جزيرة أبو موسى التي تقع في الخليج العربي بين ساحل الخليج العربي و ساحل جزيرة "قم" الإيرانية، تكتسب الجزر أهمية كبيرة بالرغم من صغر مساحتها كونها تقع بالقرب من مدخل الخليج العربي في المنطقة الأكثر عمقا من مياه الخليج إضافة إلى أنها تستخدم كملجأ للسفن من العواصف، هذا و قد اكتسبت الجزر أهمية كبيرة في ضوء الوضع السياسي غير المستقر الذي تعيشه منطقة الشرق الأوسط والنزاعات الإيرانية غير المنتهية مع جوارها.[1]

أقدمت إيران في 30 نوفمبر 1971 على احتلال الجزر الإماراتية الثلاث: طنب الكبرى و طنب الصغرى التابعتان لإمارة رأس الخيمة و جزيرة أبو موسى التابعة لإمارة الشارقة قبل أيام من إعلان استقلال الإمارات العربية من الحماية البريطانية في 2 سبتمبر 1971. و إضافة الموقع الاستراتيجي الذي تحظى به الجزر حيث أنها تمكن من السيطرة على مضيق هرمز، و هو الأمر الذي حفز إيران على احتلالها بتواطؤ من بريطانيا التي تركت المنطقة في وضع غير مستقر حتى الآن، و قد استمرت إيران بعدها في مضايقة سكان هذه الجزر.[2]

كان الخلاف على الجزر الإماراتية أهم عامل مؤثر على العلاقات العربية الإيرانية حيث أنه مع بداية التحسن في العلاقات الإيرانية السعودية كانت الإمارات من أشد المتحفظين حول هذا التحسن، وذلك بسبب مشكلة الجزر التي مازالت إيران ترفض طرحها للحوار أو التفاوض على أساس أنها جزر إيرانية، وقد انتقد وزير الخارجية الإماراتي راشد عبد الله النعيمي التقارب بين الدول الخليجية و إيران بالقول أن "هذا التقارب مضر بمصالح الإمارات ويشكل عبئا لحقوقها واختراقا للالتزام الجماعي داخل مجلس التعاون بأمن المنطقة و تشجيعا لإيران على احتلال الجزر الإماراتية".[3]

تعد الرؤية الإماراتية لحل النزاع حول الجزر رؤية موضوعية كما أكدها الشيخ "زايد بن سلطان آل نهيان"، و تتلخص في استعداد الإمارات للتفاوض مع إيران وفقا لبرنامج زمني محدد، و إذا لم يتم التوصل إلى نتيجة يتم اللجوء إلى التحكيم الدولي، و قد ظلت القيادة الإماراتي عبر جميع مراحل للنزاع مع إيران تركز على الجهود السلمية

---

(1) مصطفى صبع، **الجزر الإماراتية المحتلة**. من الموقع الإلكتروني : http://sites.google.com/site/schoolehistory/p01.20/04/2016.

(2) السيد أبو داود، **مرجع سابق**، ص 366.

(3) سعد حقي توفيق، **مرجع سابق**، ص 321.

وترفض التصعيد و الموجهة مقابل الرفض الإيراني لمساعي الوساطة و التأكيد على السيادة الإيرانية على الجزر الثلاث و تقوم باتخاذ إجراءات استفزازية فيها.[1]

3- الحرب العراقية (1980-1988)

تعد الحرب الإيرانية العراقية من أكثر الحروب كلفة و دموية في الشرق الأوسط، و في أهم مفاصل التطور في العلاقات الإيرانية العربية، فقد كلفت كل طرف فيها عشرات المليارات و قضى فيها نحو مليون قتيل من الطرفين، زعم فيها كل طرف أن الطرف الآخر هو البادئ بالحرب، حيث اعتبر الكثير من المؤرخين و معهم إيران أن هجوم الجيش العراقي على المواقع العسكرية الإيرانية في 22 سبتمبر 1980، و اختراقه الحدود بين الدولتين بداية للحرب، بينما اعتبر آخرون أن خطوات الخميني و تصريحات قادة الثورة الإسلامية حول تصدير الثورة للعراق و بنفس الأسلوب الذي أسقط به الشاه سبباً في الحرب، فمن وجهة النظر العراقية، بدأت الحرب في اللحظة التي نجحت فيها ثورة الخميني حيث بدأ في المحاولة لكسب ولاء شيعة العراق و إثارتهم ضد حكم العبث.[2]

كان اندلاع الحرب العراقية الإيرانية في 1980 بداية لمرحلة طويلة من الصراع العسكري بين البلدين على مدى ثماني سنوات و يشغل النظام الإقليمي الخليجي بتداعياتها حيث أن آثار الحرب امتدت بعد 1988 لتحكم تفاعلات النظام الخليجي، و قد كانت حرب العراق على الكويت إحدى هذه التداعيات.

لم تكن الحرب العراقية الإيرانية مجرد حرب عسكرية عادية بل كانت حربا نفطية واقتصادية، سياسية، حدودية وعقائدية ثم وصلت في أسوأ مراحلها حرب عنصرية بين العرب والفرس، كما أنها لم تكن محدودة بطرفيها العراقي والإيراني بل كانت حرب النظام الإقليمي الخليجي، كما كانت فرصة للولايات المتحدة الأمريكية لتكثف من وجودها العسكري في الخليج و تحظى بقبول دولة و كذا بالنسبة للإتحاد السوفيتي.

أنتجت الحرب العراقية الإيرانية فارقا لدول الخليج ففي الوقت الذي وفرت فيه فرصة لكبح مخاطر الثورة الإيرانية فإنها أعطت الفرصة للعراق ليصبح أقوى ويبدأ بفرض وصايته على المنطقة، لذلك وجدت الدول الخليجية نفسها أما خيارات صعبة، فإذا ما ساندت العراق ستزيد المخاطر الأمنية للسيطرة العراقية، وإذا ساندت إيران فإنها تكون تحت التهديد الإيديولوجي لشرعية أنظمتها الحاكمة من جديد، لذا انحازت معظم الدول للطرف العراقي.

---

(1) **نفس المرجع السابق**، ص 322.

(2) علي محافظة، **مرجع سابق**، ص 165.

كان من أهم تداعيات الحرب العراقية الإيرانية ظهور منظومة دول مجلس التعاون الخليجي في 25 ماي 1981 بغرض:

- الرد التاريخي على الثورة الإيرانية وما تمثله من اتجاه عقائدي راديكالي معادٍ للأنظمة الوراثية التقليدية و ما يمثله من محافظة سياسية.
- التنسيق بين الأعضاء السنّية للمجلس إزاء الحرب العراقية الإيرانية و حماية الضفة الغربية للخليج من آثارها.[1]

ثالثا: التنافس الإيراني الخليجي على الهيمنة في المنطقة

عملت تطورات الصراعات العربية الفارسية منذ القدم على تعميق وتصعيد التنافس العربي الإيراني من أجل الهيمنة على منطقة الشرق الأوسط، حيث لم يتوان أي طرف عن اقتناص أبسط الفرص لتعزيز نفوذه في المنطقة وعبر مختلف الوسائل، ابتداءً من التنمية التي يطلقها كل طرف من المنطقة فالدول العربية خاصة الخليجية منها تحاول فرض تنمية " الخليج العربي" بحكم أن المنطقة ذات انتقاء عربي أصيل، أما إيران فتصر على " الخليج الفارسي".

تتمثل أهم نقاط التنافس العربي الإيراني في الهيمنة والنفوذ في منطقة الشرق الأوسط في منظور كلا الطرفين لأمن المنطقة خاصة منطقة الخليج، وهناك عوامل كثيرة تضفي على قضية أمنه خصوصية تجعل منه أحد أهم مناطق العالم جدباً للتفاوض و الصراع الدولي خاصة مع موقعه الجغرافي المنفرد والموارد التي يحتوي عليها، حيث تقع منطقة الخليج في قلب مفترق طرق التجارة والاتصالات في العالم بين الشرق والغرب والشمال والجنوب، وبالتالي تأمين المنطقة كهدف رئيسي بالنسبة لأي دولة تطمح للنفوذ الإقليمي والعالمي، لقد شكل الانسحاب البريطاني من المنطقة فراغا أمنيا عملت قوى أخرى على استغلاله حيث برزت أطماع كل من إيران ودول الخليج للسيطرة عليها سواء لأهداف قومية خالصة أو لتحقيق أهداف المخطط الغربي في المنطقة.[2]

في سبيل تجسيد المشروع الإيراني في المنطقة العربية، حرصت إيران على بدل جهود أكثر لتحقيق التقارب مع دول المنطقة من خلال التعامل مع كل واحدة على حدة خاصة مع القضايا الخلافية التي لطالما صبغت العلاقات الثنائية بينها.

تعبر الرؤية الإيرانية لأمن الخليج عن أن الوجود الأجنبي في المنطقة هو مصدر التهديد الأساسي لها وتحديدا للتواجد الإستراتيجي لأي دولة غير خليجية ومن ثم فإن أمن

---

[1] رندة مصطفى عبد الرحمن، **مرجع سابق**، ص ص 48، 49.
[2] **نفس المرجع السابق**، ص 53.

الخليج ينبغي أن يكون أمنا إقليميا خليجيا خالصا، من هذا المنطلق اعترضت إيران على التحالفات الدفاعية التي عقدتها دول مجلس التعاون مع الدول الغربية كما اعترضت على صيغة إعلان دمشق لأنها تتجاهل الدور الإيراني وتعطي لمصر وسوريا دورا في أمن الخليج، وقد برزت أبعاد هذه الرؤية في:

- ضرورة إبعاد القوى الأجنبية و الخارجية من قضايا الأمن في الخليج.
- الدعوة لحل مجلس التعاون واقتراح إقامة نظام أمني تشارك فيه إيران.
- أن أمن الخليج هي مسؤولية الدول الواقعة على شواطئه، لذا لا بد من دخول إيران طرفا أساسيا في حمايته.
- إعطاء المشروعية للدول الإقليمي الإيراني من خلال صبغة بالطابع الإسلامي.
- استغلال التواجد الشيعي في دول الخليج و العمل على فتح أسواق للعمالة الإيرانية عبر مشروعات اقتصادية تستفيد منها إيران، في سبيل تقوية ودعم الدور الإيراني في المنطقة عملت إيران على التحالف مع بعض الأطراف العربية مثل: سوريا و لبنان وحزب الله اللبناني و حركة حماس خاصة مع العداء الأمريكي الخليجي لإيران.[1]

مثلت العناصر السابقة الذكر أهم ملامح المرحلة الأولى للعلاقات العربية الإيرانية بعد الثورة الإسلامية، و هي المرحلة الممتدة من ما قبل سنة 1979 تاريخ قيام الجمهورية الإيرانية بنظام ولاية الفقيه حتى سنة 1989 التي تمثل تاريخ قيام الجمهورية الإيرانية حتى وفاة الخميني، و قد كانت الحرب العراقية الإيرانية من أهم محطاتها، أما المرحلة الثانية فقد امتدت من 1990 إلى 2003 أي من تاريخ نشوب حرب الخليج الثانية نتيجة احتلال العراق للكويت في أوت 1990 إلى الاحتلال الأمريكي للعراق في 2003، وقد اتسمت أنماط التفاعلات بين الطرف الإيراني و العربي في هذه المرحلة بما يلي:

حالة الانفراج و التوتر السياسي و الاقتصادي بين إيران و عدد من الدول العربية حيث كانت العلاقة الإيرانية السورية جيدة و قوية سياسيا و اقتصاديا، إلا أنها اتسمت بالتوتر مع الإمارات نتيجة احتلالها للجزر الإماراتية الثلاث وكذا إقليم الأهواز العراقي كما غابت العلاقات الدبلوماسية بين كل من إيران ومصر والجزائر، و قد شهدت إيران في هذه المرحلة انفتاحا على العالم الخارجي خاصة دول الإقليم انطلاقا من الخطاب السياسي للإصلاحيين تجاه الدول العربية، أما المرحلة الثالثة فقد امتدت من 2003 حتى سنة 2011، وقد شكلت هذه الحقبة نمطا جديدا من التحول في العلاقات العربية الإيرانية حيث بدأت تميل للركود والسلبية من قبل الجانب العربي تجاه إيران، وذلك عدة أسباب يمكن حصرها في:

---

[1] يوسف طايل عبد الله العدوان، **الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا و إيران نحو الشرق الأوسط.** مذكرة مقدمة لاستكمال نيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط (2002، 2013)، ص 153.

- غياب الدور العربي من شغل فراغ القوة في المنطقة، مما ساعد إيران على مد نفوذها استنادا على المكون الطائفي في العراق خاصة مع الاحتلال الأمريكي، مما زاد من مخاوف الدول الخليجية من إيران ابتعادها مقابل تعزيز علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية.
- التوتر العربي من الملف النووي الإيراني، حيث شهدت المرحلة تخوفا عربيا من امتلاك إيران السلاح النووي على اعتبار أنه يمكنها من الإخلال بالتوازن والاستقرار الإقليمي.
- بروز ساحات للنفوذ الإيراني في المنطقة العربية خاصة في كل من دول الخليج ولبنان و فلسطين و العراق و اليمن في المجال الأمني والسياسي والاقتصادي، خاصة في فترة الاحتلال الأمريكي.
- التمسك المستمر والشديد بالنزعة الشخصية لدى كل من الطرف الإيراني والعربي حيث برز الإصرار على إظهار مقومات الشخصية الذاتية في إطار النزعة العربية مقابل تغييب كبير لثقافة الشراكة و التعاون بين الطرفين.[1]

[1] محمد أحمد المقداد، **مرجع سابق**، ص ص 459-462.

المبحث الثالث: واقع الثورات العربية بين المعطيات الداخلية والبيئة الخارجية

في ظل الاختلاف والتناقض بين الكم الهائل من القراءات و الدراسات التي تناولت ما حدث في المنطقة العربية من تحولات و تغيرات ، سنعمل في هذا المبحث على دراسة هذه الثورات من خلال التعريف بها و تبيان الأسباب والخلفيات التي أدت لها وكذلك أطرافها.

أولا: مفهوم الثورات العربية

1- التأصيل المفاهيمي

تعددت حالات ونماذج الثورات في العالم العربي فمند بداية القرن العشرين وغالبية الثورات شعبية مثل ثورة مصر 1919 و ثورة عمر المختار في ليبيا و ثورة عد الكريم الخطابي في المغرب، حيث كان طابع هده الثورات أنها ثورات ضد الاستعمار والاحتلال إلا أنها اختلفت في تحقيق أهدافها، فمنها من استعمل الأدوات العسكرية ومنها من استعمل الأدوات السلمية[1].

و في النصف الثاني من القرن العشرين عرفت المنظمة العربية نموذجا مختلف من الثورات، التي استندت بالأساس إلى انقلابات عسكرية ضد الأنظمة الملكية التي كانت في غالبها سياسية وميالة الغرب أكثر ما تكون لشعوبها من هده الثورات ثورة سنة 1962 إحداها اكتسبت الطابع الثوري إلى العراق وسوريا وليبيا واليمن والسودان إحداها اكتسبت الطابع الثوري و الأخرى محافظة فيما بعد جاءت حرب 1973، حيث أصبحت الأنظمة العربية في وضع أفضل نسبيا حيث أن النصر الذي تحقق في أكتوبر 1973 أتاح لها الفرصة أكبر للاستمرار رغم تناقضها مع السياسات المعلنة عنها والممارسة الفعلية التي تنتهج الاستبداد الأمني[2].

ولم تكن الأنظمة السياسية تدرك الوعي المعرفي والتكنولوجي لدى أجيال الشباب والتواصل الاجتماعي عن طريق الانترنت، حيث وجد في المجتمعات العربية جيل اكتسب ثقافة عالية وجيل عاجز لم يتعايش مع ذلك الوعي والثقافة، فالحركات الثورية التي يقودها الشباب المعولم كانت الانطلاقة الأولى للثورات الشعبية الكبرى التي انفجرت في تونس ثم

---

(1) مصطفى طلاس العماد، **الثورة العربية الكبرى**. ط3، دار الشورى للنشر والتوزيع (د.س. ن) (د.ب. ن) ص ص 293،300.

(2) مصطفى علوي، **كيف يتعامل مع الثورات العربية** .السياسية الدولية ، العدد 184، افريل 2011 ، ص ص 38-39.

مصر وليبيا واليمن وسوريا حيث جاءت هذه الثورات لتعبر عن نوع من أنواع الانقطاع بين الأجيال الجديدة والنخب التقليدية[1].

بالنظر إلى التطورات التي شهدتها وتشهدها المنظمة العربية نجد أنها تستدعي الإشارة إلى المفاهيم المختلفة التي يطلقها الدارسين والمحليين للوضع العربي وحتى الشعوب على هذه التحولات، حيث نجد أن الكثير من المهتمين بها يطلقون عليها تسمية الربيع العربي التي تقابلها باللغة الفرنسية Printemps Arabe و Printemps كلمة ذات أصل لاتيني مكونة من "بريموس Primus" ومعناها "الأول" و"تومبيس Tempus" ومعناها "الوقت"، أما في اللغة العربية الاشتقاق اللغوي لكلمة ربيع من الفعل " ربع " المتعلق بالقضاء على العطش مع المجيء بالماء في اليوم الرابع وهذا ما ينطبق على الجمال التي تمشي لمدة أربع أيام وثلاث ليال دون شرب وبعدها يمكنها شرب الماء [2].

يعتبر الباحث والأكاديمي الأمريكي "مارك لينش" Mark Lynch أول من استعمل مصطلح ومفرده " الربيع العربي " في سبيل الحديث عن الثورات العربية، بمقالة له في مجلة السياسة الخارجية " Policy Forgien " بتاريخ لافت جدا هو 6 جانفي 2011 بعد مرور اقل من أسبوع على بداية الاحتجاجات في تونس وقبل سقوط نظام الرئيسي بن على واتضاح المشهد فيها، وكانت المقالة بعنوان " الربيع العربي الأوبامي " وقد ربط مارك لينش بين الربيع العربي وأحداث 2005 التي بدأت مع تصاعد التجمعات والتظاهرات التي قامت لإسقاط النظام السوري في عهد جورج بوش.

كما أطلقت الإدارة الأمريكية على لسان الرئيس الأمريكي باراك أوباما ووزيرة خارجيته سابقا هيلاري كلينتون وكبار مستشاري البيت الأبيض مفردة "العمليات الانتقالية للربيع العربي" بدلا من الثورات العربية. وحتى وأن تم الحديث بمفردة "الثورات العربية" فهو على سبيل الدمج اللغوي بين مفردتي الثورات والربيع العربي فيقال " ثورات الربيع العربي". [3].

---

(1) Blake Houn shell. **why didn't any one predict the Arab revolution** .foreign policy, july august 2011.cite: http// www.foreignpolicy.com/articles/2011/06/20/

(2) Philippe qu'eau**, printemps arabes printemps durables.** revue des femmes philosophes l'organisation des nation unis pour le 1 éducation la science et la culture France paris N2.3.p 12.

(3) تقرير نشرته واشنطن بوست الأمريكية بعنوان : **توم دونيلون يواجه ربيع التحرر العربي** . أعادت ترجمته و نشره صحيفة الأخبار المصرية ، من الموقع الإلكتروني : www.akhhbarr.org. تاريخ النشر : 2011/04/29

و قد عبر البروفيسور جوزيف ناي منظر القوة الناعمة ومستشار الرئيس أوباما في مقالة مع " المجلة" السعودية بالقول:

" هناك عملية مفتوحة متعددة المراحل قد تستمر لعقد من الزمن الهدف منها إحلال الديمقراطية و تعميم الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا و العملية ستستمر" [1].

وأطلق البروفيسور دانيال بروميرغ رئيس معهد السلام الأمريكي واضع خطة الربيع العربي عام 2010 مصطلح " عمليات التحول الديمقراطي "، ورد السفير الأمريكي ويليام تايلور رئيس مكتب الربيع العربي و مبعوث الخارجية الأمريكية ل " تحولات الشرق الأوسط على سؤال مخفي حول سبب تعيينه في هدا المنصب قائلا:

تعييني في منصبي كان بعدما تأكدت الإدارة الأمريكية من نجاح التحولات العربية في مصر و تونس و ليبيا و العملية تستغرق من عشرة إلى عشرين عاما [2].

أما جون كيري وزير الخارجية الأمريكي الحالي فقد صرح في تقرير أعدته وزارته حول تطورات عام 2012 :

إن الآمال في الأيام الأولى من صحوة العالم العربي اصطدمت بالواقع المر للعمليات الانتقالية غير الكاملة التي تثير بعض الاعتراضات[3].

هذا وقد تكررت مفردة " الربيع العربي" عشرات المرات في الدراسات الأمريكية حيث اصدر مجمع الاستخبارات القومية الأمريكية NIC عدة دراسات تتضمن مفردات مكررة مثل الربيع العربي و الأنظمة الانتقالية و التحولات الديمقراطية [4].

يعود أصل مفردة " الربيع " إلى جذور عربية مستمدة من تاريخ المساعي الغربية للتحول نحو الديمقراطية ابتداءا من ربيع الأوطان الأوروبية عام 1848 إلى ربيع براغ في تشيكوسلوفاكيا عام 1968 وصولا إلى "ربيع أوروبا الشرقية عام 1989[5].

و قد جاءت تسمية الربيع العربي إثر نصيحة قدمها خبراء عرب يعملون في المؤسسات الأمريكية بدليل أن الدراسات والتصريحات الأمريكية خلال الفترة 2000-2010 كانت تستعمل مصطلحها الخاص أي " الشرق الأوسط الأكبر" ولم تكن تعترف

---

(1) مقابلة للصحافي اندرو بوتن مع البروفيسور جوزيف ناي تحت عنوان **" الربيع العربي و السلطة في القرن الحادي و العشرون** في 2011/07/28 منشور على مجلة المجلة السعودية www.majalla.com

(2) مقالة : لطفي حجي مع وليام تايلور من الموقع الإلكتروني: www.almasryalyoum.com. ،تاريخ النشر: 2011/10/26.

(3) وكالة الأنباء العالمية واشنطن : **أمال الربيع العربي سحقها القمع**. تقرير من موقع سكاي نيوز عربية ،19 نيسان 2013 ، من الموقع الإلكتروني : www.skynews arabia.com

(4) تقرير بعنوان: أمريكا تحصي المخاطر الآتية من كل مكان ، **جريدة السفير**، العدد 12468 ، 30 نيسان 2013

(5) فريد معضشو، **آفاق التحول نحو الديمقراطية في بلدان الربيع العربي** . مجلة الأدب اللبنانية ، 2012، ص 1.

بوجود عالم عربي بوصفه كتلة جيو سياسية قائمة بذاتها، لكن تعبير" الربيع العربي أقرب للمشاعر العربية و لا يثير هواجس، لهذا لقيت ترحيبا من الجمهور وأغلب الكتاب والقادة والمثقفين العرب.

على المستوى العربي تم تداول مفردة " الربيع العربي " منذ العام 2005 على لسان رموز ودعاة الديمقراطية العربية المدعومة أمريكيا، وعلى رأسهم سعد الدين إبراهيم مدير ابن خلدون وعضو المؤسسة العربية الديمقراطية في الدوحة [1].

العودة للسنوات الماضية نجد أن تعبير" ربيع دمشق أطلق على التحركات المعارضة للنظام السوري المدعومة أمريكيا و غربيا عام 2000 بعد وفاة الرئيس حافظ الأسد و لاحقا استعملت العبارة نفسها لوصف التحركات المعارضة للإطاحة بالرئيس بشار لأسد عام 2005 بعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري [2].

يوحي تعدد الثورات العربية وقيامها في أكثر من دولة عربية بعدم القدرة على تقديم تعريف شامل لها وفقا لخصوصية كل حالة، ووفقا لفاعلين و معنيين بها حرصوا على إعطاء تعريفات تعكس رؤاهم ومواقعهم ومصالحهم منها، الشيء الذي زاد الغموض حولها و أثار عدة تساؤلات عن طبيعتها و عن أي نوع من الثورات تنتمي له.

هل هي تنتسب إلى ثورات الحداثة وتشكل استمرار لقوانينها التاريخية..، أم أنها ثورات جاءت من عالم المفارقة إذ لا صلة تستبدلها بأي من الثورات الكبرى في التاريخ لا في مقدمتها ولأي في نتائجها فضلا عن قواها و غاراتها فالدين دهوا لتوصيفها ثورات الربيع العربي لهم من الأسباب و التقديرات ما يحملهم على دلك و الدين مضوا لقراءتها بأنها امتداد جيو استراتيجي لهيمنة خارجية غايتها تفكيك و إعادة تركيب الإقليم العربي تبعا لمصالحها، لهم كذلك أسبابهم و دلائلهم في حين دهب آخرون إلى التصريح أنها مصادفة تاريخية فاجأت الكل وأوجدت لنفسها حيزا داخل الواقع العربي بكل ما فيه [3].

وبملاحظة ما يحدث حولنا أكثر يمكن القول انه رغم الاختلاف في توصيف الثورات العربية إلا أن ما يشهده العالم العربي اليوم ليس إحداثا ظرفية عارضة لا تلبث أن تزول بزوال أسبابها بل إحداث و منعطفات تاريخية مست العمق العربي يوكل علاقاته الإقليمية و الدولية و على عدة مستويات و إبعاد ضمن جيو استراتيحية المنطقة.

---

(1) إبراهيم سعد الدين، **متى يأتي ربيع العرب.** من الموقع الإلكتروني : www.swissinfo-ch ، تاريخ النشر : 2005/05/05 .

(2) فريد معضشو ، **مرجع سابق**، ص 01 .

(3) محمود حيدر و آخرون ،**" ثورات قلقة :مقاربات سوسيو إستراتيجية للحراك العربي"** ، سلسلة الدراسات الحضارية، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2012 ،ص ص 11-12.

نسبة للحالة السورية والليبية واليمنية تبدو الأوضاع فيها أشبه بحرب أهلية بين قوى عديدة في المجتمع استطاعت استقطاب بعضا من فرق الجيش أو القبائل داخل الدولة لصالح توظيفها في إطار مواجهتها ضد النظام السياسي.

أما في الحالة التونسية والمصرية فهناك من يشير إلى أنهما تعبران عن ثورتان ناجحتان لكن هناك من يرى فيهما مجرد محاولات ثورية قابلة للنجاح مستقبلا مع الإشارة في تحفظ إلى بطء عملية التغيير و التحول فيهما.

في حين لا تعبر التجربة البحرينية عن ثورة شعبية بمعناها الأصح والحقيقي فهي لا تحمل طموحات وأمال الشعب البحريني بقدر ما يبرز فيها دور العامل الخارجي المحرك لمجرياتها و المتمثل في الدولة الإيرانية التي تلعب على وتر الطائفية و قد أخذ الصراع في البحرين طابعا إقليميا وكأنه حرب الوكالة بين كل من المملكة العربية السعودية الراعية للمذهب السني و الجمهورية الإسلامية الإيرانية الراعية للمذهب الشعبي [1].

لذا يمكن القول أن هناك تعميم مبالغ فيه في إطلاق تغيير الثورة على جميع الأحداث في البلدان عرفت حراكا جماهيريا و انتفاضات شعبية مثل تونس ومصر واليمن وليبيا و سوريا غير أنه لا يمكننا إنكار أن ما حدث سواء كان ثورة أو ربيعا أو انتفاضة جماهيرية قد احدث تغيرات جوهرية حتى ولو كان دلك على مستوى التفكير وإدراك الحقائق الموضوعية دون التغيير الملموس في الحياة اليومية للمواطن العربي.

فهناك عالم قد تغير بالفعل ومهما اختلفت ظروف و معطيات كل دولة عربية الآن أن نقطة التقاطع بينهما كانت وحدة التفاعل الكبير في الوعي العربي وبالتالي ما يحدث في الدول العربية إلى تعريفات ومفردات ودلائل تبرز حقيقة و جوهره و نجعله في مستوى فهم الجميع في ظل تعدد التعاريف و القراءات و اختلافها للواقع العربي.

- **مميزات الثورات العربية**

رغم خصوصية كل ثورة و اختلافها عن الباقي في مجموعة من النقاط و الأوجه إلا أن هناك مميزات وعناصر تشترك فيها تتمثل في الآتي:

- لم تكن الثورات العربية متوقعة في ظل الإحباط والظروف السياسي التي عرفتها الشعوب العربية، رغم وجود مؤشرات مدللة على إمكانية الانفجار في أي لحظة ولم تكن تصنف

(1) أمل حمادة ،**"تحول طويل المدى :هل نحتاج لإعادة تعريف الظاهرة الثورية"**، من الموقع الإلكتروني :
http:// www.siyassa.org.eg/news contenet

ضمن الثورات الطائفية أو الدينية أو حتى ثورة الجياع، بل كانت أغلبها تشترك في كونها ثورات من اجل الحرية و الكرامة يقودها شباب الطبقة الوسطى و قد أشار روبرت كابلان من جهته في مقال له بعنوان " النظام العربي الجديد" إلى أن الشعوب العربية لم تنتقض بسبب المأزق الفلسطيني و لم تثر بسبب الغرب أو الولايات المتحدة قدر ما ثارت ضد السلطة الطغيان و إصدار الكرامة في مجتمعاتها الداخلية و هدا ما يشكل الموجة الكبرى من التغيير في تاريخ الشرق الوسط و عليه لم يكن العدو المشترك في ثورات الشعوب العربية الاستعمار أو الو.م.أ أو إسرائيل بل كان حكامها بالأساس [1].

-أبرزت الثورات العربية من خلال مطالبها أن القضايا الخارجية لم تكن مطلبا مطروحا في الحراك الجماهيري بل الهموم الوطنية هي التي كانت مسيطرة، كما أكدت خلافا للقناعات السابقة انه يمكن أن يحدث التغيير من الداخل دون الحاجة للاستقواء بالخارج هذا موازاة مع وسائل الاتصال التي وقرت طرائق للمشاركة السياسية أكثر فعالية من الأحزاب و الاتحادات الطلابية و منظمات المجتمع المدني التي غالبا ما تميزت الضعف والهشاشة سواء سرعة أو فعالية.

وقد اعتبر **مارك لينش** MARK LYNCH أشياء العلوم السياسية و العلاقات الدولية بجامعة جورج واشنطن أن التغيرات الهيكلية المهمة التي مهدت للربيع العربي و واكبته هو التغيير الهيكلي في الفضاء العري العام حيث أضعفت تكنولوجيا الاتصال قدرة النظم على التحكم في حركة المعلومات أو تغيرها بما يناسبها كما تميزت هده الثورات بنوع من الخصوصية فلا انقلابات ولا ثورات تقليدية ولا زعماء ولا حركات ثقافية وطلابية كما كان الآمر في الماضي وإنما فاعلون شباب غلبا ما لقبوا بشباب الفايسبوك [2]، هذا الأخير الذي أخرج المطالب والشعارات في حيز الدولة الواحدة إلى حيز أوسع فانتقلت شكلا ومضمونا من المحيط إلى الخليج وكانت كلها تنادي بدمقرطة السياسة والمجتمع المدني وتبني مفاهيم حقوق الإنسان.

لقد اتسمت الثورات العربية كذلك بالسرعة العفوية واكتسبت زخما وقوة دفع بفعل عاملين:

-الأول: هو التغيير ألجيلي الذي لا يمكن اختزاله بفارق العمر الزمني و إنما يتجاوزه إلى الأفكار و الأدوات.

---

[1] Robert Kaplan**, the new Arab world order**.foreignpolicy28 january2011,cite, http//www.foreignpolicy.com /articles/2011/01/28/the new-Arab-world-order

[2]Marc lynch, **political science and the new Arab public sphere**. Foreign policy, N: 12 june2012 p 24. Cite ;
http//lynch.foreignpolicy.com/post/s/2012/06/112/political-science-and-thenew-arab-pub-lic-sphere

-الثاني: تغير طبوغرافية المجال العام في الوطن العربي، نتيجة للانفتاح الإعلامي غير المسبوق في هده البلدان و تدفق المعلومات بما قلص من سيطرة الأنظمة العربية.

عموما يمكن حصر الخصائص للثورات العربية في:

- أنها ثورات غير نمطية سيمتها السلمية والمدنية إلا حالات.

- شكلت حراكا مجتمعيا غير مسيس وغير منظم تغلب عليه العفوية والتلقائية والحماس.

هي ثورات لا تمثل مشروعا سياسيا أو ايدولوجيا بل مطالبها اجتماعية

- هي ثورات غابت فيها المرجعيات القيادية

- تمثلت أدواتها أساسا في وسائل التواصل الاجتماعي

- تميزت بعضها بسهولة إسقاط الأنظمة لكنها تعثرت في بناء نظام جديد.

2- سير و تطور الثورات العربية

كان خبر إحراق الشاب محمد البوعزيزي* لنفسه أمام مبنى بلدية سيدي بوزيد لحظة التأريخ للثورة التونسية والثورات العربية، حيث اندلعت شرارة المظاهرات في 18 ديسمبر 2010 تضامنا معه وخرج التونسيين للشوارع تعبيرا عن رفضهم لما يعيشونه من ارتفاع مستوى البطالة واللاعدالة الاجتماعية وانتشار الفساد في خلايا النظام وهو ما تحقق مع سقوط عدة قتلى وجرحى، حيث أرغم الرئيس التونسي بن على زين العابدين على التنحي عن سدة الحكم في 14 جانفي 2011 ومغادرة تونس بحماية أمنية ليبية إلى دولة الجمهورية العربية السعودية [1].

أثرت الثورة في تونس خاصة مع نجاحها في خلع الرئيس بن على عن الحكم على دول عربية أخرى بشكل كبير حيث كانت حادثة انتحار محمد البوعزيزي شبيهة بحادثة تعذيب الشاب خالد سعيد *([2]) في مصر واعتقال المحامي المدافع عن معتقلي سجن أبو

***محمد البوعزيزي** : مثل سببا مفجرا للثورة التونسية حيث تضامن معه الشعب التونسي انطلاقا من حادثة 2010/12/18 أين نزعت منه العرب التي يعمل بها ، إضافة لأهانته من طرف رجال الشرطة .

[1] الطاهر بن جلون، **" الشرارة : انتفاضات في البلدان العربية ويليها بالنار"**. المركز الثقافي العربي، المغرب، 2012 ص ص 45-50.

[2] خليدة كعسيس، **"الربيع العربي بين الثورة و الفوضى"**. مجلة المستقبل العربي، من الموقع الإلكتروني : www.caus-org.lb/pdf/emagzine.16/2/2016 .

* كانت الجريمة قتل المدنيون المصري، الشاب خالد سعيد في إحدى مراكز الشرطة قبل الثورة بمثابة سبب مباشر لاندلاع الثورة المصرية.

سليم في ليبيا فكانت ذات دور كبير في قلب المعادلات و الدفع بالتحولات إلى ما يشبه التفجير الكيميائي فكانت بدلك لحظة البوعزيزي مفجرة للثورات العربية [1].

و انطلاقا من الفتيل التونسي انطلقت شرارة الغضب الشعبي في مصر واندلعت الثورة المصرية في 25 جانفي 2011 و كانت احتجاجا و رفضا لتردي الأوضاع على العموم مثلها في دلك مثل سابقتها في تونس، واستمرت بعدها احتجاجات وتظاهرات الملايين من الشعب المصري في عدة مناطق كان أبرزها ميدان التحرير و رابعة العدوية إلى غاية تاريخ 11 فيفري 2011 أين تم الإعلان عن تنحي الرئيس حسني مبارك عن الحكم و خلفه بعد عام الرئيس " محمد مرسي" نتيجة لانتخابات ما بعد الثورة لكنه لم يلبث تنحيه جراء انقلاب وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي عليه سنة 2013 [2].

وجد الشعب الليبي في نجاح الثورتين التونسية و المصرية دافعا قويا ، فبعد مرور اقل من أسبوع على تنحي الرئيس حسني مبارك انطلقت الثورة في ليبيا و تحديدا في 17 فيفري 2011 ضد العقيد معمر القذافي و نظامه المستبد و المطالبة برحيله، حيث كانت الثورة في ليبيا تحمل نفس شعارات كل من الثورة التونسية و المصرية من قبيل " ارحل و الشعب يريد إسقاط النظام وقد شكلت بنغازي شرقي البلاد نقطة انطلاق الثورة ثم توسع حيزها و انتشرت في مناطق أخرى موازاة مع تطور الأحداث خاصة مع استعمال كتائب القذافي للعنف، حيث أخدت المواجهة بين النظام والثوار منحي حاسما وتحولت الاحتجاجات لمواجهة مسلحة مع المجلس الوطني الانتقالي الليبي المدعم من حلف الناتو الذي تدخل بغطاء من الجامعة العربية ضد النظام فتراخت سيطرة القذافي وكتائبه على البلاد، وبدأت المدن والمناطق تتحرر تدريجيا .

و في 20 أكتوبر 2011 تم اغتيال معمر القذافي و ابنه المعتصم و سقطت أخر معاقله مثل سرت و بن وليد و سبها، بينما فر ابنه سيف الإسلام وألقي عليه القبض في شهر نوفمبر و كانت نتيجة الثورة انقسام ليبيا بين حكومتين وبرلمانيين هما حكومة طرابلس و حكومة طبرق[3].

لم تتوقف شرارة الثورات هنا فحسب بل انتقلت كالنار في الهشيم إلى دول أخرى فمع سقوط الرئيس حسني مبارك في مصر خرج الشعب اليمني في مظاهرات عارمة ينادي

---

(1) حسن محمد الزين، **الربيع العربي آخر عمليات الشرق الأوسط الكبير**. دار القلم الجديد ، لبنان 2013، ص 137.
(2) رمزي المنياوي، **الفوضى الخلاقة: الربيع العربي بين الثورة و الفوضى** . دار الكتاب العربي، دمشق القاهرة 2012، ص ص 196،197.
(3) غسان بصول، **تلخيص الثورات العربية 2011: ازدهار الربيع العربي**. من الموقع الإلكتروني : http://bokra.net/Article-1335826، تاريخ النشر : 2012/01/2 .

بإسقاط نظام عبد الله صالح، واستمرت الأحداث وتطورت على الساحة اليمنية فتوسعت دائرة المبادرة الشبابية مع انضمام شيوخ القبائل والأحزاب إليها إضافة لوحدات عسكرية مناصرة وحامية لهم، واتخذت الثورة منعطفا بعدها خاصة مع انفصال اللواء الأحمر ومحاولة اغتيال الرئيس على عبد الله صالح الذي مارس المراوغة في قبول المبادرة الخليجية التنحي وإجراء الانتخابات إلى أن أعلن رسميا عن القبول بها والتخلي عن السلطة في 28 ديسمبر 2011 لصالح منصور هادي كخليف له.

لكن بخلاف الحالة التونسية و المصرية استمر الصراع حتى تنحي الرئيس و كانت أطرافه جماعة الحوثي الشعبية مع النظام الجديد [1].

هذا بالنسبة للثورات التي أدت لإسقاط أنظمة الحكم أما الثورة في سوريا فقد انطلقت مع بداية سلسلة المظاهرات الشعبية في 15 مارس 2011 تحت شعار الحرية، فقبل مرور شهر على اندلاع الثورة في ليبيا انطلقت الشرارة من درعا جنوب سوريا وسرعان ما توسعت لمختلف مدن و أرياف الجمهورية منادية في البداية بالحرية وإصلاح النظام سلميا لكنها قوبلت بقمع امني رهيب من قوات النظام أدى لإسقاط ألاف القتلى وعشرات الآلاف من الجرحى و المعتقلين و المتشردين، فتغير بدلك الهدف من الإصلاح إلى إسقاط النظام كما تغيرت الوسائل بعد 6 أشهر من المظاهرات السلمية الى استعمال القوة بين نظام بشار الأسد والمعارضة المسلحة الممثلة في الائتلاف الوطني السوري والجيش السوري الحر كما دخلت في الصراع جماعات إسلامية أخرى و قد استمرت الثورة و اشتد الصراع إلى أن وصلت الأمور إلى مستنقع دموي و كأنها حرب أهلية [2].

وبخلاف الثورات السابقة الذكر لم يتمكن الشعب السوري من إسقاط النظام الحاكم حتى الآن خاصة مع مبادر الهدنة المقترحة لوقف إطلاق النار في 27 فيفري 2016 بموجب الخطة الروسية الأمريكية.

لقد ترافقت الثورات العربية في الدول السابقة الذكر ببعض الاحتجاجات و المظاهرات الشعبية التي شهدتها دول عربية مثل الجزائر والمغرب والأردن والبحرين.

توقع الكثير من متتبعي الأوضاع السياسية بالمنطقة العربية حدوث ثورة في الجزائر مباشرة بعد تونس، غير أن شيئا من هدا القبيل لم يقع إلى حد الآن، لكن بدا تأثر الجزائر بالثورة التونسية في الأسبوع الأول من شهر جانفي 2011 حيث انطلقت حملة احتياجات تضمنت أحداث شغب و تخريب واسعة ضد غلاء المعيشة و عدم الرضا عن الأوضاع

---

(1) **نفس المرجع السابق**.

(2) ربيع نصر وآخرون، **الأزمة السورية و الآثار الاقتصادية و الاجتماعية** .المركز السوري للبحوث السياسات، 2013.

السياسية والاقتصادية والاجتماعية سميت أحداث الزيت والسكر، و قد دامت أياما قليلة فقط حيث عمدت السلطات إلى إخمادها بالاستجابة لبعض مطالب المتظاهرين المباشرة[1].

ولم يمر وقت طويل حتى انتقلت عدوى الأحداث و الاحتجاجات إلى المغرب الدولة ذات النظام الملكي، حيث نظمت فيها مظاهرات حاشدة عديدة تحت لائحة من المطالب بالإصلاح السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي و بقيادة شباب وأحزاب و حتى فئات من المجتمع المدني و قد تمكن النظام من احتواءها بإصدار دستور جديد يقر بحقوق مدنية جديدة و متضمنة لحيز غير مسبوق من الحريات السياسية و معززا بالانتخابات التشريعية التي أعقبته و التي أسفرت عن تشكيل حكومة ائتلافية ذات قيادة إسلامية [2].

لم يستثني " تسونامي " الثورات والاحتجاجات العربية دولا أخرى، حيث وتحديدا في 14 فيفري 2011 انطلقت مظاهرات واعتصامات بمملكة البحرين طالبت بإصلاحات سياسية جذرية وإطلاق الحريات العامة سميت "بثورة اللؤلؤ " قادتها كذلك فئة الشباب مع حركات معارضة على رأسها جمعية الوفاق الشعبية، و لم يجد النظام من وسيلة لمواجهتها دون العنف والقمع الدموي متضرعا بالدوافع الطائفية والعقائدية لها، متهما في دلك الشيعة والدولة الإيرانية، الأمر الذي جعله يستعين بغطاء خليجي بزعامة الملكة العربية السعودية لقمع الانتفاضات ونشر قوات درع الخليج*، للقضاء عليها وحماية المنشآت الإستراتيجية.

هذا و قد عاشت الكويت مجموعة من المظاهرات قبيل الثورات العربية تحت شعار "ارحل " ضد رئيس الوزراء " ناصر محمد الصباح الذي تمت الإطاحة به، واستمرت التظاهرات ضد الحكومة إلى أن كادت أن تتأزم الأمور في البلاد حتى بعد انتخاب مجلس أمة جديد [3].

وقد كان للعراق كذلك نصيب من الثورات العربية، حيث انتفض العراقيون مطلع شهر فيفري 2011 ضد سياسات رئيس الوزراء نوري المالكي التعسفية مطالبين بالقضاء على الفساد و إيجاد مناصب عمل خاصة لحملة الشهادات الجامعية و القيام بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية و كان على رأس المطالب إطلاق سراح السجناء المعتقلين بدون تهم وقد تنحى المالكي عن منصبه الذي كان يشغله تحت الضغط لصالح حيدر العبادي

---

(1) محمد عناد، **الإصلاحات السياسية المعلنة مؤخرا في الجزائر** ، مقال في مؤتمر بعنوان نظرة نقدية في ثورات عام 2011 في شمال إفريقيا و تداعياتها ، إثيوبيا معهد الدراسات الأمنية ، جنوب إفريقيا 31 ماي 2011.

(2) غسان بصول، **تلخيص الثورات العربية 2011: ازدهار الربيع العربي**. من الموقع الإلكتروني : http://bokra.net/Article-1335826، تاريخ النشر : 2012/01/2 .

*قوات **"درع الجزيرة "**هي قوات مسلحة خليجية مشتركة أنشأتها الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي :السعودية والإمارات والكويت وقطر والبحرين وعمان، لهدف معلن هو إيجاد قوة خليجية قادرة على القيام بالمهام المطلوبة للدفاع عن امن الخليج و درع أي اعتداء تتعرض له دوله.

(3) توبي ماثيسن، **الخليج الطائفي و الربيع العربي الذي لم يحدث .** تر: أمين الأيوبي، الشبكة العربية للأبحاث و النشر بيروت، 2014 ص ص 123- 125.

هذا ولم تتوقف مسيرة الأحداث بل تطورت مع بروز ما اصطلح عليه "داعش " باختصار " لتنظيم الدولة الإسلامية في الشام و العراق"[1].

هذا وقد شهدت دول عربية أخرى موجة احتجاجات محدودة مثل السودان و سلطنة عمان و المملكة العربية السعودية، حيث خرجت مظاهرات محدودة في 3 مارس 2011 في السعودية و تحديدا في المناطق الشرقية ذات الكثافة السكانية الشيعية واستمرت لمدة أيام جوبهت بقمع وتضييق رهيب من الشرطة، وسقط فيها عدد محدود من القتلى وتمحورت مطالبها حول شعارات المساواة بين السنة و الشيعة وقد تمكنت السلطات من احتواءها، أما في سلطة عمان فقد اندلعت فيها هي الأخرى اضطرابات في 18 جانفي 2011 طالبت بإصلاحات سياسية واقتصادية وسرعان ما استجاب الملك قابوس" لبعض المطالب خاصة الاقتصادية منها فاستتب الأمن في البلد و لو مؤقتا[2].

ثانيا: ديناميكية الثورات العربية

1- أسباب قيام الثورات العربية

تتعدد الأسباب التي أدت لحدوث الثورات العربية في نهاية سنة 2010 ومطلع سنة 2011 حيث نجد أنها تتراوح بين أسباب وعوامل داخلية فنجد منها السياسية والاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية.... وأسباب خارجية كان لها دور بارز في أحداث و تغيرات الساحة العربية.

أ- الأسباب و العوامل الداخلية

يعتبر الوضع الاقتصادي و الاجتماعي للدول العربية من أهم العوامل المفخرة للساحة العربية و التي أخذت حيزا مهما في ثوراتها شعوبها و تتمثل أهمها في :

- **الفقر والجوع وانتشار البطالة**

يقول الله عز وجل في كتابه الكريه في سورة قريش : "... الذي أطعمهم من جوع واءمنهم من خوف " [3]،حيث يأتي الأمن الغذائي للأفراد في المراتب الأولى مع الأمن الشخصي لان الغذاء يرتبط باستمرار الحياة أو انقطاعها، وفي الحالة العربية تشير الإحصاءات إلى أن المنطقة العربية تمثل إحدى المناطق التي ترتفع فيها نسبة المصابون بسوء التغذية فمند التسعينات قدر عدد هؤلاء ب 8،19 مليون وارتفع العدد إلى 25 مليون

---

(1) **الربيع العربي** . من الموقع الإلكتروني :https://ar.wikipedia.org

(2) غسان بصول، **تلخيص الثورات العربية 2011: ازدهار الربيع العربي**. من الموقع الإلكتروني : http://bokra.net/Article-1335826، تاريخ النشر : 2012/01/2.

(3) القران الكريم ، **سورة قريش** ،الآية 4.

في 2004 يوجد 5،2 منهم في ليبيا و تونس فقط و بلغ عدد الجوعى العرب 5،25 مليون نسمة دون احتساب العراق و الصومال، منهم 8 مليون شخص في اليمن كما ينعدم الأمن الغذائي في الكويت بنسبة 5% والأردن والمغرب بنسبة 6% وموريتانيا بنسبة 10% و السودان بنسبة 26%،حسب تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009 يعتبر شخص واحد من بين خمسة في المنطقة العربية تحت خط الفقر، أي بدخل اقل من 2 دولار في اليوم فمثلا في مصر حوالي سنة 2006 وصل عدد الفقراء إلى 14 مليون فقير وفي اليمن 7 مليون فقير، أما العدد التقديري لمن هم تحت خط الفقر فيقارب 34 مليون مع احتساب عدد الجوعى[1].

لقد كانت هذه النسب والأرقام محصلة لتحديات واجهتها الأنظمة الاقتصادية العربية و لم تتمكن من تجاوزها حيث أخفقت في تحقيق التنمية المستدامة و العدالة الاجتماعية خاصة مع اتجاه عدة دول عربية إلى تبني سياسات التحرير الاقتصادي واقتصاد السوق المفتوح في السنوات الأخيرة رغم عدم قدرتها على المنافسة [2] مما أدى إلى :

- ارتفاع نسب البطالة و معدلات الفقر، رغم توفر الموارد الطبيعية لدى اغلب الدول العربية مما يؤهلها أن تتمتع باقتصاد أفضل بكثير مما هي عليه، و يظهر ارتفاع مستوى البطالة خاصة عند الفئة الشابة التي يفترض أن تكون المحرك الأساسي لعجلة الاقتصاد الوطني، في ذات الشأن يظهر تقرير المعرفة العربي حجم معاناة الفئة العربية الشابة من أزمة البطالة بين عام 2005 و 2006 ففي الجزائر بلغت نسبة البطالة بين الشباب 46% وفي تونس 30% وفي مصر 25% وفي اليمن 20% وفي السعودية 25% وفي البحرين 20%/، أما نسبة الشباب العاطلين من المجموع الكلي للعاطلين عن العمل فقد تجاوزت 50% في تونس والبحرين ومصر واليمن وقاربت 70% في الجزائر [3] أما سنة 2010 فقد وصل عدد العاطلين عن العمل وفق تقرير منظمة العمل الدولية إلى حوالي 25 مليون نسمة .

- انتشار الفساد في إدارة موارد الدول العربية حيث لا تزال أغلب الموارد مواد خام لا تستغل و لا تفعل ما عدا النفط الذي جعل من اغلب الاقتصاديات العربية ريعية مقتصرة على مصدر واحد، إضافة لاستئثار نخب ضيقة سلطوية بعوائد التنمية اغلبها أفراد وأسر

---

[1] محمود حيدر و آخرون ، **مرجع سابق** ، ص 201.

[2] وليدة ساعو، **الثورات العربية بين التوازنات و التفاعلات الجيو إستراتيجية و متغيرات المنطقة العربية – دراسة حالة سورية** – مذكرة مقدمة لاستكمال نيل درجة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص الأنظمة السياسية المقارنة و الحوكمة، جامعة محمد خبضر بسكرة، 2014/2013 ، ص 91.

[3] **تقرير المعرفة العربي**، دار الغرير للطباعة و النشر، دبي 2009، ص 11.

حاكمة ما أدى إلى تزايد حالة السخط الاجتماعي، [1] حيث سجل تقرير منظمة الشفافية الدولية عام 2005 أن الفساد الإداري و المالي في تزايد مستمر، كما كشف تقرير هيئة الرقابة الإدارية بمصر عام 2003 عن 73000 قضية فساد في القطاع الحكومي بمعدل قضية كل نصف دقيقة بسبب غياب الرقابة و تقنيين المخالفات و كذلك الحال بالنسبة للعديد من الدول العربية الأخرى، وهو ما أكدته العديد من الدراسات والوثائق أهمها وثائق ويكيليكس ووثائق "بنما " المسربة في شهر أفريل 2016 التي أتت على ذكر مسؤولين عرب تبت تورطهم في قضايا فساد.

- ارتفاع النفقات العسكرية حيث سيطرت على الجزء الأكبر من إيرادات اغلب الدول موازاة مع ارتفاع سكاني لا ينسجم مع النمو الاقتصادي، مما ساعد على ارتفاع نسبة المديونية و انخفاض الدخل الفردي حيث لم تتجاوز نسبته 3000 دولار في معظم الدول مثل سوريا و العراق ...[2].

- **انتشار التخلف الاجتماعي**

حيث ابتعدت توجهات أغلب حكام وأنظمة الدول العربية عن مسار تحقيق تنمية مستدامة ومشروع وطني متطور، فلم توضع الأسس لعمليات التطوير القادر على بناء الإنسان العربي المتقدم والاستثمار فيه، لذا بقيت معظم شعوب البلدان العربية تعيش في ظل نظام اجتماعي متخلف يتحرك وفقا للعادات والتقاليد القبلية القديمة [3] مبتعدا بذلك عن المقومات العربية الوطنية.

- **الأسباب السياسية**

بقي الاستقلال السياسي الذي حظيت به الأقطار العربية في منتصف القرن الماضي شكليا وحبيسا في حدود الاستقلال السياسي و لم يسفر عن تغيرات عميقة وجذرية، و قد أدى الإخفاق المستمر وتراكم الفشل تحت ذريعة الشعارات الإيديولوجية و الشرعية الثورية إلى انزلاق معظم هده الأنظمة إلى الديكتاتوريات الفردية، وصلت من حيث كتب الحريات و الفساد إلى مستويات أسوء بكثير من مراحل ما قبل الثورة [4] حيث ازدادت استبدادا و

---

[1] يوسف حسن يوسف العربي، **المتغيرات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط و أثرها في الأمن القومي لدول الخليج العربي 2003-2013.** رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات درجة الماجستير في العلوم السياسية جامعة الشرق الأوسط، 2013،ص 88.

[2] تقرير المنظمة العربية للتنمية الإدارية، **الفساد الإداري و المالي في الوطن العربي**. القاهرة، 2008، ص 44

[3] يوسف حسن يوسف العربي، **مرجع سابق**، ص ص 79-77.

[4] خالد المعيني، **مرجع سابق**، ص 16.

انغلاقا سياسيا، ومن أبرز الأمثلة علي دلك النظام السوري والنظام البوليسي في كل من مصر وتونس والنظام اليمني والنظام الليبي الممثل في شخص " معمر القذافي " فحظرت بذلك كل المظاهر والممارسات الديمقراطية مما أنتج:

- غياب شبه كلي للحريات السياسية و حرية التعبير و الإعلام و إذا ما وجدت فهي غالبا ما تكون في شكل ممارسات سياسية صورية و شكلية تتجلى في العمليات الانتخابية التي تطبعها ديمقراطية الواجهة، هده الأخيرة التي كانت غائبة بالمطلق في بعض الدول مثل ليبيا حيث عمد معمر القذافي إلى إلغاء حتى المبدأ الشكلي للعملية الانتخابية[1] ،من جهة أخرى غالبا ما اقترنت الحريات السياسية إن وجدت بالممارسات القمعية و السياسات الأمنية الصارمة على ممارسيها فبسبب الآراء السياسية والمعارضة قمع في سجون ليبيا الآلاف و في تونس كان ما بين 2000 إلى 3000 سجين سياسي [2] فكانت القنوات البديلة أفضل سبيل للمشاركة و حرية التعبير

- فشل الأحزاب السياسية و منظمات المجتمع المدني و النقابات في أداء مهامها، حيث اقتصر وجودها على العدد و المعارضة الشكلية دون الفعالية و القدرة على التغيير، نتيجة تسلط الحزب الحاكم و الأحزاب المعدودة الموالية له هدا الأخير الذي اكتفى بإدخال بعض الإصلاحات الشكلية التي لم تغير من مضمون المنظومة السلطوية في استجابته لمختلف الضغوطات [3].

- غياب مبدأ التداول على السلطة وانعدام التعددية السياسية نتيجة تجدر نظام الحزب الواحد فالأنظمة العربية هي أنظمة حكم معمرة دامت في السلطة لسنين طويلة، وحتى و أن تغيرت فلم يكن في بديل لها سوى نظام التوريث مثلا في مصر لم يتغير حسني مبارك مند اعتلاءه سدة الحكم في 1981 كما استمر نظام القدافي لحوالي 42 سنة وكذلك الحال بالنسبة لتونس و دول عربية أخرى.

- استمرار بعض الأنظمة في فرض حالة الطوارئ و لجوءها لاستخدام الأجهزة الأمنية لقمع تحركات شعوبها ([4]).

---

[1] محمود حيدر و آخرون ، **مرجع سابق**، ص 17.

[2] مهدي أبو بكر رحمة، **الشرق الأوسط والربيع العربي :مستقبل و أفاق**. من الموقع الإلكتروني : www.alhewar.org/debat/show.art.asppaid=292384;15/02/2016

[3] أحمد شكر الصبيحي، **مستقبل المجتمع المدني في النظام العربي** . مركز دراسات الوحدة العربية ،2008، ص 177.

[4] يوسف حسن يوسف العربي، **مرجع سابق**، ص 79.

- **الأسباب الثقافية والهوياتية**

أدت السياسات السلطوية الحاجبة للحريات الثقافية و الدينية في بعض الدول العربية إلى تصاعد القومية على حساب الهوية الوطنية الجامعة مثل المثلث الكردي والشيعة في العراق، حيث حاولت النخب الحاكمة أن تفرض الهوية الثقافية العربية على الجماعات الأخرى و في ظل حالة الترهل الشديد التي أصابت النخب الثقافية و الفكرية، شهدت الساحة الثقافية العربية حالة فراغ كبير مما اضطر الفئة الشابة للمبادرة من اجل تغيير الأوضاع[1].

ب- الأسباب الخارجية:

لم تبق الأنظمة السياسية العربية بعيدة عن المؤثرات الخارجية الإقليمية والدولية كونها دول أعضاء في المنظومة الدولية تؤثر وتتّأثر بها. حيث لعبت العوامل الخارجية دورا في إحداث تغيرات سياسية مهمة في المنطقة على مدار التاريخ السياسي المعاصر، خاصة مند سقوط الاتحاد السوفيتي وتفرد الولايات المتحدة بزعامة المنطقة العربية ومشاريعها فيها كان أهمها مشروع الشرق الأوسط الكبير لعام 2004 وما يتضمنه من شعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان واقتصاد السوق الحر، هده المبادئ التي عملت الولايات المتحدة الأمريكية على نشرها في العالم و قد تأثرت بها العديد من دول وشعوب المنطقة العربية [2].

رغم أن التدخل الخارجي ليس بجديد عن الأنظمة العربية إلا أنه قد برزت في السنوات الأخيرة قوى دولية وإقليمية دعمت مبادرات تخل باستقرار النظام العربي وأنظمته خاصة تلك المناهضة للولايات المتحدة الأمريكية، خاصة مع أحداث 11 سبتمبر 2001 فكانت خطوتها الأولى باتجاه العراق ثم دعم مبادرات انفصال جنوب السودان وصولا إلى الثورات العربية الأخيرة [3] بالرغم من كون بعض الأنظمة العربية حليفة للولايات المتحدة، لكن ليس بالشيء الجديد أن تقوم أمريكا بالتضحية بحلفائها من أجل حسابات جيو استراتيجية مستجدة لدا سارعت في القضاء على هده الأنظمة خاصة أنها لم تعد قادرة على أن تقدم لأمريكا والغرب أي خدمات إضافية خاصة في ظل التنافس الأمريكي مع المحاور والأقطاب العالمية الأخرى سواء سياسيا أو اقتصاديا [4].

---

(1) وليدة ساعو، **مرجع سابق** ،ص 92.
(2) يوسف حسن يوسف العربي، **مرجع سابق**، ص 80.
(3) رمزي المنياوي ، **مرجع سابق** ، ص 123.
(4) حسن محمد الزين ، **مرجع سابق** ، ص 233.

كما لا يمكن إغفال دور إسرائيل و إصرارها المستمر على تشتيت القطر العربي من خلال عملية تفكيك و إعادة تركيب على أسس طائفية و عنصرية [1]، و من ناحية أخرى شهدت الفترة الأخيرة تصاعدا ملحوظا في نفود قوى إقليمية صاعدة مثل إيران و تركيا... بدأت تؤثر بشكل ملحوظ في العالم العربي حيث أشارت الكثير من الدراسات إلى الدور الذي لعبته إيران في إثارة الاحتجاجات في كل من البحرين و اليمن.

لذا لا يمكن إغفال العامل الخارجي و دوره في تحويلات المنطقة العربية، لكن لا يمكن نسب هده الأخيرة للمؤثرات الخارجية بصفة كلية خاصة إذا ما أخدنا سوء الوضع العربي في الاعتبار، حيث تباينت الآراء و الاتجاهات في هدا الشأن فرجح الكثير نظرية المؤامرة فيما غيب آخرون هدا الطرح مرجحين بدلك الطرح القائل بان الثورات العربية هي صناعة داخلية خالصة.

2- الفواعل المحركة للثورات العربية

أ- الفواعل الداخلية

-الفئة الشبابية : كان الشباب خاصة تلك النخب المثقفة في مقدمة القوى التي دعت إلى انتفاضات شعبية في مواجهة الفساد و الاستبداد إذ لعب دورا مهما في إدارة هده الانتفاضات و قياداتها وقد كانت الانطلاقة الأولى لهده الفئة علي يد أفراد عزل خرجوا مطالبين بحقوقهم بعد تعرضهم للإهانة والاضطهاد حيث كان محمد بوعزيزي في تونس سببا في قيام الثورة التونسية [2] ومطالبين بحقوقهم بعد تعرضهم للإهانة والاضطهاد، حيث كان محمد بوعزيزي في تونس سببا في قيام الثورة التونسية [3] وكذا محفزا لسلسلة الثورات الأخرى ودافعا لشباب الدول الأخرى المتعلم و العاطل عن العمل، مثل المدون المصري خالد سعيد و توكل كرمان اليمنية وغيرهم من الشباب العربي.

-الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي: جاءت الثورات و التغيرات العربية ضمن ما يعرف بالثورة المعلوماتية و في ظل عصر العولمة بالياتها و تكنولوجياتها الحديثة قمع القمع و التضييق و التضليل الإعلامي الذي كانت تعيشه الشعوب العربية، كان البديل شبكة الانترنت و تحديدا موقع التواصل الاجتماعي " فيسبوك" الذي تمكنت من خلاله هذه الشعوب من الالتفاف على الرقابة و التعميم الإعلامي نحو تنسيق أكثر لثوراتها [4] فنقلت بذلك الأخبار من ساحة الثورة بسرعة و دقة و مصداقية كما لم تغب وسائل الإعلام

---

[1] خالد المعيني ، **مرجع سابق** ، ص 23.

[2] غسان سلامة، "عن تونس"، **المستقبل العربي** ، العدد 384،2011 ، ص ص 9-12.

[3] سعود المولي، **"دور موقع التواصل الاجتماعي " فايسبوك" في الثورة التونسية"**، من الموقع. www.saoudlmawla.blogspot.com/2011/07/blog-post-7842.html.:15/02/2016

[4] وليدة ساعو، مرجع سابق، ص 95-98.

بمختلقها عن مجريات الساحة العربية خاصة القوات القضائية التي غالبا ما كانت مظللة للشعوب العربية مثل قناة الجزيرة و القنوات الإعلامية الرسمية للدول العربية.

-الجماعات الدينية والقوى النقابية والسياسية: أعلنت التنظيمات السياسية و النقابية دعمها و تأيدها لثورات الشعبية و وجدت فيها فرصة لتحقيق أهدافها التي فشلت في تحقيقها خاصة الأحزاب السياسية والجماعات الإسلامية مثل جماعة الإخوان المسلمين في مصر و "حركة النهضة في تونس وغيرها من الجماعات التي كان لها دور بارز و قد لعبت القوى النقابية والعمالية دورا مهما في تأجيج الثورات ففي تونس كان " لاتحاد الشغل دورا رئيسيا في إنجاح الثورة و تغير موازين القوى باعتباره التنظيم العمالي الوحيد كما كان لانضمام القوى العمالية المصرية لثورة دور مهم في إسقاط النظام.

- الجيش : لطالما كان للجيوش العربية دور بارز في العملية السياسية مند الاستعمار وحتى الفترة ما بعد الاستقلال هدا الدور الذي لا تتخلى عنه في ظل لتغيرات العربية مند نهاية 2010 فمن ابرز عوامل نجاح الحراك الشعبي حسم الجيوش المسيرة للثورة ففي تونس التزام الجيش بالحياد و كان تدخله لحفظ الأمن و الحفاظ على عدم انهيار الدولة كما عمل على محاصرة الرئيس العسكرية على التدخل لحظة اصطدام الأزمة لإقناع الرئيس بالتنحي.

أما في اليمن و ليبيا فقد كان الأمر مختلفا ففي اليمن وقف الجيش إلى جانب الرئيس على عبد الله صالح و كان سببا في تأخر حسم الثورة و في ظل عدم وضوح معالم المؤسسة العسكرية في ليبيا اتسم موقف الجيش بالانقسام ما بين موالي " القدافي " أو الانحياز للثورة أما في سوريا فقد برز الجيش السوري الحر كجيش موازي للقوات النظامية بعد انشقاقه عنها القوى الدولية الإقليمية منها و العالمية خاصة في الحقبة الاستعمارية وفترة الصراع شرق غرب ورغم خروج المستعمر إلا أن مشاريع الاستيطان والاستغلال لم تزل حيث أصبحت اغلب دول المنطقة أنظمة و شعوبا وثروات مسطرة كأهداف في استراتيجيات هده القوى وفق ما يخدم مصالحها، فما كان من حدث أو تحول في الساحة العربية إلا وهبت مختلف الأطراف لاستقلاله و توجيهه وفق منهجها ولم تكن التغيرات و ثورات الشارع العربي بعيدة عن دلك حيث انقضت عدة دول عليها وسارعت بالتدخل من اجل تظفر بنصيب من عوائده هده الثورات في ظل القومي والارتباك الحاصل سواء كانت إقليمية مثل: إسرائيل، تركيا إيران أو عالمية مثل روسيا، الصين الولايات المتحدة، فرنسا، بريطانيا [1].

[1] **التوزنات والتفاعلات الجيواستراتيجية والثورات العربية** . سلسلة تحليل سياسات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، أفريل 2012 ص ص 18-20.

ب/ الفواعل الخارجية

-المنظمات الحكومية الدولية : لم تقتصر ادوار القواعد الخارجية في الثورات العربية على الدول فقط و إنما شملت تدخل عدة منظمات دولية إقليمية و عالمية كمنظمة الأمم المتحدة و جامعة الدول العربية و مجلس التعاون الخليجي و الاتحاد الأوروبي ... في سبيل إيجاد حلول للازمات و الثورات العربية و التقليل من خطرها و قد اختلفت آليات تدخلها من دولة لأخرى فمنها السلمية و منها العسكرية و في حالات أخرى الآليات معا ففي ضوء الأحداث التي عاشتها مملكة البحرين سنة 2011 قامت دول مجلس التعاون الخليجي بإرسال قوات درع الجزية في إطار مواجهة الأزمة [1]في حين رفضت جامعة الدول العربية أي تدخل أجنبي في سوريا مقابل شرعيتها للخطر الجوي علي ليبيا و هو ما اتفقت فيه مع مجلس الآمن الدولي الذي فرض منطقة حظر جوي فوق ليبيا بموجب القرار 1973[2].

- المنظمات الدولية غير الحكومية: انطلاقا من الدمار والخراب الذي لحق بالدول العربية جراء الثورات ة انعكاساتها السلبية على الشعب العربية تدخلت العديد من المنظمات غير الحكومية بهدف تقدم المساعدة و الإغاثة و حماية حقوق الإنسان مثل منظمة **"هيومن رايت ووتش"**، منظمة الطفولة العالمية Unicef منظمة العفو الدولية Amnesty الهيئة الصليبية العالمية Imc منظمة أطباء بلا حدود ، وقد كان لهده المنظمات دور بارز في المجال الحقوقي و الإغاثة في الثورات العربية خاصة في كل من سوريا وليبيا حيث قامت مؤسسة انقاد الطفل البريطانية بالتدخل بسرعة لدعم الأطفال في ليبيا خلال الصراع من خلال برامج التعليم و الأمن الغذائي ة الصحة في حين ترصدت منظمة العفو الدولية انتهاكات حقوق الإنسان في أماكن الاحتجاز والسجون بالتنسيق من منظمات حقوق الإنسان الليبية[3].

---

[1] أحمد طاهر الضريبي، **دور المنظمات الإقليمية في النزاعات الداخلية، دور مجلس التعاون الخليجي في الأزمة البحرينية نموذجا**. سلسلة الإصدارات الخليجية، مركز دراسات الخليج و الجزيرة العربية، العدد 37، أفريل 2014، ص 103.

[2] **جامعة الدول العربية و تحديات ما بعد الثورات** ، معهد العربية للدراسات 21 أفريل ،2013 من الموقع : http//www.alarabiya.nett/ar/arabic-studies/2013/04/21.html

[3] وليد الصالحين وخليل جبارة، **المجتمع المدني : الواقع والتحديات، دراسة ميدانية لأوضاع واحتياجات منظمات المجتمع المدني في ليبيا.** مؤسسة المستقبل ليبيا، 1 ماي حتى 15 جويلية 2012، ص ص 41-43.

ثالثا: المواقف الدولية من الثورات العربية

1- مواقف القوى الإقليمية

الموقف التركي

منذ بداية الثورة الشعبية في تونس التزمت تركيا مدخل المتاهة الحذرة للأوضاع ، لكن مع الثورة المصرية برز الموقف التركي واضحا من خلال دعوة النظام المصري للإصلاح و الاستجابة لمطالب الشعب قبل أن يتحول إلى النقد العلني للنظام و مطالبته بالرحيل و بالنسبة للحالة الليبية جاءت السياسة التركية أكثر تحفظا على التدخل الخارجي للناتو و اقرب إلى بني مدخل الإسهام في جهود الإغاثة الإنسانية و كذلك بالنسبة لحالة اليمنية البحرينية حيث نجبت التدخل المباشر واكتفت بالدعوة لمبادرات الإصلاح و التحول الديمقراطي لكن مع الثورة السورية و انطلاق من مصالحها مع النظام السوري بنت تركيا موقفا مزدوجا بين حماية النظام الصديق والتأييد الضمني لمطالب الثوار[1].

الموقف الإسرائيلي

لم يكن موقف الكيان الصهيوني موحدا اتجاه كل الثورات العربية حيث نظرت إلى ما يحدث في تونس و ليبيا و اليمن بشكل مختلف عما يحدث في مصر و سوريا انطلاقا من كون الدول الثلاث الأولى لا تشكل خطرا مبارا على المصالح الإسرائيلية كما أن تأثيرها في تكيل الشرق الأوسط الكبير يبقى محدودا في حين آن ما ألت إليه الحالة السورية جدب اهتمام إسرائيل لكونها جبهة قتال معها وجزء من محور المقاومة المعادي لها في المنطقة مما وضعها في حالة ترقب حذر و شديد للوضع العربي و الثورات التي تسبب تهديدا لأمنها ومصالحها في المنطقة خاصة أن تحولت السياسة المصرية الجديدة على نحو لا يتوقف مع المصالح الإسرائيلية وانسجامها مع كل من إيران و تركيا [2].

موقف دول مجلس التعاون الخليجي

كانت دول مجلس التعاون الخليجي المتمثلة في السعودية والإمارات والكويت وقطر والبحرين وعمان متخوفة من تداعيات الثورات العربية عليها خاصة الملكية منها وخاصة مع سقوط الحليف الأمريكي حسني مبارك، لذا سارعت إلى نجدة نظام الحكم البحرين من خلال التدخل عبر قوات درع الجزيرة بإجراء مسبق للقضاء على أي احتمال لنشوب

---

(1) كريم أوكتم، **الرؤية التركية: المواقف والسياسات إزاء الربيع العربي** ، معهد العربية للدراسات ، 21 أفريل 2013 من الموقع: Studies.alabiya.net/files/15/04/2016

(2) محمد عبد السلام الدسوقي، **" كيف ستدار العلاقات في المرحلة المقبلة"**، السياسة الدولية ، العدد 184 ،2011 ص 53، من الموقع :www.siyassa.org.eglnews/2176.aspx.15/04/2016

أزمات أخرى و انطلاقا من دور المجلس و مصالح أعضاءه اتسمت المواقف الخليجية في اغلبها بالتحفظ من بعض الثورات مثل الموقف السعودي من الثورة السورية المغايرة له تماما في اليمن[1].

2- مواقف القوى العظمى

موقف الولايات المتحدة الأمريكية

في إطار الحفاظ على المصلحة الأمريكية في المنطقة العربية خاصة ما تعلق منها باتفاقية السلام مع إسرائيل نفت الخارجية الأمريكية وجود أية احتجاجات في مصر صرحت أن الحكومة مستقرة كما عبر الرئيس باراك أوباما عن موقفه طالبا من النظام المصري ترك الفرصة لحرية التعبير دون معارضة بشكل مباشر في حين أشاد بشجاعة الشعب التونسي و دعا إلى إجراء انتخابات نزيهة و حرة كما أدان العنف و القمع الموجب ضد الشعوب السوري و دعي الرئيس بشار الأسد إلي قيادة التحول أو التنحي [2].

موقف روسيا

تباين المواقف الروسية من الثورات العربية على اختلافها حيث تلق الثورة التونسية و الاحتجاجات البحرينية نفس الاهتمام الذي حضت به الأزمة اليمنية من طرف الساسة الروسيين حيث أعربت روسيا عن تخوفها من تداعيات أحداث اليمن كون المعارضة اليمنية مسلحة تضم عناصر إرهابية في حين نالت كل من الثورة المصرية و الليبية و السورية الاهتمام الأكبر حيث عبرت روسيا عن رفضها ة انتقادها للثورة المصرية ضد النظام الذي دعمته و راهنت على بقاءه إلا أن موقفها تغير مع نجاح الثورة في حين رفضت أي تدخل دولي في ليبيا ة سوريا نظرا لأهمية علاقاتها بالنظام السوري و تخوفها من تأثير الوضع العربي على التدخل لذا كان الموقف الروسي غير مرحب بالثورات العربية[3].

---

(1) وليدة ساعو، **مرجع سابق**، ص ص 127-131.

(2) ايمان بن قدور، **"الوجه الآخر للعولمة: الربيع العربي نموذجا".** (مذكرة مقدمة لاستكمال نيل درجة الماستر)، قسم اللغة العربية ، تخصص حضارة عربية اسلامية ، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان، 2014/2013 ص ص 114-115.

(3) عاطف معتمد عبد الحميد، **"روسيا والعرب. البراغماتية و نهاية الايدلوجيا"** ، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، الدوحة، اكتوبر، ص ص 5-10.

موقف الاتحاد الأوربي

انطلاقا من السياسات المصلحة الأوروبية تجاه المنطقة العربية برز الموقف الأوربي متذبذب بين الوقوف مع الثوار أو مع الرؤساء لكن مع نجاح الثورة التونسية و المصرية وجب على اروبا التأقلم مع المتغيرات الجديدة فأعلنت من مساندتها لثورات الشعوب العربية خاصة الثورة في ليبيا حيث قاد الاتحاد الأوربي الحملة العسكرية على نظام معمر القذافي مع حلف الناتو كما وقف الاتحاد مع ثورة الشعب السوري في محاولة منه للتخلص من النظام الذي لطالما شكل عقبة أمام السياسات الأوربية في المنطقة خاصة مع علاقاته التاريخية إيران[1].

(1) خليل سامي أيوب، **موقف الاتحاد الأوربي من الثورات العربية**. الحوار المتمدن، العدد 3564، 2 /2011/12 من الموقع:www.ahewar.arg/debat/show.art285741.15/04/2016

خلاصة واستنتاجات الفصل الأول

انطلاقا مما تقدم في هذا الفصل نستنتج أن حركات التغيير التي شهدتها المنطقة العربية هي في الحقيقة ثورات هدفها التغيير الشامل للواقع السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي العربي القائم، حيث تمثلت مطالبها في الحرية و الكرامة و تحسين الظروف المعيشية، رغم الاختلاف النسبي في مدى نجاحها حيث يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أصناف هي:

الصنف الأول: يضم الدول التي عرفت ثوراتها قدرا و لو نسبيا من النجاح، و تعيش الآن مرحلة ما بعد الثورة، حيث تشهد مرحلة انتقالية تتصارع فيها قوى الثورة و بقايا النظام القديم على السلطة كما هو الحال في تونس و مصر.

الصنف الثاني: يضم الدول التي لازالت الثورة مشتعلة فيها، فهي لازالت في المرحلة الأولى لها، و تعد سوريا أفضل مثال عنها.

الصنف الثالث: يضم الدول التي تعيش حالة حذر و ترقب من امتداد الثورة إليها، كالجزائر و الدول الملكية خاصة في الخليج.

رغم اختلاف وتعدد هذه الثورات وعدم وضوح مسارها في عدة أصعدة، إلا أنها أثرت في العلاقات العربية الإيرانية، فبينما كانت الجمهورية الإسلامية منذ سقوط الشاه تعمل على تعزيز موقعها في النظام الإقليمي العربي في محاولة لتحسين صورتها لدى الشعوب و الأنظمة العربية انطلاقا من عدة وسائل رغم الأزمات و الصراعات التي تخللت المرحلة، جاءت الثورات العربية لتشكل عائقا و حاجزا في وجه استمرار هذه العلاقات و في الإستراتيجية الإيرانية في المنطقة و لتعمق التراجع السياسي في علاقاتها العربية الذي بدأ منذ عام 2005 مع تولي محمود أحمدي نجاد للرئاسة...

الفصـــــــل الثاني:

أبعاد الموقف الإيراني من الثورات العربية

شهدت التغيرات الحاصلة في الساحة العربية ردود أفعال داخلية وإقليمية ودولية عديدة، تراوحت بين مؤيد للثورات الشعبية على الأنظمة الحاكمة ومطالبها بالحرية والعدالة والكرامة وبين رافض ومعارض لها، معتبرا إياها مؤامرة خارجية ذات تخطيط خارجي هدفها تشتيت العالم العربي وتقسيمه، وبين من اتصف موقفه بالتباين والازدواجية حيث تراوح بين مؤيد لبعض الثورات ومعارض لأخرى انطلاقا من مصالح وأهداف إستراتيجية في المنطقة، ومن أصحاب هذا الموقف نجد الجمهورية الإسلامية الإيرانية والتي سنعمل من خلال هذا الفصل على إبراز طبيعة موقفها من الثورات العربية وتحديد الأبعاد والخلفيات المتحكمة فيه.

المبحث الأول: الموقف الإيراني من الثورات العربية

تعدُ إيران قوة إقليمية رئيسية في منطقة الشرق الأوسط، تربطها علاقات تاريخية وجيو استراتيجية و حضارية مع دول المنطقة. هذه العناصر التي لطالما ساعدتها على ممارسة أدوار عديدة ومختلفة ومكنتها من المشاركة في صياغة الترتيبات الإقليمية في المنطقة، هذا الدور الذي زادت أهميته مع نجاح الثورة الإسلامية التي أطاحت بالشاه محمد رضا بهلوي سنة 1979 أين تحولت إيران إلى مصدر تهديد لمصالح الغرب.

كل العوامل السابقة إضافة إلى طبيعة العلاقات الإيرانية العربية ساعدت على رسم المواقف الإيرانية من الثورات العربية كل على حدة، حسب المصالح والارتباطات الإيرانية بالأنظمة العربية ووفقا للتموضع الإيراني في المنطقة وارتباطاتها الخارجية والعالمية.

أولا: طبيعة الموقف الإيراني من الثورات العربية

مثّلت الثورات العربية حدثا مفاجأ بالنسبة لإيران مثلها في ذلك مثل العديد من الدول الأخرى، وقد ارتبط عنصر المفاجأة هذا بثلاث أبعاد مهمة:

الأول متعلق بحدوث الثورات و**الثاني** بقدرتها السريعة على تغيير أربعة أنظمة سياسية أما **الثالث** فهو قدرتها على الاستمرار سواء في البلدان التي جرى فيها التغيير أو تلك التي لم تكتمل فيها الثورات بعد، فالثورة التي أطاحت بالرئيس المصري وسقوط نظام الرئيس التونسي زين العابدين بن علي ثم مقتل العقيد معمر القذافي وسقوطه كان مفاجأة سارة لإيران، وذلك لطبيعة العلاقات المعقدة والمتأزمة على وجه العموم مع تلك الأنظمة فالعلاقة مع مصر كانت مليئة بالشكوك والخصومة التي منعت البلدين من إعادة مستوى التمثيل الدبلوماسي بينهما إلى درجة سفير خاصة مع مقتل الرئيس أنور السادات وتوقيع معاهدة "كامب دافيد" التي دفعت إلى تغيّر التحالفات السياسية في الشرق الأوسط، كما أن الثورة الإسلامية الإيرانية سنة 1979 نقلت إيران من معسكر الدولة الصديقة والحليفة للولايات المتحدة وإسرائيل إلى معسكر الدولة المعادية.

أما بالنسبة للموقف من ليبيا فقد بقي اختفاء الإمام الشيعي "موسى الصدر" سنة 1978 خلال سفره إلى ليبيا أحد عوامل الأزمة بين إيران والنظام الليبي، لكن ذلك لم يمنعها من إقامة علاقات دبلوماسية، وبالنسبة إلى تونس، فإن العلاقات بين البلدين مرت بمرحلة متأزمة بسبب سوء علاقات النظام التونسي مع التيار الإسلامي لاسيما مع قادة حركة النهضة بسبب العلاقات بين الإسلاميين التونسيين وإيران، لكن التغيير الذي حصل في إيران عام 1997 بانتخاب محمد خاتمي رئيسا للجمهورية الإسلامية، تبعه تغيّر في سياسة إيران الخارجية قصد نزع فتيل التوترات.[1]

لم تكن القدرة على إسقاط الأنظمة المفاجأة الوحيدة بالنسبة لإيران، فقدرة الحراك الثوري على السريان إلى دول عربية أو غير عربية أخرى كانت أكبر مفاجآت ومخاوف الدولة، فالحراك الثوري انتقل إلى بلدان ترتبط بعلاقات متميزة مع الجمهورية الإسلامية حيث شكلت لحظة انطلاق الثورات مفاجأة من حيث التوقيت والزخم، فارضة عل إيران مند الوهلة الأولى سياسة الصمت لفهم حقيقة ما يجري ومعرفة أبعاده، لكنها ما لبثت أن تحولت إلى تصريحات غير واضحة المعالم لتتّجه في النهاية إلى سياسة متناقضة في توجهاتها وأهدافها.[2]

كان من الطبيعي أن تقف القيادة الإيرانية إلى جانب الثورات العربية بشكل مبكّر بعدما وصفتها بـ " الصحوة الإسلامية"، وأعربت عن استعدادها لدعم الشعوب المنتفضة من أجل بناء أنظمة سياسية بديلة، تستند إلى الإرادة الشعبية الوطنية وتلتزم بمواجهة التدخلات الأجنبية للحيلولة دون مصادرة هذه الثورات.

صرّح مرشد الجمهورية الإسلامية "آية الله علي خامنئي" أن:

"ما يحصل في المنطقة ليس حادثا عابرا، هذه المنطقة ليست من المناطق العادية في العالم، هذه المنطقة تمثل قلب العالم، مركز التقاء القارات الثلاث، مهمة نفطيًا ومهمة على صعيد السياسة الاستعمارية الغربية المرتبطة بالوجود الصهيوني. إنها منطقة استثنائية، تطورات هذه المنطقة تهم العالم، ليس صحيحا أن نتصور أن حادثا عابراً جرى في أربع دول كانت لها مشكلات معينة، هذا غير صحيح، هذه المنطقة قلب العالم"

لذا اعتقد خامنئي أن ذلك سوف يغير وجه العالم، على اعتبار أن "منطقة الشرق الأوسط هي قلب العالم، لأن هذه التطورات حسبه انطلقت من تونس وتوّجت في مصر، وبعدها انتقلت إلى الدول الأخرى، هذه التطورات عجيبة في توقيتها، ليس لها مثيل في تاريخنا

---

[1] محجوب الزويري، **إيران الثورية والثورات العربية: ملاحظات بشأن السياسة الخارجية الإيرانية و مالاتها**. المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، قطر، ماي 2012، ص ص 2-3.

[2] ابتسام محمود العامري، **موقف إيران من التغييرات السياسية في المنطقة العربية**. مركز الدراسات الدولية، 27 جوان 2013، ص 1.

المعاصر، وليست حوادث عادية، وتستطيع أن تغير وجه العالم، تستطيع أن تضع حداً لتسلط الاستكبار الظالم والصهيونية على العالم الإسلامي الذي استمر لسنوات طوال، تستطيع أن تعيد صوغ الأمة الإسلامية بشرط استمرارها"[1].

تمثلت سياسة القيادة الإيرانية عموما في دعم هذه التطورات التي تبعد شعوب العالم الإسلامي عن المخططات الغربية، ورأت أن أي مسافة ستأخذها الدول الثائرة من النماذج التقليدية السائدة في الشرق الأوسط ستؤول بالضرورة إلى تقارب مع إيران في المدى القريب، لذلك فإن الجمهورية الإسلامية " تقف إلى جانب أشقائها المسلمين من أي مذهب كانوا، من الشيعة أو السنة، وتقف إلى جانب جميع المذاهب الإسلامية، حيث توجد الحركة الإسلامية، وعندما تكون هناك ضرورة للدفاع عن الهوية الإسلامية، تكون مهمة الدفاع عن المظلوم، ولن تنجح أمريكا الصهيونية في الوقوف أمام هذه الرغبة...".

عبّرت التصريحات السابقة للقيادة الإيرانية عن الموقف الإيراني من الثورات العربية بصورة عامة ، لكن لم تذهب كل مكونات النظام في تفسير موحد لما يحدث في الدول العربية، فهناك من اتبع تفسير الربيع العربي ومن اعتبر الأحداث صحوة إسلامية متصلة بالتحرك الإسلامي الذي بدأ بمحمد عبدو وجمال عبد الناصر مروراً بالثورة الإسلامية.[2]

بعد أن اتفقت جميع الأطراف الإيرانية على تأييد الثورات الشعبية العربية في تونس ومصر واليمن وليبيا، اختلفت الآراء ووجهات النظر بين إيران الرسمية وتيار المحافظين من جهة والتيار الإصلاحي من جهة ثانية حول توصيف منطلقات هذه الثورات وأسبابها ونتائجها المحتملة وكذا تداعياتها على الوضع الإيراني داخليا وخارجياً، حيث ركز الجانب الرسمي والتيار المحافظ على أدلجة وأسلمة منطلقات الثورات العربية دون الإشارة المباشرة إلى الأسباب المتعلقة بالحريات والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وإنما أرجعوا الفضل إلى الثورة الإسلامية الإيرانية في إلهام الثورات العربية [3]، وفي ذات الشأن صرّح "علي أكبر ولايتي" مستشار مرشد الجمهورية الإسلامية علي خامنئي للشؤون الدولية أن:

"الصحوة الإسلامية الحالية هي امتداد لتاريخ يزيد عن 150 عاماً"

معتبرا أن التاريخ المعاصر شهد ثلاث ثورات هي: الثورة الفرنسية التي بشّرت بالحرية والثورة الروسية التي نادت بالعدالة الاجتماعية، والثورة الإسلامية الإيرانية التي حملت

---

(1) أحمد نوفل و آخرون، **مرجع سابق**، ص 586.

(2) **نفس المرجع السابق**، ص 587.

(3) فراس أبو هلال، **إيران و الثورات العربية: الموقف و التداعيات**. المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، معهد الدوحة، جويلية 2011، ص 7.

راية العودة إلى القيم والتعاليم الإسلامية، مشيراً في ذلك إلى أن إيران هي مركز نهضة الثورات الشعبية التي تشهدها المنطقة العربية.[1]

ذهب رجل الدين "حسين نوري همداني" في نفس الاتجاه، إذ رأى أن "الصحوة الإسلامية في العالم هي إحدى نتائج الثورة الإسلامية الإيرانية التي أدّت إلى إسقاط الديكتاتوريات في دول مثل مصر وتونس"، معتبرا أن هذه الصحوة تخطت حدود أفريقيا وآسيا لتعبر إلى أوروبا وأمريكا حيث تشهد مدنها المختلفة حركة "وول ستريت" التي هزت النظام الرأسمالي في القارتين، أما رأي وموقف قوات الحرس الثوري فقد عبر عنه الجنرال "قاسم سليماني" بالقول أن "المنطقة تشهد ولادة نماذج من إيران الكبرى، وأن ما يحدث في ليبيا واليمن والبحرين هو الصورة الأخرى لإيران" مشيراً إلى أن الشعب المصري هو صورة أخرى للشعب الإيراني.[2]

على النقيض من الموقف الرسمي، ركزت رموز التيار الإصلاحي على المنطلقات الاجتماعية للثورات العربية، وعلى الأسباب المرتبطة بوضع الحريات في الدول العربية وتمت مقارنة هذه المنطلقات والأوضاع بالوضع الداخلي في إيران في إشارة إلى أن إيران لن تكون بعيدة عن مثل هذه الثورات والاحتجاجات في الدول العربية، وفي هذا الإطار صرّح الزعيم الإصلاحي "مير حسين موسوي" أن:

"المتظاهرين في مصر لم يكونوا ليصلوا إلى المطالبة بإسقاط النظام لو أن سيادة الشعب في تقرير مصيره كانت محترمة من طرف الحكومة"

هذا وقد ردّ موسوي على قادة إيران من الاتجاه المحافظ بأنهم عند الحديث عن غضب الشعب المصري، لم يذكروا أسباب هذا الغضب والتي هي حسبه: المستوى المرتفع من الفساد، وتكميم الأفواه، وكسر الأقلام، ونهب الثروة الوطنية والمزيد من العقوبات[3]، لذا نجد أن الإصلاحيين قد ربطوا بين الثورة الخضراء عام 2009 وبين الثورات العربية، وأكدوا تشابه الظروف والأسباب والأساليب التي اتبعها النظامان المصري والإيراني مع المتظاهرين.[4]

في هذا السياق يشير الأكاديمي "ناصر هاديان" إلى أن الإحباط السياسي والاقتصادي والاجتماعي هو من الأسباب المهمة في هذه الأحداث، وأن الكرامة الإنسانية والتطلع إلى الحرية والديمقراطية كانا المحركين الأساسيين لجمهور الشباب في الشوارع، كما أن خروج الشعوب للمطالبة بتحقيق أهداف ديمقراطية أو في إطار أعراف دينية لا

(1) أحمد سعيد نوفل وآخرون، **مرجع سابق**، ص 587.
(2) **نفس المرجع السابق**، ص 488.
(3) فراس أبو هلال، **مرجع سابق**. ص 4.
(4) محجوب الزويري، **مرجع سابق**، ص 4.

يعني أنها تطالب بتشكيل حكومة دينية لأن تأطير هذه الأحداث والتغيرات بطابع الصحوة الإسلامية يحدّ من تحركها ويفقد أطرافها القدرة على المناورة.[1]

يشير عدد من الكتاب الإيرانيين إلى أن مشاكل شعوب المنطقة العربية وتراكماتها الاقتصادية كانت المحرك الأساسي لثوراتها، حيث يرى الكاتب والمحلل السياسي "محمد علي قوهستاني " أن شعوب المنطقة وشعوب مصر وليبيا وتونس بالتحديد، تتطلع إلى أحوال معيشية أفضل حيث فرضت هذه الشعوب على الزعماء الجدد مطالب اقتصادية بالأساس، وانطلاقا من هذه الرؤى والتفسيرات توصل الكاتب والأكاديمي "حسين بهشتي بور" إلى نتيجة مفادها أن: هذه الثورات هي تحرك شعبي مستقل، يتأثر بالظروف الدولية والإقليمية، لكنه لا يلتزم الإدارة الأمريكية التي تريد تحقيق النظام الديمقراطي التابع للمفهوم الغربي، كما أن الشعب يستطيع تعبئة إمكاناته كلها من أجل إثبات استقلاليته والعيش بحرية بعيدا عن التبعية للقوى الكبرى في الساحة الدولية.

مع انطلاق الثورة في تونس ربط الموقف الرسمي الإيراني بين الثورة التونسية والثورة الإيرانية وصوّر الموضوع في إطار المواجهة الأمريكية- الإسرائيلية حيث كانت تصريحات المرشد الأعلى ورجال الدين أمثال "أية الله نوري همداني" و"آية الله صافي كلبايكاني" كلها تصب في هذا المعنى، كان التسييس الإيراني للثورة في تونس ضعيف نظراً لمحدودية دور وموقع تونس في الخارطة الإقليمية، وفي المشروع الإيراني من جهة[2]، لكن مع ذلك كانت إيران من بين أكثر الدول اهتماما بالثورة التونسية لعدة أسباب موضوعية وذاتية أهمها أن هذه الثورة فتحت عدة منافذ أمام إيران بدلا من الباب الرسمي الوحيد في السابق.

كان أول موقف رسمي تجاه الأحداث في تونس تصريح الناطق الرسمي باسم الخارجية الإيرانية بقوله أن: **" ما يهمّنا جميعا هو تحقق إرادة الشعب التونسي في أحسن الظروف على اعتبار أن تونس يمكنها أن تؤدي دورًا هامًا في العالم الإسلامي مستقبلا"**، ثم تلاه الرئيس "محمود أحمدي نجاد" بتعليقه: **"أسقط الشعب الديكتاتورية بشعارات إسلامية مصالبة بالعدالة"**، وفي 4 فيفري 2011 قال المرشد الإيراني في خطبة الجمعة أن المحرك الأساسي للثورة التونسية هو إحساس الناس الشديد بالظلم والإهانة[3]، من هنا يبرز أن موقف إيران كان داعما ومؤيدًا لثورة الشعب التونسي على النظام الحاكم.

---

(1) أحمد سعيد نوفل وآخرون، **مرجع سابق**، ص 589.

(2) علي حسين باكير، **مرجع سابق**.

(3) عبد الله الشمري، **"إيران و الربيع التونسي"**. من موقع اليوم، العدد 14493، 18، 2، 2013، من الموقع الإلكتروني: http://groups.google.com/forum/#!msg/hogaill22/wsP2P6KKmHYI19/04/2016.

أما في الحالة المصرية فقد ربطت إيران مباشرة بين الثورة المصرية والثورة الإيرانية واعتبرتها ثورة شعب على أمريكا وإسرائيل، إذ نظر لها المرشد الأعلى للجمهورية الإيرانية علي خامنئي من زاوية أن نضال الإخوان المسلمين ضد النظام هو شبيه بصيحة الأمة الإيرانية التي أطلقت ضد أمريكا وضد الغطرسة والاستكبار العالمي، وقد كان معه في هذا الموقف العديد من المسؤولين الرسميين حيث صرّح "يحي رحيم صفوي" المستشار العسكري له أن:

"مصير مبارك سيكون كمصير الشاه، تطيح به قوى الثورة الإسلامية"، كما قال "آية الله أحمد خاتمي" أن: **"ثورة مصر ستساعد على قيام شرق أوسط إسلامي يرتكز على نموذج الحكم الإسلامي الإيراني"**، وهو ما تطابق مع ما صرّح به وزير الخارجية "علي أكبر صالحي" الذي أعرب عن ثقته في أن ثورة الشعب المصري ستساهم في قيام شرق أوسط إسلامي، معلنا دعم طهران للمظاهرات المطالبة بسقوط نظام الرئيس حسني مبارك.[1]

رغم أن الموقف الإيراني من الثورة الليبية جاء متأخرا، إلا أن إيران قد رحبت بهذه الثورة، مشيرة على لسان المتحدث باسم الخارجية "رامين مهمان برست" أن مقتل القذافي يعتبر انتصارا كبيرا للشعب الليبي، وقد علق على مقتله بالقول: **"أن نهاية المستبدين وظلمة التاريخ هي الهلاك"**، داعيا إلى بناء سلطة شعبية في ليبيا بخلاف سلطة الديكتاتورية التي كان يحكم من خلالها معمر القذافي[2]، هذا وقد برز نوع آخر من التكتيكات في الموقف الإيراني، حيث انقسم بين من ركّز على استغلال أمريكا للثورة الليبية للحصول على النفط، وبين مهاجم لنظام القذافي ومعارض في نفس الوقت لأي تدخل عسكري، كما تم استغلال تدخل الناتو للترويج لنظرية المؤامرة الغربية وربطها بالثورات العربية.[3]

منذ بداية الاحتجاجات الشعبية في البحرين، بدا الموقف الإيراني الرسمي والشعبي واضحا في تأييده لها والدفاع عنها وتأكيد شرعية مطالبها، ومع أن الموقف الإيراني كان مؤيدا للثورات الشعبية في كل من مصر وتونس واليمن وليبيا، إلا أن تأييد الاحتجاجات الشعبية في البحرين اتخذ طابعا تصعيديا مختلفا، سواء على صعيد اللغة المستخدمة وخطابات الساسة الإيرانيين أو حتى على صعيد الإجراءات المتخذة[4]، حيث عبر الموقف بداية عن تأييد لمطالب وحقوق شعبية مشروعة، لكن سرعان ما بدأت إيران في التحريض العلني على قلب النظام وتحويله إلى جمهورية إسلامية، معتمدة في ذلك على جماعات

---

(1) علي حسين باكير، **"صدى الثورة المصرية يصل طهران و النظام الإيراني يحاول أسلمتها"**. من الموقع الإلكتروني: www.middle-east-online.com/Pid=104676.08/02/2011, 19/04/2016.

(2) سعود الزاهد، **"إيران تعتبر مقتل حليفها القذافي نصرا للشعب الليبي و نهاية ديكتاتور"**. من الموقع الإلكتروني: www.alarabiya.net/articles/2011/10/21/172961:html.19/04/2016

(3) محجوب الزويري، **مرجع سابق**، ص 4.

(4) فراس أبو هلال، **مرجع سابق**، ص 7.

إسلامية متشددة والشخصيات الممثلة للمرشد الأعلى في البحرين، وقد كان هذا الموقف منبعثا من إيمان إيران الراسخ وتمسكها المستمر بالبحرين كجزء من إيران، لذا حاولت التأكيد على أن المطلب الأساسي للشعب البحريني هو إعادة هذه المحافظة إلى الوطن الأم كونها الولاية رقم 14 في إيران.[1]

يظهر تتبع المواقف الإيرانية من الثورات العربية خصوصية تعامل إيران مع الوضع في البحرين، حيث تجاوز تأييدها للاحتجاجات الدعم اللفظي التي قدمته للثورات الشعبية في الدول الأخرى، الأمر الذي يؤكد الاتهامات الموجهة إلى طهران بتوظيفها الطائفي لأحداث البحرين، خاصة مع تصريحات مجلس الشورى الإسلامي الإيراني حول إراقة دماء الشيعة في البحرين كما أبرزت هذه التصريحات أن الحديث عن هلال شيعي في المنطقة هو مقدمة لارتكاب عملية تطهير ضد الشيعة في اليمن والبحرين.[2]

أدخلت الثورات العربية الطرفين العربي- الإيراني في مرحلة اختبار جديدة ازدادت ضبابية وغموضا خاصة مع تدخل القوى الخارجية الإقليمية منها والدولية، والتي تلعب أدورا سلبية و ضاغطة تأثر على منحنى العلاقات العربية – الإيرانية، فمع اندلاع الثورة في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن والبحرين أعلنت إيران دعمها وتأييدها لحق الشعوب العربية في التحرر من الاستبداد والتطلع إلى الحرية والديمقراطية، رغم التباين الشكلي الذي صبغ الموقف الإيراني الرسمي وموقف المعارضة الإصلاحية، لكن مع وصول الثورة إلى سوريا برزت السياسة الإيرانية المتناقضة والمتباينة، ففي الوقت الذي دعمت فيه الثورات الأخرى، عارضت في جانب آخر الاحتجاجات في سوريا منذ بدايتها حتى الوصول لمرحلة الثورة واعتبرتها شأن داخلي.[3]

اتخذت إيران موقفا مؤيدا للنظام السوري في مواجهة الثورة الشعبية عليه منذ انطلاقها في مارس 2011، وقد ظهر ذلك التأييد من خلال التبني الكامل للرواية السورية للأحداث، وشن حملة إعلامية مماثلة للنموذج الإعلامي السوري، ووصف الانتفاضة الشعبية بالمؤامرة الأجنبية التي تستهدف صمود ومقاومة سوريا من قبل الصهاينة والغرب والنظر إلى الأحداث على أنها فتنة شبيهة بأحداث الداخل الإيراني 2009[4]، تهدف إلى إضعاف العالم الإسلامي وتقسيمه إلى دويلات على أسس قومية وطائفية ومذهبية.

يضع النظام الإيراني كل ثقله خلف النظام السوري لذا فإنه يصرح بأن الثورة قد تكون مشروعة، لكن هناك من يوظفها ويستفيد منها لتسوية حسابات مع النظام السوري

---

(1) علي حسين باكير، **مرجع سابق.**
(2) فراس أبو هلال، **مرجع سابق**، ص 9.
(3) ابتسام محمود العامري، **مرجع سابق**،ص 9.
(4) فراس أبو هلال، **مرجع سابق**، ص 9.

خاصة حول السياسة التي تنتهجها سوريا خاصة ما يتعلق منها بدعم حركات المقاومة المسلحة كحزب الله وحماس والجهاد الإسلامي[1]، وقد تحدث المرشد الأعلى "علي خامنئي" عن ذلك بالقول أن: " الشعوب العربية كانت ثورتها ضد أمريكا وضد الصهيونية لكن في سوريا فإن يد أمريكا واضحة وجلية والصهاينة يتبعون هذه القضية، فنحن لا ينبغي أن ننسى هذا المعيار، وأن تلك الثورة هي ثورة شعبية أصيلة قامت ضد أمريكا والصهيونية، وأن هذه الشعارات في سوريا تعد لمصلحة أمريكا وإسرائيل وأنها ثورة مشبوهة، ونحن سنحافظ على هذا المنطق وهذا البيان وهذا التنوير".[2]

على الرغم من أن الموقف الإيراني الرسمي يبدو مقتنعا على الأقل بفكرة المؤامرة من خلال الخطاب الإعلامي، إلا أنه يحاول أن يتبنى موقفا غير بعيد عن الموقف الرسمي السوري الذي يروج للحاجة إلى الإصلاح في سوريا، وأن النظام جاد في إجراء تلك الإصلاحات، هذه المحاولة تدخل في إطار سعي النظام السياسي في طهران إلى البقاء منسجما ومتسقا مع المبادئ التي لطالما دافع عنها خاصة ما تعلق منها بمحاربة الظلم وحماية الضعفاء، رغم أن هذا الموقف الرسمي لا يعبر بشكل كافي عن أنه يعتبر ما يتعرض له الشعب السوري ظلم واستبداد.[3]

يمكن القول أن الثورة السورية تحديدا هي التي غيرت الموقف الإيراني من الثورات العربية بصورة كلية، حيث لم تعترف إيران حتى الآن بوجود ثورة شعبية على النظام في سوريا، ومن خلالها أيضا يتضح أن السمة الغالبة على الموقف الإيراني هي التعدد والتباين والتناقض والازدواجية وفقا لمعايير وأهداف متصلة بالنظام الإيراني أساسا.

ثانيا: ملامح الموقف الإيراني

من خلال المواقف الإيرانية من الثورات العربية في كل من تونس ومصر واليمن وليبيا، يمكن ملاحظة مجموعة ملامح أهمها:

- التأكيد على أن الثورات العربية هي بوادر يقظة إسلامية، مستوحاة من الثورة الإسلامية الإيرانية، والنظر إليها كجزء من التغيرات التي تواصلت ببركة وصمود الشعب الإيراني وجهاده منذ 1979.

- التبشير بالأسلوب الإيراني للثورة، من خلال الدعوة إلى إقامة نظام شيعي على أساس الدين على الطريقة الإيرانية، ودعوة رجال الدين في مصر للقيام بدور نموذجي، وقد أكد

---

(1) محجوب الزويري، **مرجع سابق**، ص 5.

(2) محمد بن صقر السليمي، **استراتيجية إيران تجاه الثورات العربية**. من الموقع الإلكتروني: www.alarabiya.net، تاريخ النشر : 2015/04/12 .

(3) محجوب الزويري، **مرجع سابق**، ص 5.

"محمود أحمدي نجاد" أن "المستضعفين في العالم سينتفضون لترسيخ التوحيد والعدالة، وأن الأرض تستعد لإقامة حكومة الصالحين...وأن الجمهورية الإسلامية الإيرانية تمثل صوت الدعوة الإلهية للبشر لإرساء التوحيد والعدالة".

- إضفاء طابع أيديولوجي على الثورات، واعتبارها ثورة على تبعية الحكام الغرب، من خلال التركيز على مواقف الأنظمة ذات الثورات تجاه الغرب وإسرائيل.[1]

لم تكن المواقف الإيرانية تجاه الثورات العربية نتيجة للارتجال والعشوائية، وإنما كانت انطلاقا من معايير وضوابط خاصة بالنظام الإيراني وأهدافه، وما تعدد وتباين هذه المواقف من ثورة لأخرى إلا دليل على ذلك، ويمكن حصر هذه المعايير في:

- طبيعة علاقات الأنظمة الحاكمة في الدول العربية مع إيران، حيث نجد أن موقفها كان متذبذبا في ليبيا ومؤيدا في تونس ومصر والبحرين واليمن ومعارضا في سوريا.

- طبيعة تأثير هذه التغيرات على المشروع الإيراني في المنطقة العربية، والتوقعات حول تقلص المصالح الإيرانية فيها، إذن أن التغيير في سوريا سيؤثر بشكل واسع على الموقف الاستراتيجي والتفوق الإيراني في المنطقة وكذا بالنسبة للبحرين، حيث سيؤثر الوضع الإقليمي في الخليج واليمن وكذلك الحال مع مصر في علاقاتها مع محور الممانعة والملف الفلسطيني.[2]

طبيعة تأثير هذه التغيرات في علاقة الولايات المتحدة كخصم لإيران، حيث أن مصر والبحرين كانتا في المحور الأمريكي وسوريا في المحور الإيراني، وأن أي تغيير سلبي أوإيجابي في طبيعة العلاقات الأمريكية مع الثورات الجديدة سيؤثر بشكل مباشر على المصالح الإيرانية ومشروعها في المنطقة.

-الطبيعة الطائفية للنظام الإيراني إذ أن إيران لن تتخلى عن شعار "حامي حمى الشيعة" في العالم وهذا يضعها أمام مسؤوليات سياسية، لذا فإن الانفعال والتحركات الإعلامية تجاه التغيير في البحرين والعراق وسوريا كان متأثرا بالنفس الطائفي الدولة الإيرانية، وعموما سنعمل على التفصيل في هذه المعايير اني في المباحث التالية من الدراسة.

---

[1] فراس أبو هلال، **مرجع سابق**، ص ص 2،3.

[2] صباح الموسوي و آخرون، **المشروع الإيراني في المنطقة العربية و الإسلامية**. دار عمار للنشر والتوزيع، عمّان، 2013، ص 354.

المبحث الثاني: الأبعاد الداخلية للموقف الإيراني من الثورات العربية

انطلاقا من الموقف الإيراني تجاه مختلف الثورات العربية، تبرز مجموعة الأبعاد و الخلفيات المتعددة الدافعة له، لذا سنعمل من خلال هذا المبحث على إبرازها و كشف أهداف الداخل الإيراني و مصالحه من الثورات العربية.

أولا: البعد العقائدي الديني

منذ بداية الحراك الأول للثورات العربية حتى الوصول للثورة السورية، تعاملت إيران مع هذه الثورات من زاوية تأثيرها على وضعها الداخلي والإقليمي وتحالفاتها والفرص التي تتيحها لها على الساحة الإقليمية، ولم تنظر إليها من منظور ارتباطها بالتحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المجتمعات التي جرت فيها، حيث زادت من الطلب على الحرية والديمقراطية من قبل شعوب هذه المجتمعات[1].

وقد ظهر ذلك من خلال عدة مؤشرات منها:

1- سعي إيران على أعلى المستويات من أجل أدلجة هذه الثورات وتديينها، ومن ثم ربطها بها إيديولوجيا ودينيا، ومن أمثلة ذلك إقدام المرشد الأعلى علي خامنئي على إلقاء خطبة الجمعة في 4- 2- 2014 باللغة العربية الفصحى في سابقة نادرة الحدوث، حيث اعتبر في هذه الخطبة أن الثورات العربية هي بوادر "يقظة إسلامية مستوحاة من الثورة الإسلامية" [2].

وقد حرص مسؤولون إيرانيون من السياسة ورجال الدين، على التأكيد أن هذه الثورات تسعى إلى إقامة نظم حكم على الطريقة الإيرانية، أي اعتمادا على الدين وأنها ثورات على الحكام المتحالفين مع الغرب والموالين لهم ومقدمة لإقامة نظام " شرق أوسط إسلامي"[3].

رأت إيران في الحراك الشعبي منذ بدايته وما نجم عنه من صعود للإسلاميين في أكثر من دولة، امتدادا للثورة الإسلامية في إيران والصحوة الإسلامية التي كان شعارها "الاستقلال والحرية والجمهورية الإسلامية" وهدفها " العالمية" من خلال القيام بحماية النضال المشروع للمستضعفين ضد المستكبرين في أية نقطة من العالم.[4]

---

[1] sayedkazemsàjjàdpour, **An Iranian view on the uprising the Arab world.** Iranian review of foreing Affairs, Tehran , r1, r2, p2 spring 2011.

[2] أحمد يوسف أحمد و نيفين مسعد، **حالة الأمة العربية 2010- 2011 ... رياح التغيير**. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،2011، ص 74.

[3] أحمدي نجاد، **العصر الراهن هو عصر زوال المستكبرين**. وكالة مهر الأنباء، طهران، 31- 2- 2011.

[4] أحمد خاتمي، **يتم الانتقام من سوريا انتقاما من الصحوة الإسلامية**. من الموقع الإلكتروني : http://arabic.irib.ir/news ، تاريخ النشر : 2012/04/06.

لقد كانت الثورة الإسلامية الانتصار الأول للمسلمين داخل المجتمع الإسلامي، كما نظرت إلى نفسها على أساس أنها نواة ومركزا للإيديولوجية الإسلامية والحركات الإسلامية في العالم، كما منحها الانتصار السريع الذي حققته ثقة بإمكانية الانتشار السريع في العالم الإسلامي وهو المسلك الذي انتهجته السياسة الإيرانية لتصدير الثورة ومبادئها إلى الدول الإسلامية عامة.[1]

نتيجة للحصار والرفض الذي تلقته إيران في سبيل تصدير الثورة الإسلامية من الطرف العربي، وجدت في الثورات العربية بديلا عنه لإعادة إحياء الثورة الإسلامية في هذه الدول و تمرير مبادئها و تجسيده.

لكن من جهة أخرى شكلت الثورات العربية أزمة بالنسبة لإيران وأحرجت الثورة الإسلامية فيها، فالثورة الخمينية كانت نتيجة للراديكالية الشيعية وذات أساس أيديولوجي ديني شيعي، والانزعاج الإيراني هنا يكمن في عدم تصدير الثورة بمفهومها الشيعي الإيراني و التي قادها علماء شيعة في مقابل الثورات الحالية التي انضمت إليها فئة الإخوان المسلمين.

2-على هذا الأساس برز التناقض في المواقف الإيرانية من الثورات، في إشارة إلى عدم وجود موقف مبدئي منها، وإنما الأمر يتعلق بمدى خدمة هذه الثورة أو تلك لمصالح إيران الوطنية، ففي الوقت الذي أيدت فيه طهران الثورات والانتفاضات الشعبية في تونس و مصر و اليمن و ليبيا، فإنها وقفت إلى جانب النظام السوري في مواجهة الثورة الشعبية عليه [2]، مما يعني أنها تعاملت معها من منطلق انتقائي مصلحي.

أشارت دراسة أصدرها مركز الدراسات التابع لمجلس الشورى الإيراني في أفريل 2011 حول الثورات العربية، إلى ضرورة التعامل مع هذه الثورات من منطلق المصلحة الوطنية الإيرانية وأن تكون المنهجية الإيرانية في هذا الشأن انتقائية، ولذلك فقد قسمت الدراسة الثورات إلى خمسة فئات: **الأولى** تشمل البحرين واليمن، و**الثانية** تشمل مصر وتونس و**الثالثة** تشمل ليبيا، و**الرابعة** تشمل سوريا، أما **الخامسة** فتشمل الثورات محتمل لوقوع كما هو الحال في أذربيجان، وقد حددت الدراسة لكل فئة سياسة بعينها تختلف عن

---

[1] خالد جويعد ارتيمة العبادي، **تأثير النفوذ الإيراني على الدول العربية لسوريا و لبنان 1979-2007**.(رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات درجة الماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية) ، جامعة مؤتة، الأردن، 2008، ص 40-42.

[2] محمد ناصر شحاتة، **السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي الاستمرارية والتغيير**. دار العين للنشر، القاهرة، 2015، ص 405.

الأخرى وفق ما يخدم المصالح الإيرانية، لكنها كلها تحتوي صراحة أو ضمنا على **مبدأ تصدير الثورة الإسلامية من خلال هذه الثورات** [1]وفق خصوصية كل ثورة.

3- في الوقت الذي وقفت فيه إيران إلى جانب بعض الثورات، فإنها شددت على رفض التدخل الأجنبي لدعمها ومساندتها كما حدث في حالة الثورة الليبية بشكل خاص، فقد أيدت إيران الثورة على نظام **معمر القذافي** لكنها رفضت تدخل حلف الناتو العسكري ضده،[2] وقالت إن هدف هذا التدخل هو سرقة الثورات العربية وتعزيز الحضور الأمريكي الغربي في المنطقة.[3]

لقد كان هذا الرأي تعبير عن موقف إيراني صريح يرى أن الوجود العسكري الأجنبي في المنطقة يمثل تهديدا لمصالحها و أمنها، وناتجا عن قراءة استراتيجية لتغيرات المنطقة، رأت من خلالها إيران أن انخراط حلف الناتو و الغرب في حركة الثورات العربية من شأنه أن يحد من قدرتها على الاستفادة منها لصالح تعزيز موقعها في الخليج و المنطقة العربية، كما يقف حاجزا وعائقا أمام مجهوداتها لتصدير الثورة الإسلامية لهذه الدول حديثة الأنظمة.

هذا ما يفسر الإصرار الإيراني على الاستمرار في تصدير هذه الثورة كواجب إلزامي انطلاقا من تعدد مراحل الثورة المتمثلة في:[4]

- مرحلة اليقظة الإسلامية.
- مرحلة انتصار الثورة.
- مرحلة استقرار النظام و إقامة الحكومة الإسلامية.
- مرحلة تنظيم البلاد و المجتمع الإسلامي.
- مرحلة إقامة الحضارة الإسلامية الحديثة.

إن التسليم الإيراني بالتدخل الأجنبي في الثورات العربية والمنطقة، يعني القضاء على مشروع تصدير الثورة في أول مراحله بحكم أنها اعتبرت الثورات بمثابة يقظة إسلامية على لسان علي خامنئي.

4- النزعة الطائفية التي صبغت موقف إيران من الثورات العربية، وهذا ما برز من وقوفها الاستثنائي والخاص مع الحركة الاحتجاجية التي قادها **الشيعة** في البحرين خلال شهري فيفري ومارس2011، مشيرة إلى أنها ثورة شعبية للمطالبة بالحقوق السياسية والاقتصادية

---

(1) مركز دراسات مجلس الشورى الإيراني، **الثورات الشعبية في الشرق الأوسط و الاعتبارات الأمنية للجمهورية الإسلامية الإيرانية**. تر: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، أفريل 2011.

(2) محمد ناصر شحاتة، **مرجع سابق**.ص 406.

(3) صحيفة كهان العربي، **ضوء على أصدقاء مؤتمر ليبيا من الأصدقاء والأعداء؟** جريدة كيهان، طهران، 3-9-2011.

(4) يوسف طايل عبد الله العدوان، **مرجع سابق**، ص 124.

والاجتماعية، لكنها في الوقت نفسه دعمت النظام السوري "العلوي الشيعي" في مواجهة ثورة شعبية تطالب بالحقوق ذاتها التي طالب بها شيعة البحرين والتي رفعها الثوار المصريون واليمنيون والتونسيون وغيرهم ممن دعمت إيران مطالبهم.[1]

كما وقفت إلى جانب حكومة نوري المالكي "الشيعي" في العراق، في مواجهة التظاهرات التي انطلقت من إقليم كردستان في الشمال ثم انتشرت في مناطق عراقية مختلفة احتجاجا على انتشار الفساد في المحافظات وتردي الخدمات الأساسية، حتى أن وكيل المرشد الإيراني في النجف العراقية محمد مهدي الآصفي أفتى بتحريم التظاهر، وهو الأمر الذي تبناه أيضا آية الله كاظم الحائري في مدينة "قمْ" الإيرانية.[2]

يبرز البعد العقائدي الإيديولوجي في الموقف الإيراني من الثورات العربية كذلك في محاولة الحفاظ على النظام والأمن الداخلي و تبرير السلطة الحاكمة، من خلال الحديث عن أن الثورات العربية قد استلهمت من الثورات الإيرانية و تمثل امتدادا لها وذلك لضمان عدم وصول المد الثوري إليها، فعلى الرغم من أن إيران قد أظهرت تأييدا كبيرا للثورات الشعبية العربية وحاولت استثمارها لصالحها مع ترجيح البعض لبقاء نظام الحكم فيها مستقرا في ظل الموجة الثورية لأسباب مختلفة.[3]

إلا أنه كان يستشعر الخطورة حيث أن هذه الثورات قد خلقت مصادر عديدة للخطر على هذا النظام تجلت فيما يلي:

فمن ناحية أولى: استشعر النظام الخطورة من أن يستلهم التيار الإصلاحي هذه الثورات في سبيل تكرار التجربة في إيران، حيث تشجعت الحركة الإصلاحية الإيرانية وأقدمت على بعض التحركات التي وضعت النظام في موقف حرج وأظهرت التناقض في سياساته، ما بين تأييد احتجاج وثورات الشعوب في الخارج وقمع الاحتجاج في الداخل[4]. فضلا عن ذلك فقد نشطت بعض الأقليات الإيرانية للتعبير عن احتجاجاتها على سياسات الحكومة ضدها [5]، مع العلم أن الإصلاحيون قد ربطوا بين الثورة الخضراء التي انطلقت عام 2009 وبين الثورات العربية، وأكدوا تشابه الظروف والأسباب والأساليب التي اتبعها النظامان المصري والإيراني مع المتظاهرين.

---

(1) نيفين مسعد، **غرائب و عجائب المواقف الإيرانية: مستضعفون في البحرين- مستكبرون في سوريا والعراق.** صحيفة أخبار الخليج، المنامة، 31- 3- 2011.

(2) نيفين مسعد، **نفس المرجع السابق .**

(3) رانيا مكرم، **ثنائية الاحتجاج والقمع، لماذا لا تنشأ ثورة جديدة في إيران؟.** السياسة الدولية، العدد 184، أفريل 2011، ص 165.

(4) Nazanine Metghalchi, **Is Iran immune From The Arab spring ?**. Madrid Fried, Policy Brief, 99, October 2011, PP 1-4

(5) محمد عباس ناجي، **الانكماش: مستقبل الدور الإقليمي لإيران بعد الثورات العربية**. في محمد ناصر شحاتة، مرجع سابق، ص 408.

صدرت تصريحات إيرانية تشير إلى احتمال انتقال الثورة للداخل الإيراني، حيث قدم الرئيس السابق محمد خاتمي تصريحا دعا فيه الإيرانيين إلى " الاستمرار في حركة الإصلاح والمطالبة بالتغيير– مستلهمين الشعب المصري- وأن تستمر الانتقادات للسلطة، و للتزييف و الاستبداد"[1]

من ناحية ثانية: فإن الثورات العربية التي استطاعت إسقاط أنظمة حكم عتيدة، أعادت طرح الخيار الشعبي كأحد الخيارات المهمة لإسقاط النظام الإيراني لدى بعض الأوساط الغربية، دون الحاجة إلى تدخل عسكري خارجي كما حدث في حالة العراق عام 2003، وذلك من خلال التركيز على قضايا الحريات وحقوق الإنسان في إيران ودعم المعارضة ضد النظام.

انطلاقا من زيادة إحساس النظام الإيراني بالخطر، اتخذ مجموعة من الإجراءات في سبيل منع من انتقال عدوى الثورات العربية للداخل الإيراني تمثلت في:

-توجيه حملة إعلامية للشعب الإيراني ركزت أساسا على ريادته في الثورة، وعلى صمود الجمهورية الإسلامية في مواجهة الاستكبار الغربي، مع التنويه باستمرار إلى مخططات ومؤامرات الأعداء الساعية للقضاء على النموذج الإيراني وكبحه[2]، فبالإضافة إلى الموقف الإيراني الرسمي من الثورات العربية ظهرت وجهة نظر في الداخل الإيراني تبنت نظرية المؤامرة في تفسير المد الثوري، مشيرة إلى أن الأمر برمته هو نتاج استراتيجية أمريكية لإعادة هندسة المنطقة بما يتفق مع مصالحها [3]، في حين عبرت وجهة نظر ثانية عن أن الثورات في أحد جوانبها المهمة تعبر عن تراجع في الأفكار القومية والإسلامية عابرة الحدود لصالح قوى وأفكار تركز على مواجهة الاستبداد والدعوة للديمقراطية والتنمية على المستوى الوطني كإحدى أسس الأنظمة الغربية.[4]

- التركيز على مميزات النظام الإيراني الديمقراطية، والتأكيد أن الجمهورية الإسلامية واصلت إقامة الانتخابات حتى في ظل فترة الحرب العراقية، عندما كان " العدو يقصف المدن" على حد تعبير سيد أحمد خاتمي.

- التضليل الإعلامي للرأي العام الإيراني وحجب المعلومات عنه، حيث حاولت السلطات التحكم في وصول الأخبار المتعلقة بالثورات العربية عموما والمصرية خصوصا على

---

(1) نجاح محمد علي، **خاتمي في ذكرى الثورة: مصر أثرت على الحركة الإصلاحية التاريخية في إيران**. العربية نث، 8 فيفري 2011 من الموقع: http://www.alarabiya.net/articles

(2) قائد الثورة: **الثورة الإسلامية الإيرانية نموذج للصحوة الإسلامية في المنطقة.وكالة مهر للأنباء**، 4 مارس 2011 من الموقع : http://www.mehrnews.com/ar/newsdetail.aspx? PR=query.13/3/2016

(3) SayedKazemsajjadpour, **opcit**, p2.

(4) Mohammad Frazmand, **The nature of 2011 Arab uprisings : A comparative Analysis**. Tehran, Iranian Review of Foreign Affairs, N2 summer 201, P 7.

المواطنين في إيران، فمثلا قامت السلطات بالتشويش على قناة بي بي سي "BCC" الناطقة بالفارسية حسب اتهامات إدارة خدمة بي بي سي العالمية.[1]

- كبح جهود التيار الإصلاحي في سبيل مناهضة النظام، حيث رفض الإعلان عن الفعاليات التي خطط لها التيار للاحتفاء بالثورة المصرية والتونسية في 14 فيفري 2011، وفرض الإقامة الجبرية على الإصلاحي "مهدي كروبي"، إضافة إلى محاصرة مير حسين موسوي ومنعه من العمل، كما اعتقلت السلطات الإيرانية عددا من قيادات المعارضة الإصلاحية مثل: تقي رحماني، محمد حسين شريف صادقيان...
- استخدام العنف والقمع الشديد للقضاء على التظاهرات غير المرخصة وتفريق حشودها، و التي قادتها المعارضة في14 فيفري2011 مما أسقط عدة جرحى من المتظاهرين.[2]

لقد أراد قادة الثورة الإيرانية أن تكون ثورتهم قاعدة الانطلاق لقوى التحرر ونموذج لدى باقي قوى التغيير في العالم العربي، ومن بين أهم الأمثلة والنماذج الثورية المبرزة لإصرار إيران على تصدير الثورة الإسلامية الشعبية والتأكيد عليها مقابل منع انتقال تغيرات الساحة العربية إليها، كأحد الخلفيات والعوامل الدافعة التي رسمت مواقفها من الثورات العربية، نجد نموذج كل من البحرين و سوريا.

بالنسبة للبحرين: رغم التأييد الإيراني للثورات الشعبية في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن كما بالنسبة للاحتجاجات العارمة التي برزت في البحرين، إلا أنه بالنسبة لهذه الأخيرة كان أكثر شدة واتخذ طابعا تصعيديا مختلفا على عدة أصعدة بدءا بطبيعة و مضمون الخطاب الإيراني، حيث عمل النظام الإيراني على:

- توجيه خطاب شديد اللهجة يدين فيه النظام البحريني، ويتهمه بالإجرام و يبين أن مآله السقوط، معتمدا في ذلك على الإعلام للتحريض عليه.
- التأكيد على " خصوصية الظلم الذي يتعرض له شعب البحرين"، خاصة مع الإهمال الإعلامي الذي تعرضت له ثورته، مما دفع بإيران للضغط على وسائل الإعلام لتغطية أحداث احتجاجاته.[3]

---

(1) ـــــ ، " تشويش من إيران على بي بي سي الفارسية ". ، من الموقع الإلكتروني : http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/02/11.211-Iran-jams-bbc-signal-Shtmal.15/03/2016 ، تاريخ النشر: 2011/02/11 .

(2) ـــــ ، **" إيران:صدامات بين المتظاهرين و قوات الأمن "** . من الموقع الإلكتروني : http://www.bbc.co.uk/arabic/worldnews/2011/02/110214-Iran-mosawi-shtml.15/03/2016 ، تاريخ النشر : 2014/02/14.

(3) سيد أعمر ولد شيخنا، **"الديمقراطية عقدة إيران مع البيع العربي"**، من الموقع الإلكتروني : www.aljazeera.net.10/1/2016 ، تاريخ النشر : 2015/11/07 .

* **محسن أرمين** هو عضو مؤسس في منظمة مجاهدي خلق الإسلامية، تعرض لعقوبة سجن 6 أعوام و حرم من الحقوق المدنية و السياسة بتهمة المساس بالأمن القومي و الترويج لأفكار معادية للنظام الإيراني .

- معارضة موقف علماء السعودية المؤيد لحكومة البحرين، حيث رأت فيه إيران دعوة لإراقة دماء المسلمين.
- رفض التدخل السعودي في البحرين عبر قوات درع الجزيرة وما أعقبه من قمع للاحتجاجات.
- اعتماد الوسيلة الدبلوماسية لدعوة الدول الإسلامية من أجل حماية الشعب البحريني.

مقابل هذا، كان الرد البحريني الرسمي أن الموقف الإيراني من الأوضاع في البحرين يستند إلى أسس طائفية، في حين نفت إيران ذلك عدة مرات، و أصرت على أن "دعم الشعوب المستضعفة في العالم " هو الموقف الثابت لها، لكن مع التدقيق والتمحيص في التصريحات الإيرانية بهذا الشأن تتأكد الاتهامات الموجهة لها فيما يخص الاستخدام الطائفي لأحداث البحرين معتمدة في ذلك على العنصر الشيعي.

أما بالنسبة لسوريا: فكذلك الحال أيضا، فبوصول قطار الثورات العربية للمحطة السورية أربكت الحسابات الإيرانية على عدة أصعدة، وتبين لها بوضوح أنه لا مفر من المطلب الديمقراطي، كما اتضح خطر تولي وتراجع قوة الأقليات والطوائف الحاكمة في سوريا مما ينعكس على الداخل الإيراني، انطلاقا من هذه المتغيرات وقفت إيران إلى جانب النظام السوري ودعمته بعدة وسائل من دعم سياسي إلى مالي إلى استخباراتي إلى عسكري، كما وصفت الثورة في سوريا بمجرد انتفاضة شعبية سببها مؤامرة أجنبية تستهدف صمود و مقاومة سوريا و أنها " فتنة شبيهة بما حدث في إيران عام 2009".

يقول محسن أرمين* " تعد الطبقة والجمود والعنف بالنسبة لأي نظام سياسي، خصوصا إذا كان دينيا، علامات خطرة وسرطانا مهلكا، وفقدانا للمناعة أمام الأمراض كلها، إن العجز عن إعادة إنتاج الإيديولوجية الحاكمة على مستوى المجتمع، والعجز أمام عزوف المجتمع عن سياسات الثورة ومناهجها وأصولها، هي أعراض يجب أخذها بجد و السعي لتجاوزها، أما استمرار هذه الأعراض، فإنه تدريجيا سيفرغ الثورة من مضمونها

الأصلي، وسيجعل الإبداع و القوة والحركة والانفتاح والحياة الفكرية صمتا وركودا مميتا، وسيبدل المباني والحقائق صورا و أطلالا منسية، كما سيحل الفروع مكان الأصول".[1]

ليس غريبا أن تدعم القيادة الإيرانية نظام بشار الأسد وتتهم الولايات المتحدة بالازدواجية، بسبب ادعائها لدعم كفاح الشعوب مقابل تاريخها في دعم الأنظمة الاستبدادية في المنطقة، هذا ما يعتبر من بين التناقضات التي استغلتها المعارضة الإصلاحية في إيران لاتهام النظام

---

[1] أحمد سعيد نوفل و آخرون، **مرجع سابق**، ص 613، 614.

بازدواجية مواقفه لأنه دعّم كل من الثورة المصرية والاحتجاجات البحرينية، ورفض الثورة السورية وقمع الحراك الذي برز في الداخل الإيراني.[1]

يعدّ النظام السياسي الإيراني من أكثر الأنظمة استبدادا وانغلاقا في العالم، وحسب دراسة لسنة 2011 حول مؤشر الديمقراطية الدولي احتلت المرتبة 159 وبقيمة ديمقراطية 1.99 فقط متماثلة في الترتيب والقيمة مع سوريا، لذا كان نظاما بعيدا عن الديمقراطية الحقيقية التي تتناقض مع مبادئ ولاية الفقيه.

تجدر الإشارة هنا إلى أن حساسية النظام الإيراني المفرطة والشديدة من القضية الديمقراطية قد سبقت الثورات العربية، لكنها ازدادت شدة معها، حيث تسعى إيران من وراء هذه الثورات إلى:

- توجيه نظر وتركيز الشعب الإيراني نحو التحديات والحروب الخارجية وفق منهج الإدارة بالأزمة، وجعله يصطف خلف شعارات طائفية وقومية تنسيه المطالبة بالإصلاح السياسي الداخلي.
- تأجيل مسيرة الثورات العربية وتأخيرها، مبرزة بذلك كلفة عملية التحول الديمقراطي، الشيء الذي من شأنه التأثير على بدرة الثورة التي ظهرت مع الحركة الخضراء سنة 2009 والقضاء عليها، في هذا يقول محمد الموسوي " لا يمكن أن نرى نتائج ملموسة لعملية الحراك السياسي في العالم العربي دون حدوث الربيع العربي... دون تغيير في إيران لن يكون هناك نتاج ناضج للعمل الثوري العربي الحالي، وعلى القوى الديمقراطية و التقدمية أن تدرك ذلك".[2]

ثانيا: البعد الاقتصادي

لسنوات كانت إيران منشغلة بأولويات مرتبطة بأوضاعها الداخلية و الخارجية، من مشكلة الانتخابات الرئاسية لعام 2009 وظاهرة الحركة الخضراء، إلى قضية برنامجها النووي والعقوبات الاقتصادية المالية والنفطية المفروضة عليها والتي أثرت سلبا في الواقع الاقتصادي في إيران، حيث تضمنت هذه العقوبات تجميد الأرصدة المالية ومنع المعاملات التجارية والاستثمار، وفرض غرامات على الشركات الأمريكية التي تخالف حظر التعامل مع إيران، إضافة للعقوبات الناتجة عن البرنامج النووي الإيراني، التي ازداد ضغطها منذ سنة 2006 بعد أن صدرت العديد من القرارات الدولية التي فرضت حظر توريد

[1] فراس أبو هلال، **مرجع سابق**، ص 13.
[2] سيد أعمر ولد شيخنا، **مرجع سابق.**

التكنولوجيا النووية و تجميد بعض الأرصدة من قبل دول الاتحاد الأوروبي، الشيء الذي أدى إلى اختلال الاقتصاد الإيراني.[1]

ومن بين المؤشرات الدالة على أثر العقوبات الاقتصادية على إيران نجد:

1- دوليـا

أ- تراجع الناتج الإجمالي المحلي: حيث تراجع معدل الناتج الإجمالي في الفترة من 2007 حتى 2011 مقارنة بالفترات السابقة بسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها، والتي كان ليزداد أثرها إن وجدت الدول المستوردة للنفط الإيراني بديلا عنه، مع العلم أنه يشكل 20 % من الناتج المحلي و70 % من الإيرادات الحكومية العامة حسب تقديرات صندوق النقد الدولي سنة 2011، بالإضافة إلى الإجراءات الأمريكية لتطبيق العقوبات على الدول التي لا تخفض مشترياتها من السلع الإيرانية وهو ما يكلف إيران خسارة قدرها 50 مليار دولار سنويا منذ 2008.[2]

السنة	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	معدل التضخم	معدل البطالة
1989 –1979	% 3,1	% 25,5	% 10,9
2000-1990	% 3,4	% 17,3	% 11,3
2006 –2011	% 4,5	% 12,3	% 12,3
2011 – 2007	% 2,5	% 14,6	% 14,6

الجـــدول 1: معـــدل متوســـط النمـــو والتضـــخم والبطالـــة فـــي إيـــران مـــن 1979 – 2011، المصدر: CIA World Fact book, Jan, 2012

إضافة لارتفاع معدل الديون الخارجية من 12,3 م $ سنة 2006 إلى20,5م $ سنة 2011.[3]

ب- الظروف المعيشية، النفقات الصحية، توزيع الدخل

النفقات الصحية: كان للعقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران الأثر البارز في ضعف قدرتها على تغطية النفقات الصحية للمواطنين، حيث زادت تكلفتها، لكن مع اهتمام النظام الإيراني بالقطاع استطاع التحكم في مساره تماشيا مع العقوبات.

ت	العامل	السنوات						
		2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011

[1] أحمد سعيد نوفل و آخرون، **مرجع سابق**،347.

[2] عبد الله ----، **قراءة سياسية في العقوبات الاقتصادية على إيران**. الشرق الأوسط، العدد 11620، 21 سبتمبر 2010.

[3] world bank indicators, **Converment Debt to GDP- Iran**. Jan, 2012.

1	العمر الافتراضي	70	70,3	70,6	70,9	71,1	71,1	71,5
2	معدل تكلفة العلاج من الناتج الإجمالي	4,2	4,2	4,2	4,2	4,2	4,2	4,2
3	التكلفة المدفوعة بالدولار الأمريكي	113	132	150	191	223	261	285

الجدول 2: معدل العمر الافتراضي ونسبة تكلفة العلاج وقيمتها من مجموع الناتج المحلي الإجمالي الإيراني من 2000–2011، المصدر:

EconomistI ntelligente unit, Iran :Healthe area dlharm aceuticals Farecast 2012

توزيع الدخل: نجد كذلك أن توزيع الدخل في إيران من بين المؤشرات التي أثرت عليها العقوبات الاقتصادية، حيث كان هناك سوء في التوزيع فكان 20 % من الشعب يحصل على 50 % من إجمالي الدخل في إيران و10 % يحصلون على 2 % من الدخل وفي المقابل كانت نسبة 33,7 % تذهب لأغنى 10 % من السكان.[1]

الشيء الذي يؤدي لحدوث هوة بين الطبقات المشكلة للمجتمع، ويزيد من نسبة البطالة والتضخم.

2- إقليميـا

بحكم أن الجانب الاقتصادي من أبرز المتغيرات المؤثرة في وزن سياسة إيران و توجهاتها الخارجية خاصة مع الضغط الاقتصادي، أرادت إيران أن تتجنب أي مشاكل إضافية في علاقاتها العربية والإقليمية.

أ/ مؤشر التبادل التجاري مع العالم العربي

حتى سنة 2000 كانت العلاقات الاقتصادية للجمهورية الإيرانية مع الجوار العربي محدودة جدا، حيث كان معدل التبادل التجاري بينهما لا يتجاوز 1 م $ في معظم السنوات، و كانت دول مجلس التعاون الخليجي في هذه الفترة من أكثر الدول التي تربطها علاقات تجارية مع إيران بنسبة 89 % من مجمل حجم التبادل التجاري العربي.[2]بدأت العلاقات الاقتصادية بين الطرفين في النمو والازدهار بداية من عام 2001، نتيجة توقيع مجموعة اتفاقيات بيئية مشتركة، لذا ارتفع مستوى التبادل التجاري إلى حوالي 17,6 م $ في نهاية 2011 بنصيب 13,2 م $ للدول العربية و12,15 م $ نصيب دول التعاون الخليجي من

[1] Habib Nader, **Is Iran's Economy Growing ?**. An assessment of the IM f's 2011 Report on Iran, crow center For Middle East studies , Brandeis university, 2012 ,PP18-19

[2] محمد أحمد المقداد، **مرجع سابق**، ص 465.

الصادرات لإيران مقابل 3,2 م $ صادرات إيران لكافة الدول العربية و 2,7 م $ لدول مجلس التعاون [1].

السنوات		البحرين	الكويت	عمان	قطر	السعودية	الإمارات	الدول العربية الأخرى
2001	واردات	65	10	4	5	163	1,502	152
	صادرات	-	130	46	25	119	348	113
2002	واردات	52	11	2	20	261	1,848	197
	صادرات	-	123	22	19	90	365	147
2003	واردات	55	125	4	23	405	3,135	208
	صادرات	-	137	46	18	115	381	167
2004	واردات	42	80	6	66	249	5,476	215
	صادرات	-	157	41	14	274	438	167
2005	واردات	50	64	3	27	444	7,285	238
	صادرات	-	209	53	52	487	582	211
2006	واردات	101	107	22	31	469	8 ,980	244
	صادرات	-	250	112	53	583	697	191
2007	واردات	112	175	51	58	615	10,081	213
	صادرات	-	295	157	63	688	822	172
2008	واردات	147	229	509	76	418	13,199	318
	صادرات	-	386	208	82	901	1,079	141
2009	واردات	100	155	346	52	438	8,973	278
	صادرات	-	262	141	56	612	731	133
2010	واردات	32	140	292	47	402	9,341	234
	صادرات	-	268	192	42	688	1,010	125
2011	واردات	28	143	231	45	408	11,344	335
	صادرات	-	252	171	53	712	112	128

الجدول3 : قيمة الصادرات والواردات الإيرانية من وإلى دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية بالمليون دولار من 2001-2011.

المصدر: International Monetary Fund, Trade Statistics, Feb, 2012.

(1) World Bank Indicators, **Iran Trade and Finance**. Feb, 2009

يتضح من خلال بيانات الجدول السابق أن حجم الواردات الإيرانية في ارتفاع مقارنة مع حجم الصادرات وذلك بسبب تأثير العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران والتي زادت شدتها مع أزمة الملف النووي الإيراني.

كان حجم الواردات منذ 2006 في ارتفاع مستمر حيث زادت السلع المصنعة والخام التي تستوردها إيران، وتعبر دولة الإمارات العربية المتحدة أهم شريك تجاري مع إيران، أما عن خارج دول مجلس التعاون فنجد كل من سوريا والمملكة المغربية على رأس القائمة بحجم تبادل تجاري يقدر بحوالي 183 م $ حسب تقديرات صندوق النقد الدولي لعام 2011 [1].

إضافة لمجموعة هذه الدول وفي إطار استراتيجية التفلت من التأثيرات السلبية للعقوبات وفي إطار مشروع الإستراتيجية الإيرانية العشرينية (2005-2025) المتضمنة لخطط بعيدة المدى في القطاع الاقتصادي، عقدت إيران مع دولة العراق أكثر من 170 اتفاق تعاون وتفاهم، منها ما اشتمل على اتفاقات اقتصادية حيث بلغ حجم التبادلات التجارية بين البلدين عام 2009 ما يقارب 7 م $، كما كانت هناك تسهيلات استثمارية لإيران في العراق، إضافة لموافقته على مشروع لمد أنبوب الغاز الإيراني عبر الأراضي العراقية إلى سوريا وصولا إلى البحر الأبيض المتوسط، هذا وتعد العراق سوقا للسلع الإيرانية فيما يتعلق ببيع المعدات والمواد اللازمة لإعادة بناء ما دمرته الحرب، فمنذ الغزو الأمريكي للعراق سنة 2003 وإيران تمثل الشريك التجاري الرئيسي للعراق و من أكبر المستثمرين فيه في مختلف الميادين مثل بناء محطات الكهرباء والمنشآت الخدماتية كالمدارس والفنادق ومصانع الطوب [2].

و تتنوع الصادرات الإيرانية للعراق بين مواد البناء والبتروكيمياويات والمعدات الصناعية والأجهزة الطبية والغذاء، كما تشمل زيت الغاز المستخدم في تشغيل محطات الكهرباء العراقية، أما في مجال وسائل النقل فقد صدرت إيران للعراق سنة 2004 حوالي 40 ألف سيارة، وفي المقابل يصدّر العراق لإيران الجلود والكبريت وبعض المحاصيل كالتمور.

للحد من تأثير العقوبات الاقتصادية المفروضة نفطيا وماليا وتجاريا على إيران، مارست إيران قبل الثورات العربية سياسات دفاعية اقتصاديا مع جوارها العربي لمنع تطويقها والحد من تأثيرها ونفوذها الإقليمي، إضافة إلى إنفاق جزء من عوائد النفط لبناء ترسانة عسكرية [3]، بالنظر إلى هذه العقوبات من زاوية ثانية، نجد أن أثرها لا يتوقف على

---

[1] محمد أحمد المقداد ، **مرجع سابق**، ص 465.

[2] أحمد سعيد نوفل وآخرون، **مرجع سابق**، ص 353.

[3] **نفس المرجع السابق**، ص 355.

الطرف الإيراني وإنما يتجاوز إلى أطراف دولية أخرى، حيث أن تقليص القدرات التصديرية لإيران أدى إلى تراجع للواردات النفطية اليومية لبعض المستهلكين الكبار، كالصين بواقع نصف المعدل أي من 550 برميل إلى 285 برميل. علاوة على تراجع واردات اليابان من النفط الإيراني في جانفي 2012 بمعدل 12 % وكوريا الجنوبية بمعدل 5,2 %، حيث أن طبيعة النظام العالمي الحالي وترابط الاقتصاديات العالمية اقتضى أن تمتد التداعيات السلبية للعقوبات الدولية إلى الجوار العربي والإقليمي والغربي وصولا إلى الاقتصاد العالمي برمته [1].

يمكن التماس هذه التداعيات السلبية على الاقتصاد العالمي في العناصر التالية:

أمن الطاقة: على القدر الذي أحدثته العقوبات الغربية على إيران من تأثيرات موجعة، بقدر ما أربكت الاقتصاد وأمن الطاقة العالميين، حيث أسفر تقييد الصادرات الإيرانية من النفط والغاز عن ارتفاع أسعارهما عالمياً، وكذلك الحال بالنسبة للمنتجات التي تحتوي على مشتقات بترولية، بسبب تخفيض الإنتاج الإيراني منها كونها من أكبر الدول المصدرة للغاز والنفط عالمياً.

هذا وقد أعطى الوضع الحق لإيران ودفعها نحو استخدام مضيق هرمز كورقة ضغط، حيث هددت بإغلاقه وإغراق ناقلات النفط العملاقة، إضافة إلى الوقوف في وجه أي إجراء كفيل بتحقيق استقرار سوق النفط من طرف منظمة الأوبك، كما شكل عزل إيران تهديدا حيويا لأمن خطوط نقل الطاقة من القارة الآسيوية إلى أوروبا، فإلى جانب الدور المحوري الذي يلعبه مضيق هرمز في هذا الصدد حيث يتحكم في نقل أكثر من 40 % من مصادر الطاقة العالمية و80 % من النفط الإيراني، نجد أن إيران تشكل نقطة حيوية في غالبية مشاريع خطوط الأنابيب الناقلة للنفط والغاز من دول حوض بحر قزوين والشرق الأوسط إلى أوروبا.

---

[3] بشير عبد الفتاح، **الآثار العكسية المحتملة للعقوبات على إيران**. مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2012، من الموقع الإلكتروني: www.aljazeera.net ، تاريخ النشر : 2012/3/9 .

خريطة مضيق هرمز، من الموقع الإلكتروني :
https://forum.nooor.com

الاحتمالات التصعيدية: حيث تعاظمت الهواجس من إمكانية قيام النظام الإيراني بأعمال تصعيدية غير محسوبة أو الانزلاق إلى مواجهات، إضافة إلى توظيف دول الخليج كورقة لمساومة الغرب، وقد عززت إيران تهديداتها باختبار مجموعة من الصواريخ وإجراء سلسلة مناورات عسكرية بحرية في مضيق هرمز [1].

شعرت دول الخليج بتهديد إيران لدورها السياسي والاستراتيجي من خلال الإشارة إلى أن لمضيق هرمز الذي يمر عبره حوالي 50 % من نفط الدول الخليجية، دورا سياسيا وأمنياً يستعمل في إطار المصلحة الإيرانية، لذا اتجه سعي هذه الدول نحو تأمين منافذ أخرى لنفطها بعيدا عن التهديد الإيراني، ولنفس السبب اجتمعت المصلحة الخليجية الأوروبية والأمريكية في مشروع مد أنابيب الغاز والنفط من حقول الإنتاج مباشرة مرورا بالأردن وسوريا وتركيا وصولا إلى أوروبا، وبذلك تكون أوروبا في غنى عن الطاقة الروسية وتنقلب ورقة ضغط مضيق هرمز على المصالح الإيرانية [2].

---

[1] **نفس المرجع السابق**.
[2] أحمد سعيد نوفل و آخرون، **مرجع سابق**، ص 367.

الخلفيات الاقتصادية للموقف الإيراني من الثورات العربية

لم يكن الموقف الإيراني من الثورات العربية بدون مقابل بل في إطار المصالح الإيرانية الاقتصادية تحديدا إضافة إلى مشروعها في المنطقة، حيث استغلت إيران الظروف الاقتصادية الدول العربية خاصة مع الثورات الأخيرة التي انتهت في بعضها والتي لازالت رحاها تدور في البعض الآخر، فبالنسبة لمصر اتجهت إيران لتفتح ملف السياحة حيث من الممكن أن تسهم بنحو مليوني سائح إيراني لمصر سنويا مما ينعش قطاع السياحة الذي انهار في مصر جراء الثورة.

أوجدت إيران لنفسها منفذا لدول أخرى من خلال الدعم غير المباشر كما حدث في اليمن والسودان من خلال المراكز الثقافية والتعليمية بهذه البلدان وتدعيمها بالقروض المالية والمساعدات النفطية، ولم تتوان عن استغلال أي فرصة في العراق خاصة مع الحكومة الشيعية التي خلفت نظام صدام حسين، حيث شهدت العلاقات الاقتصادية بين الدولتين تطورا ملموسا خاصة ما تعلق منها بالعلاقات التجارية غير الرسمية، التي تتم عبر المنافذ البرية الحدودية، وكذلك تنقل الأفراد في إطار النشاط الاقتصادي[1] ،وبالنسبة لسوريا نجد أن الانخراط الإيراني في الثورة السورية وموقفها الداعم لنظام بشار الأسد إنما تحركه المصالح النفطية الاقتصادية والجيو استراتيجية لإيران خاصة مع العقوبات الاقتصادية التي كانت مفروضة عليها، حيث كانت تحاول إيجاد بديل عن عوائدها النفطية التي تقلصت وتعزيز تجارتها واستثماراتها الخارجية لمنع أو على الأقل التقليل من التأثير والضغط الغربي على دورها الإقليمي.

عملت إيران على الاستثمار في مجريات الثورة وتوظيفها في عدة أوجه بوسائل مختلفة، حيث قامت إيران منذ بداية الثورة بالوقوف إلى جانب النظام السوري ومنع سقوطه فقدمت موافقتها لتقديم قروض للحكومة السورية منذ 2011، فكان القرض الأول مبلغ 1 مليار دولار في جانفي 2013 بعد انخفاض إيرادات الحكومة السورية و تقلص الفائض الاقتصادي وتراجع الاحتياطي النقدي الرسمي بسبب زيادة الإنفاق العسكري، أما القرض الثاني فكان في شهر أوت 2013 بمبلغ 3,6 مليار دولار، [2] إضافة إلى التعاون الاستراتيجي والعسكري بين كل من الجيش السوري والجيش الإيراني لمواجهة تحديات المنطقة، وتوقيع اتفاقيات مشتركة شملت عدة قطاعات منها الكهرباء والنفط والاستثمار.

لقد دفعت المصالح الاقتصادية إيران إلى تعزيز دورها الاقتصادي في سوريا تماشيا مع استمرار الثورة، حيث احتلت موقع جديد في دائرة الشركاء الاقتصاديين لسوريا مثل

---

[1] عبد الحافظ الصاوي، **الأبعاد الاقتصادية المشروع الإيراني بالمنطقة**، من الموقع الإلكتروني:
www.aljazeera.net/news/ebusiness/2014/9/25 ، تاريخ النشر : 2014/09/25 .

[2] عبد الحافظ الصاوي، **الأبعاد الاقتصادية المشروع الإيراني بالمنطقة**، من الموقع الإلكتروني:
www.aljazeera.net/news/ebusiness/2014/9/25 ، تاريخ النشر : 2014/09/25 .

تركيا وقطر، فمع بداية الاحتجاجات في 2011 ثم اندلاع الثورة انطلق مسار تنفيذ الاتفاقيات المبرمة منذ 1990 بين الطرفان، المتعلقة بتعزيز التعاون الاقتصادي وتبادل الخبرات وتشجيع الاستثمار والتي لم تكن مفعّلة، خاصة مع الدمار الذي لحق بالبنية التحتية والقطاعات الإنتاجية، حيث أبرمت عدة اتفاقيات تعاون وعقود اقتصادية من أجل إعادة إعمار وتهيئة تلك القطاعات، وقد شملت الخدمات والبنى التحتية والكهرباء والصحة والقطاع المالي، إضافة إلى القروض المقدمة في 2013 لتمويل الاستيراد، لكن شرط أن تأتي النسبة الأكبر من المستوردات من إيران وعبر شركات إيرانية، وهنا تبرز مصلحة إيران الاقتصادية من تدخلها في ملف الثورة السورية وتدعيمها للرئيس بشار الأسد، حيث أنها وجدت في سوريا منفذا لتسويق منتوجاتها وصادراتها خاصة مع الحصار الاقتصادي المضروب عليها.[1]

بدأت كل من سوريا وإيران سنة 2012 في تطبيق اتفاقية التجارة الحرة، حيث أصبحت السلع والمنتجات المتبادلة بينهما غير خاضعة للضريبة والتعرفة الجمركية، مما ساهم في ارتفاع حجم التبادل التجاري بينهما من 280 مليون $ سنة 2010 إلى 1 مليار$ سنة 2014، بنسبة نمو تقارب 260 % في 4 سنوات.

إن النمو السريع للعلاقات التجارية الإيرانية السورية يوحي بخلفيات ومصالح طهران في سوريا، فبغض النظر عن العقود والامتيازات التجارية التي تحظى بها الشركات الإيرانية في سوريا، إلا أن هذه الأخيرة تقع ضمن مخططات إيران بعيدة المدى من أجل توسيع نشاطها في سوق الغاز الطبيعي العالمي مقابل الدعم المالي للنظام السوري، هذا المخطط أو المشروع الذي برزت بوادره كما سبقت الإشارة في نهاية العام 2011 لمد أنبوب الغاز الإيراني عبر العراق وسوريا ثم البحر الأبيض المتوسط نحو أوروبا.[2]

نستنتج أن متغير النفط هو أحد المتغيرات المفسرة للانخراط الإيراني في سوريا، والدعم الإيراني للنظام ليس حبا فيه، إنما الثورة السورية تكتسي الطابع المصيري المحدد لمصير كل من إيران والغرب وروسيا و دول الخليج، حيث أن تحقق سيناريو هزيمة بشار الأسد وسقوط نظامه معناه وصول خط النفط الخليجي إلى أوروبا مما يستدعي الاستغناء عن النفط الروسي، ومنه القضاء على دور روسيا السياسي والاقتصادي وزوال القيمة الجيو استراتيجية لمضيق هرمز تاركة بذلك الساحة لسيطرة أمريكا على سياسات إيران والعراق، وهو ما يفسر الرفض الإيراني القوي لسقوط بشار الأسد.[3]

---

[1] سلام السعدي، **" مصالح إيران الاقتصادية تترسخ في سوريا "**. مركز الإعلام للدراسات السياسية و الاستراتيجية، 2013 من الموقع الإلكتروني: carnegieendowment.org/sada/ ?/fa=60284&lang=ar.14/04/2016

[2] **نفس المرجع السابق**.

[3] أحمد سعيد نوفل و آخرون، **مرجع سابق** ،ص ص 367، 368.

أما في مرحلة ما بعد الثورة، فتبقى عين إيران مسلطة تحديدا على عملية إعادة الإعمار حيث تحاول إيران كسب النظام البديل لنظام بشار الأسد في حال سقوطه أو على الأقل إقامة علاقات طبيعية معه، من أجل لعب دور مهمين في عملية إعادة الإعمار وكسب صفقاتها لتنمية الاقتصاد الإيراني وتفادي الآثار السلبية للعقوبات التي فرضت عليها، وهو المسار الذي لم تتوان عن المضي فيه حتى مع قرار رفع الحضر الاقتصادي عام 2015 .

المبحث الثالث: الأبعاد الخارجية للموقف الإيراني من الثورات العربية

إضافة للخلفيات والدوافع الداخلية المحركة للموقف الإيراني، توجد خلفيات وأسباب خارجية أخرى أدت لإحداث التناقض في السياسة الخارجية الإيرانية والتباين في مواقفها من الثورات العربية، تتعلق أساسا بالطموح الإيراني لتنفيذ المشروع الشيعي الفارسي في المنطقة والملف النووي.

أولا: إحياء المشروع الشيعي الفارسي

1/ مضمون المشروع الشيعي الإيراني

تعود الجذور التاريخية للمشروع الإيراني الشيعي الفارسي إلى ذلك الحلم والطموح الإمبراطوري الفارسي ، حيث كانت النزعة القومية الفارسية مسيطرة دائما خاصة مع التمدد والتوسع الذي عرفته الأمة الإسلامية وقد كانت إيران قبل القرن العاشر للهجرة دولة سنية تعيش في وسط الأمة الإسلامية بسلام وتعايش، لكن مع بداية حوالي سنة 1500 برزت في إيران دولة مبنية على أسس عقائدية قومية صفوية شيعية آخذة من كل العرب والسنة أعداء لها، هدفها الاستراتيجي الذي مازال حتى الآن هو إعادة أمجاد الإمبراطورية الفارسية البائدة، والذي من أجله خاضت عدة حروب مع الدولة العثمانية وفي أحيان عدة تلقت الدعم من الصليبين كان هدفهم وقف توغل الدولة العثمانية والإسلام في أوروبا، لقد استمر التعاون العربي الإيراني على طول حكم الدولة الصفوية، وانتقل للحكومات الإيرانية بعدها كالحكومة الأفشارية والقاجارية والبهلوية وصولا لحكم الشاه محمد رضا بهلوي لـ 1962-1979 الذي تحولت فيه إيران إلى قاعدة وركيزة غربية في المنطقة.[1]

أصبحت صفة وتسمية "الصفوي" مرتبطة بالمشروع الإيراني انطلاقا من أصل التسمية الذي يعود إلى الدولة الصفوية، التي حكمت إيران من حوالي سنة 1500 حتى 1724م، مؤسسها الشاه إسماعيل الصفوي و قد لقّب بالصفوي نسبة إلى الزعيم الروحي للطريقة الصوفية الباطنية المتطرفة القائمة على مبادئ التشييع المتطرف " الشيخ صفي الدين الأر دبيلي" من مدينة أردبيل في أذربيجان.

و قد كانت بدايات الصفوية على شكل حركة دينية تعمل في الخفاء و ذات أهداف سياسية محدودة، لكنها سرعان ما أخذت في التوسع حتى انتهت لإقامة دولة شيعية في إيران على حساب أهل السنة و الجماعة، و رغم الزوال السياسي للدولة الصفوية على يد الأفغان سنة 1724 إلا أن الطريقة والنهج الصفوي لم يزل مع الزوال السياسي للدولة بل استمر وكان جوهر أغلب الدول التي قامت في إيران لغاية الآن.

---

[1] السيد أبو داود، **مرجع سابق**، ص 60.

و قد توارثت الأسرة الصفوية زعامة الطريقة الصفوية كما يلي:

1- صفي الدين الأر دبيلي (توفي سنة 735 هـ)
2- صدر الدين بن صفي الدين (794 هـ)
3- خواجة علي بن صدر الدين (830 هـ)
4- إبراهيم بن خواجة علي (851 هـ)
5- جنيد بن إبراهيم (861 هـ) أول من أعلن رسميا تبين الدين الشيعي الاثني عشري.
6- حيدر بن جنيد (893 هـ)
7- إسماعيل بن حيدر (930 هـ).[1]

المنظومة العقائدية الدينية للمشروع الشيعي الصفوي الإيراني

يقوم المشروع الإيراني الشيعي على منظومة متكاملة من العقائد والدعائم تتلخص أساسا في:

أ- الديانة الرسمية الاثني عشرية: يؤمن أغلبية الشعب الإيراني و كذا النظام الحاكم بالعقيدة الشيعية الإمامية الإثني عشرية، وهي عقيدة مخالفة لعقائد الأمة الإسلامية، وهو ما تأكده المادة 12 من الدستور الإيراني التي مفادها " الدين الرسمي لإيران هو الإسلام والمذهب الجعفري الاثني عشري، وهذه المادة تبقى إلى الأبد غير قابلة للتغيير"[2].

و يقوم المذهب الشيعي الاثني عشري على مجموعة عقائد هي:

-تحريف القرآن بالقول أن آياته سبعة عشر ألف آية.
-الانحراف في تأويل القرآن.
-تقديس وعبادة الأئمة وتبجيلهم.
-تقديس وعبادة القبور والأماكن الدينية.
-اعتبار أهل السنة من النواصب المعادون لعلي بن أبي طالب وأهل البيت والشيعة.[3]

ب- نظام الحكم: يسيطر على المجتمع الإيراني نظام صارم ومتسلط مماثل لنظام الكهنة والأنظمة الاستبدادية، يقوم هذا النظام على:

نظام الطبقات: حيث يتكون المجتمع الإيراني من طبقتين هما: طبقة السادة وطبقة باقي الناس البسطاء والعاديين.

---

[1] عمر خليفة راشد، **أضواء على المشروع الصفوي الإيراني**. (د. د. ن)، (د.ب.ن)، شبكة المناصحة، 2014 ص ص 37، 38.

[2] المادة 12 من الدستور الإيراني، راجع دستور إيران الصادر عام 1979 شاملا تعديلاته لغاية 1989 م، ص 9.

[3] صباح الموسوي وآخرون، **مرجع سابق**. ص 248.

الدرجات العلمية والمتمثلة في:
-حجة الإسلام
-حجة الإسلام والمسلمين
-آية الله (بلغ رتبة الجهاد في المذهب)
-آية الله العظمى (مرجع التقليد)

و يمثل المجتمع الشيعي البسيط في إيران ساحة لتجسيد نظام هيمنة السادة من خلال عدة أدوات، وهو ما يوضحه المخطط التالي:[1]

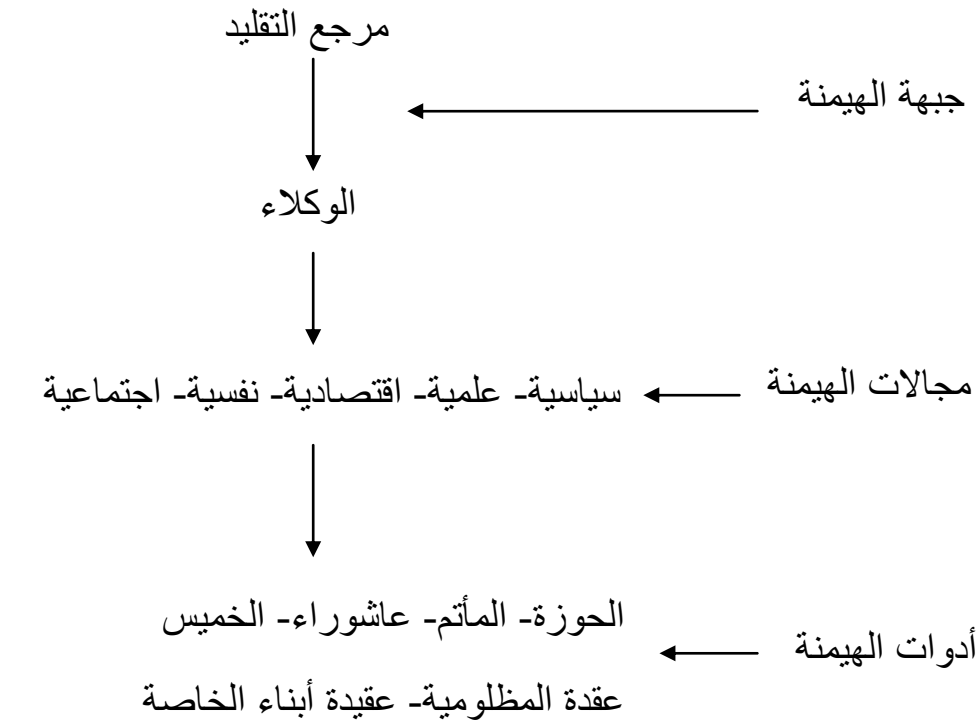

جـ -ولاية الفقيه: تعتبر ولاية الفقيه المنصب الذي يشغله "ولي أمر المسلمين"، وهو مصطلح ديني في الفقه الشيعي ويقصد به " ولاية وحاكمية الفقيه الجامع للشرائط في عصر غيبة الإمام الحجة، حيث ينوب الوالي الفقيه عن الإمام المنتظر في قيادة الأمة ورعاية شؤون الموالين".

إذن : فالفقيه يشغل منصب المهدي المنتظر إلى حين عودته ونزوله، وهو الوحيد الذي له الحق في قيادة الأمة الشيعية.[2]وتعتبر ولاية الفقيه النظام القائد للمشروع الإيراني.

---

[1] عمر خليفة راشد، **مرجع سابق**، ص ص 26-30.
[2] **نفس المرجع السابق**، ص 36.

مرتكزات المشروع الصفوي الإيراني

يقوم المشروع الإيراني الجيو استراتيجي في المنطقة العربية الإسلامية على عدة ركائز وأسس منها ما هو قيمي هوياتي ومنها ما هو ديني عقائدي ومنها ما هو ديموغرافي وحتى اقتصادي، فالمشروع الإيراني كان نتيجة لحافز ثلاثي متمثل في: التاريخ و القومية و البعد الديني المذهبي الذي برز مع نجاح الثورة الإسلامية.

التاريخ: المتمثل في الماضي الإمبراطوري الفارسي.

القومية: المتمثلة في العنصر الفارسي المجوسي المتعصب.

العقيدة: المتمثلة في المذهب الشيعي الصفوي.

أ- المرتكز الديموغرافي : حسب إحصائيات عام 2012 يقدر عدد سكان الجمهورية الإيرانية بـ 78 مليون نسمة بنسبة 50 %، الأدريون الترك 23 %، الأكراد 11 %، العرب 5 %، البلوش 3 %، التركمان 3 %.[1]

ورغم هذا التنوع والتعدد العرقي إلا أن العنصر الفارسي هو الذي طغى على باقي القوميات ليس عددا فقط في مجمل مظاهر الحياة، الشيء الذي أثار حفيظة هذه الأخيرة ودخلت في مرات عديدة مع الحكومة المركزية في صراعات تحت لواء عدة حركات منها: حركة تحرير بلوشتان، حركة المقاومة الشيعية لبلوشستان (جند الله)، الحزب الديمقراطي الكردي...

تدين الأغلبية السكانية بالإسلام كما تتبع أغلبتها المذهب الشيعي الجعفري الاثني عشري يليه المذهب السني، في حين تتوزع البقية على ديانات أخرى، وغالبا ما كان القمع الأداة المثلى بالنسبة للنظام الحاكم في احتواء الأقليات المذهبية والقومية الأخرى خاصة منها المسلمة، والسيطرة عليها من خلال حيلة التهديد الخارجي الذي يتركز في التهديد العربي، الذي كانت إستراتيجية التوسع والسيطرة على المناطق العربية المجاورة أفضل وسيلة لرده وكبحه، وانطلاقا من هذا استغلت إيران التواجد الإيراني في العراق ودول الخليج لدوافع اقتصادية ولو على قلته وتشجيع الهجرة بمختلف الوسائل لجوارها العربي خاصة سواحل الخليج العربي.

ب- المرتكز الاجتماعي: قامت الثورة الإسلامية في إيران 1979 على أنقاض النظام الشاهنشاهي الذي خلف عدة مشاكل حيث استعشى الفساد و انتشرت العديد من الآفات و المشاكل، فجاءت الثورة بهدف تحقيق أهداف إسلامية سامية من زيادة الأمن و إنهاء الظلم

[1] صباح الموسوي و آخرون، **مرجع سابق**. ص 55.

و القضاء على الفساد و إقامة العدالة...، لكن الواقع بعدها أثبت أن الأهداف المسطرة لم تتجسد حيث ازدادت المشاكل و أبرزها الإدمان على المخدرات بالنسبة لفئة معتبرة من السكان تقدر حوالي 2,5 مليون مدمن. إضافة إلى اتساع رقعة الفقر بسبب الفساد الإداري و ارتفاع معدل التضخم، هذا دون نسيان تدني مستويات التعليم، العامل الذي جعل النظام يدق ناقوس الخطر حول تراجع مسيرة المشروع الشيعي كون الطبقة المتعلمة هي الدافعة له و العاملة على ترسيخ المبادئ الثقافية الإسلامية.

ت- المرتكز الثقافي: بعد سقوط الدولة العثمانية، برزت محاولات تفتيت وتشتيت الوحدة الثقافية الإسلامية بدءًا بالطعن في اللغة العربية و اتهامها بأنها بالية لا تتلاءم و العصر الحالي، كما اتهمت الحضارة الإسلامية ب بأنها حضارة غير أصلية وحضارة نقل لا إبداع وشكك للبعض حتى في القرآن والسنة النبوية. ونجد من بين الأطراف و الفواعل التي سعت لهذا التفتيت الدولة الإيرانية ذات الصبغة الطائفية الشيعية التي تختلف عن الأصول والفقه الإسلامي سواء في مجال التشريع أو في أركان الدين وحتى في المجال السياسي و أصول الحكم. و ما شكل خطرًا وَ تهديدًا على الإسلام و العرب و المسلمين عامة ليس الإختلاف وإنما الإصرار الإيراني على نشر المذهب الشيعي في البلاد العربية السنية، معتمدة في ذلك على الأخطار المشتركة بين الطرفان لكسب الدعم والتعاطف العربي كالخطر الصهيوني والغربي والقضية الفلسطينية.[1]

على الرغم من كل الوسائل والأدوات التي سخرتها إيران لتصدير الثورة الإسلامية وتوسيع المذهب الشيعي في المنطقة العربية، إلا أن المشروع تعرض إلى الكبح والتقلص نتيجة الظروف والضغوط الدولية والإقليمية، ابتداءً من الحرب العراقية الإيرانية وانتهاءً بالحرب الباردة التي تبعها بروز دول إسلامية سنية وسط القارة الآسيوية هي:أوزبكستان، تركمنستان، كازاخستان، قرغيزستان، طاجكستان وَالدولة الشيعية أذربيجان، هذا وقد كان لظروف وأحداث أخرى الأثر الكبير على المشروع الإيراني تمثلت في:

-حرب الخليج الثانية.
-أحداث 11 سبتمبر 2001.
-سقوط نظام طالبان سنة 2002.
-الاحتلال الأمريكي للعراق سنة 2003 و سقوط نظام صدام حسين.
-إضافة إلى التواجد الأمريكي في أفغانستان و وجود الأقليات من غير الفارسيين في شمال إيران مثل التركمان والآزاري، دون أن ننسى الضغط الداخلي الممثل في اضطراب الوضع

(1) **نفس المرجع السابق**، ص ص 59-70

الاقتصادي جراء العقوبات المفروضة على إيران مما أثر على مشروعها في الشرق الأوسط.[1]

على الرغم من كل هذه الظروف والضغوط الداخلية والخارجية التي واجهت المشروع الإيراني، إلا أن إيران مازالت تضطلع بدون واسع على المستوى الإقليمي معتمدة في ذلك على العديد من الآليات و الأدوات أهمها:

1- القوى المحلية في المنطقة: يهدف المشروع الإيراني في المنطقة العربية تحديدا إلى تعزيز دور إيران كقوة إقليمية، من أجل خدمة مصالحها الفكرية والعقائدية الخادمة أساسا لأمنها ونظامها السياسي، لذا وظفت عدد من القوى العربية منها:

- حزب الله في لبنان: والذي يمثل إحدى أهم الأوراق الداعمة لمعسكر المقاومة الذي يضم هذا الأخير وحركة حماس والنظام السوري، لذلك لم تبق إيران وسيلة إلا ودعمته بها سواء دعما معنوياً أو سياسياً أو عسكرياً، وهو الشيء الذي برز أثناء العدوان العسكري على لبنان في 2006 من طرف القوات الإسرائيلية، حيث دعمه بإنشاء أنفاق محصنة تحت الأرض بمساعدة المهندسين الإيرانيين، إضافة إلى إمداده بالسلاح المتطور.[2]

- حركة حماس الفلسطينية: بعد الضغط الأمريكي على حكومة حماس بعد فوز حركتها في الانتخابات سنة 2006، ومحاولاتها لإعادة طرح مشروعها على المجتمع الدولي والإقليمي، والمقاطعة الدولية لها، لم تجد حكومة حماس من منفذ سوى تقوية علاقاتها مع إيران وسوريا وهو ما وجدته إيران فرصة سانحة لها في كسب الدعم لصالح مشروعها.[3]

- التيارات السياسة الشيعية في العراق: بعد تغير نظام الحكم في العراق بعد الاحتلال الأمريكي له في 2003، تمكنت إيران من السيطرة والتحكم في عدة قضايا و مشاكل أمنية حيث أصبح لا مجال لحلها من دون الحضور الإيراني والتوجيهات الإيرانية، فبعد أن اتفقت التوجهات الإيرانية في المنطقة مع نظام الحكم الجديد في العراق خاصة مع التقارب الديني الشيعي والعلاقات المتميزة لإيران مع الأحزاب والحركات السياسية العراقية، هذا التقارب الذي سمح بتواجد قوات الحرس الثوري في العراق والذي عزز من النفوذ الإيراني في العراق.[4]

---

[1] مكي لقاء،**التعريف بالمشروع الإيراني: مكوناته، أدواته، أهدافه، مصادر قوته**، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2012، ص 362.

[2] باكينام الشرقاوي، **طبيعة المشروع الإيراني في المنطقة**، من الموقع الإلكتروني : http://www.onislam.net ، تاريخ النشر : 2007/02/05 .

[3] خالد الحروب، **محاور الاعتدال و الممانعة في المنطقة و مركزية العوامل الخارجية**، مجلة شؤون عربية،عدد 132، القاهرة، 2007.

[4] باكينام الشرقاوي، **مرجع سابق**.

2-الإصرار على امتلاك التكنولوجيا النووية: تعود الاهتمامات الأولى بالطاقة النووية و جهود امتلاكها إلى الشاه محمد رضا بهلوي، في إطار سعيه لتحويل إيران إلى قوة إقليمية بمساعدة أمريكية كونه حليفها في المنطقة، وبعد سقوط نظامه استلمت الثورة الإيرانية المشروع النووي بعد أن تم وضع تصورات جديدة لأهداف المشروع بما يتناسب وقيم الثورة ونظام الحكم الجديد وفي هذا الشأن تم البحث عن شركاء جدد للحصول على التكنولوجيا مثل روسيا بدلا عن ألمانيا، الأرجنتين، الصين، كوريا الشمالية وباكستان والهند.[1]

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 أخد البرنامج النووي الإيراني شكلا آخر، خاصة مع توجيه أصابع الاتهام في الأحداث إلى الدول المعادية الولايات الأمريكية[2]، واستمرت مجريات المشروع النووي بين أخذ ورد وتحت ضغوط دولية شديدة على إيران إلى أن تم توقيع اتفاق لوزان الأخير في 2015 وفك الحصار الاقتصادي عنها، مما أعطى نفسا و قوة أكبر للمشروع الإيراني في المنطقة وزاد من قوتها الإقليمية والدولية، حيث جمع النجاح الإيراني في المجال النووي بين المذهب الشيعي والمشروع القومي الإيراني، هذا المشروع المغطى بعباءة التشييع خادما بذلك كلا من السياسي والديني، فالهدف وإستراتيجية الهيمنة موجودة منذ تأسيس الدولة الصفوية كبعد سياسي، أما البعد الديني والفكري والثقافي فهو التشييع.

2/ الثورات العربية فرصة إحياء المشروع الإيراني

كشفت تطورات الثورات والاحتجاجات الشعبية العربية، أن إيران وكعادتها ليست راغبة في أن تكون بعيدة عن توظيف هذه التغيرات لصالح مشروعها الاستراتيجي في المنطقة في مواجهة المشروعات العربية خاصة مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي طرحته بعد 2003، فقد تصورت أن فجرا جديدا من الانتصارات لمشروعها في العالم العربي قد بزغ، ووفقا لمضمون وجوهر هذا المشروع تباينت مواقفها من الثورات فقد دعمّت نظام سياسي في قمعه للاحتجاجات والثورات المشروعة الهادفة للتحرر والكرامة وتحسين المستوى المعيشي وأيدت ثورات وتحولات شعبية أخرى لها نفس الأهداف.[3]

كان المشروع الإيراني في وضعية دفاعية منذ 2003 حتى بداية الثورات العربية في أواخر 2010، رغم محاولات الهجوم والتقدم في عدة مناطق كـ لبنان والعراق

---

[1] أشرف عبد العزيز عبد القادر، **الولايات المتحدة الأمريكية وأزمات الانتشار النووي الحالة الإيرانية 2001-2009**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية أبو ظبي، 2010، ص 132.

[2] رفعت عبد الوهاب لقوشة وآخرون، **أزمة البرنامج النووي الإيراني والتداعيات المحتملة على أمن المنطقة**. مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، المنامة 2006، ص 58.

[3] محمد السعيد إدريس، **اتجاهات معاكسة: مواقف الفاعلين الإقليميين غير العرب تجاه الثورات العربية**. السياسة الدولية، العدد 188، 2012، ص 10.

وفلسطين وحتى في إفريقيا وغيرها، إلا أن موجات التغيير في العالم العربي كانت منعطفا حاسما في مساره حيث أظهرت منافذ جديدة للتغلغل الإيراني في المنطقة.[1]

لقد أبرزت المرحلة الأولى من الثورات أن نتائجها كانت في مصلحة إيران، حيث أن أرباح و فوائد انخراطها في مجريات الثورة تعدت التكاليف، لأن هذه الأخيرة تسببت في انهيار نمط التحالفات الإقليمية القائمة سابقاً.[2] فزوال نظام كل من زين العابدين بن علي وحسيني مبارك وعبد الله صالح إضافة لاحتياجات البحرين، مثّل خسائر جمّة في الجبهة المناوئة لإيران والمتعلقة بمحور الاعتدال الذي كان يضم مصر والأردن ودول مجلس التعاون الخليجي. هذا المحور الذي لطالما كان حاجزا في وجه إيران، وموجهاً لها بشكل أساسي، والذي انطوى سقوطه على جانب إيجابي عليها على أكثر من مستوى [3]، خاصة مع كونه حليفا للولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل.

أوجد ضعف التنسيق الخليجي المصري ضد إيران جراء الثورات على أنظمة هذه الدول حالة من الفراغ سعت إيران إلى استثمارها لصالحها بشكل أو بآخر، ومنه نستنتج أن ما كانت ترمي إليه إيران من خلال تأييدها للصحوة الإسلامية حسب مفهومها للثورات العربية، هو استباق أي محاولة مصرية من أجل العودة لمحور الاعتدال السابق ولتحالفها مع السعودية، لكن مع سقوط الرئيس المصري فإن لإيران فرص وحظوظ إضافية لبناء علاقة جديدة مع مصر يصعب معها العودة لمحور الاعتدال مجدّدا.[4]

يعبّر المشروع الإيراني في المنطقة العربية عن هدف قومي بامتياز، والصبغة الطائفية ما هي إلا وسيلة لتنميقه وتمريره في المنطقة، حيث يتخلص مضمونه في "جعل الخليج العربي بحيرة إيرانية تحيط بها منطقة تمثل مجالها الحيوي تسكنها شعوب خاضعة لإيران وفق مبدأ أولوية الفقيه"[5].

هذا ما يتضح جلياً في الموقف الإيراني المتناقض والمتباين تجاه الثورات والاحتجاجات في المنطقة العربية، حيث تجده تارة داعماً للشعب البحريني الشيعي في احتجاجاته على النظام وتارة معارضا لثورة الشعب السوري ضد نظامها الشيعي، على اعتبار أن سقوطه يعد ضربة قاضية لمحور الممانعة مبرزة هذا التأييد بوقوف النظام السوري إلى جانب حركات المقاومة في لبنان وفلسطين بالتحالف الاستراتيجي بين البلدين،

---

(1) أحمد سعيد نوفل و آخرون، **مرجع سابق**، ص 354.

(2) محمد ناصر شحاتة، **مرجع سابق**، ص 409.

(3) أحمد سعيد نوفل و آخرون، **مرجع سابق**، ص 358.

(4) Kennth Pollack and Ray Takeyh**, Doubling Downon Iran**. The Washington Quarted Fal , 2011,P12

(5) خالد المعيني، **مرجع سابق**، ص 24.

لذا أكدت في عدة مناسبات عدم السماح بسقوطه خاصة وأنه في الدرجة الأولى يعد أهم دعامة لمشروعها القومي في المنطقة العربية وإحدى الأيادي التي تحركه من خلالها.

لقد وجدت إيران في ظل الفوضى والتغيرات الهيكلية التي أحدثتها تحولات الساحة العربية فرصة واستثمارا مربحا لتوسيع مشروعها وتعزيزه في هذه الدول، خاصة أن أول التأثيرات المحلية العربية لهذه التحولات كان تراجع مقولة أن إيران هي الدولة الوحيدة التي لها " امتياز ثوري" في منطقة الشرق الأوسط بشقيها العربي وغير العربي، وأن سبب هذا الامتياز هو التميز المذهبي على أساس أنها دولة شيعية اثنا عشرية، كما أن هذه التحولات والثورات أعادت للعرب ثقتهم في القدرة على إحداث التغيير وإنتاج نموذج خاص بهم بدلا من تقليد النماذج الأخرى والوقوف وراءها لكسب حقوقهم،[1] وهو ما لم تحبذه إيران واعتبرته انتكاسة لمسار وجهود مشروعها لذا عملت على:

- تسويق أدوات المشروع الإيراني في المنطقة لنظرية الخطر القادم على المسيحيين في حال وصول الإخوان المسلمين إلى الحكم.
- تسعير الاحتجاجات المذهبية في البحرين خاصة مع مشروعها للإتحاد مع السعودية.
- التصويب على التطرف الإسلامي من جديد واعتبار وصول الإسلاميين المعتدلين للحكم تطرفاً.
- البحث عن قضية جديدة جامعة كالالتفاف حول التنديد بالإساءة للرسول محمد صلى الله عليه و سلم.

تبرز خطورة المشروع الإيراني في المنطقة العربية على عدة أصعدة وَتتخذ عدة أبحاث حيث يحاول:

- إثارة وخلق الاضطرابات والانقسامات في المنطقة العربية.
- غزو العرب ثقافيا ومذهبيا.
- تزوير الواقع وخلق صورة نمطية إيجابية على سياسات إيران.
-تعويض الشعور الوطني لدى الشيعة العرب والسيطرة عليهم.[2]

لم يتوان النظام الإيراني عن توظيف الثورات العربية على اختلافها وتعددها في إطار مشروعه التوسعي، حيث رأت إيران في هذه الثورات فرصة مواتية لتحقيق أهدافها التوسعية، من خلال الحراك في الدول المعنية بإستراتيجيتها التوسعية كالبحرين واليمن و الدفاع عن محاور حلفائها في العراق وسوريا.

إذا ما أخذنا ما حدث في البحرين نجد أنه ليس ثورة شعب، إنما هو ثورة طائفية اتخذت من العامل الخارجي دعامة للاستقواء، وليست مطالب شعبية متكاملة حيث خرج

[1] أحمد سعيد نوفل و آخرون، **مرجع سابق**، ص 399.
[2] صباح الموسوي و آخرون، **مرجع سابق**. ص ص 165، 166.

الشعب أو بالأحرى فئة من الشعب مطالبة بحقوق فئوية طائفية، والمتتبع لبداية الاحتجاجات في البحرين يدرك أنها كانت مخالفة للثورة في تونس ومصر وليبيا حيث خرج الشعب كله بكل فئاته وأطيافه منادٍ بالحرية والكرامة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية... لكن في البحرين كانت الشعارات طائفية حيث كان المحتجون في مسيراتهم يحملون صور مرشد إيران خامنئي وعلم حزب الله.

هناك عدة أسباب تجعل البحرين غير محصنة ضد المخطط الشيعي، فهي دولة صغيرة في مساحتها وسكانها وجزء من الشيعة في العالم، إضافة إلى الغزو الفارسي الإيراني لها سابقاً ومحاولات ضمها غير المنقطعة وفقاً لخطط واستراتيجيات مضبوطة، كالخطة الخمينية التي أعدها مجلس شورى الثورة الثقافية الإيرانية والموجهة للمناطق السنية التي أعدها مجلس شورى الثورة الثقافية الإيرانية الموجهة للمنطقة السنية في إيران ودول الجوار مثل: العراق، دول الخليج العربي المتمثلة أساسا في السعودية والكويت و البحرين وقطر والإمارات وعمان إضافة لأفغانستان وباكستان، بهدف تصدير الثورة الإسلامية وتشييع المنطقة.[1] ومنه تجسيد مشروع الهلال الشيعي للخميني وإقامة حزام شيعي للسيطرة على العالم الإسلامي وعلى ثرواته، و هو ما حذر منه ولأول مرة " الملك عبد الله الثاني" ملك الأردن بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في 2004، عندما حذر في تصريح نشرته "واشنطن بوست" من وصول حكومة موالية لإيران للحكم في العراق تعمل بالتعاون مع طهران ودمشق لإنشاء هلال شيعي.

خريطة الهلال الشيعي، من الموقع الإلكتروني. http://www.libral.com

[1] السيد أبو داود، **مرجع سابق**، ص ص 217، 208.

وبالعودة إلى ثورات شمال إفريقيا، نجد أن النظام الإيراني وظف الثورة في تونس في خدمة أهدافه، حيث صرح الرئيس أحمدي نجاد أنها نتيجة الثورة الإيرانية رغم توجه الشباب التونسي وَمذهبه المغاير للعقيدة الشيعية، أما بالنسبة لمصر فقد أعلى أحمدي نجاد أنها ثورة "يقودها الإمام المهدي" وأنها نتيجة الثورة الإيرانية وصحوة ضخمة يمكن رؤية يد الإمام المهدي فيها، وأن الإمام المهدي يدير العالم و نحن نرى يده المديرة في شؤون البلاد كافة"رغم رفض الشارع المصري للقيادة والتدخل الأمريكي و لإيراني فيها لكن مع ذلك، استمرت إيران في إصرارها على صبغ الثورة المصرية بالغطاء الطائفي حيث وصفها علي خامنئي أنها بداية لشرق أوسط إسلامي جديد كما استغلت القلة الشيعية المنخرطة في الثورة في ميدان التحرير المناصرة للثورة والرافعة لشعارات ومطالب فئوية رغم استياء ورفض الشارع المصري، إضافة إلى أن الثورة المصرية هي التي انتقلت إلى إيران وليس العكس.[1]

أما بالنسبة لليمن فقد أيدت إيران ثورتها انطلاقا من عداءها للرئيس عبد الله صالح و مصالحها وارتباطاتها مع جماعة الحوثي التابعة لها والتي غالبا ما وظفتها لصالح مشروعها في دولة اليمن.

خلافا للثورات الشعبية السابقة، كان التأييد الإيراني في الحالة السورية لصالح النظام السياسي وهو ما شكل مفارقة لافتة في الموقف الإيراني وأبرز الصفة البراغماتية لإيران، حيث لم تعترف حتى بوجود ثورة في الدولة السورية لأن باعترافها بشرعية وأحقية الثورة تكون بذلك قد تخلت عن أهم بؤرة لها في الفكر الشيعي في المنطقة العربية، وبهذا تورطت إيران في سوريا انطلاقا من دعمها المادي لنظام البعث من خلال:

- تقديم السلاح والخبرة العسكرية من قبل الحرس الثوري.
- دعم الاقتصاد السوري ونفقات الجيش.
- مشاركة جيش المهدي وعدّة عناصر شيعية في القتال إلى جانب النظام وحزب الله.

من بين الأدلة على هذا التورط نجد تقرير الأمم المتحدة في 2011/8/6 حول سوريا تتحدث فيه عن وجود عناصر في حزب الله والحرس الإيراني متورطين في قتل جنود سوريون رفضوا قمع المتظاهرين، وبغض النظر عن كل الأدلة والتقارير الواقع يثبت هذا التورط الذي تقف وراءه المصلحة.[2]

---

[1] صباح الموسوي و آخرون، **مرجع سابق**، ص ص 147- 148- 149.

[2] **نفس المرجع السابق**، ص ص 151- 153- 155.

هذا وقد مثل نموذج الكويت نجاحاً آخر للشيعة منذ اندلاع الثورة الإيرانية بدعم إيراني كبير تراوح بين العسكري والسياسي، ما جعل شيعة الكويت يتمتعون بقدر كبير من النفوذ رغم قلّتهم.[1]

ثانيا: توجيه اهتمام المجتمع الدولي بعيداً عن الملف النووي الإيراني

سبق القول أنه قد تم إيقاف النشاط النووي الإيراني بعد الثورة الإسلامية سنة 1979 والإطاحة بنظام الشاه محمد رضا بهلوي، وزوال النظام الحليف للولايات المتحدة الأمريكية وأزمة الرهائن التي عقدت العلاقات الأمريكية الإيرانية، الشيء الذي ترجم في شكل جملة من العقوبات الاقتصادية على إيران، ما أثر كثيرا على اقتصادها ودورها الإقليمي.

غير أن رغبة إيران في إعادة إحياء برنامجها النووي لم تتوقف رغم العقوبات و حالة الجمود التي عانى منها جرّاء الحرب مع العراق، فمع تولي آية الله الخميني للسلطة ظهر من جديد الاهتمام بالبرنامج النووي والعمل على تطويره خاصة مع تصاعد قدرات العراق النووية، وبروز حلفاء إيران كالصين وليبيا وسوريا كفواعل مهمة في تزويدها بالأسلحة والإمدادات.

كانت المبادرة الأولى لإحياء الملف النووي الإيراني مع إعادة تأهيل مفاعلي "بوشهر" كما ظهر في أواخر الثمانينات عدة مصدّرين ومتعاونين نووياً مع إيران كالصين وباكستان...، وقد استمرت إيران في محاولاتها لاكتساب الطاقة النووية من خلال الدخول في سلسلة من المفاوضات مع الطرف الغربي والتي غالبا ما تخللتها مجموعة أزمات خاصة عمليات تفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية والرفض الإيراني لها بدءًا من سنة 2004، ورغم الوساطة الأوروبية بين إيران والوكالة الدولية لم تتوان إيران عن هدفها النووي.[2]

أعلن الرئيس "محمود أحمدي نجاد" سنة 2006 أن إيران ستستأنف العمل على تخصيب اليورانيوم، وبقيت إيران منذ ذلك التاريخ تلعب على عنصر كسب الوقت مع الالتزام الرسمي للقادة بعدم توقيف البرنامج النووي تحت أي ظرف أو عقوبة كانت بحكم أنه موجّه لخدمة الأغراض السلمية للطاقة [3]،رغم حظر تزويد إيران بالمعدات اللازمة لتخصيب اليورانيوم وإنتاج الصواريخ الباليستية.

---

[1] عمر خليفة راشد، **مرجع سابق**، ص 79.

[2] عبد الله فالح المطيري، **أمن الخليج العربي و التحدي النووي الإيراني**، (رسالة مقدمة لاستكمال نيل درجة الماجستير في العلوم السياسية) ، جامعة الشرق الأوسط، 2011، ص ص 47-50.

[3] **نفس المرجع السابق**، ص 15.

لم تصل إيران إلى أي تسوية من خلال مفاوضاتها مع مجموعة الخمسة زائد واحد (5+1) رغم غطاء السلمية الذي أضفته على برنامجها ورغم انضمام أمريكا للمفاوضات[1].

لقد تزامن تأزم وضع البرنامج النووي الإيراني مع سلسلة الثورات العربية التي اندلعت في عدة دول عربية ابتداءً بتونس ومصر وصولاً إلى ليبيا واليمن وسوريا إضافة إلى موجة الاحتجاجات العارمة في دول أخرى مثل عمان والبحرين، الشيء الذي كان في صالح البرنامج النووي الإيراني.

في ظل الحظر الاقتصادي المضروب على إيران وإستراتيجية الاحتواء الغربية الموجهة ضدّها، علمت إيران على استغلال المحيط الإقليمي المتوتر والسلبي بالنسبة لتأثيرات الوضع العربي الجديد على الترتيبات الأمنية في المنطقة وعلى جيو إستراتيجية ومصالح القرى الكبرى فيها [2].

بعد أن كانت إيران تحاول تسويق برنامجها النووي على أنه ثمرة تقدم علمي واقتصادي للدول العربية عملت على توجيه اهتمام المجتمع الدولي بعيداً عن أزمة الملف النووي، محاولة كسب المزيد من الوقت سواءً لمواجهة الصعوبات التكنولوجية للبرنامج أو زيادة مخزونها المخصب [3].

نسبة للعامل التكنولوجي، عملت إيران على لفت الانتباه العالمي وتركيزه للتكنولوجي التي هاجمت البرنامج النووي في الفترة الأخيرة مثل: "فيروس ستوكسنت" الذي نجح في إخراج عدد لا يستهان به من أجهزة الطرد المركزي عن دائرة السيطرة [4]، وأعدت البرنامج النووي الإيراني عامين للوراء حيث كانت فعاليته أكثر من فعالية وتأثير أي هجوم عسكري آخر، أما بالنسبة لزيادة المخزون الإيراني من اليورانيوم المخصب، فقد نجحت إيران فيفري 2011 في زيادة مخزونها بنسبة 3,5 % أي بمقدار 5000 كيلوغرام من 3600 كيلوغرام (1) إلى 410 كيلوغرام (2).

لم ينتقل التعاون الدولي مع الملف النووي الإيراني من أسلوب الضغط إلى أسلوب التفاوض المكثف إلا سنة 2012، أين كانت الثورات الشعبية العربية في أوجها، وكانت المنطقة العربية شعوبا وأنظمة مشغلة بالحراك والتغيير الداخلي، حيث كانت إيران من أول

---

(1) محمد مطاوع، **الغرب و قضايا الشرق الأوسط: من "حرب العراق" إلى " ثورات الربيع العربي" الوقائع والتفسيرات**. مركز دراسات الوحدة العربية، (د، د، ن) ، (د، س، ن) ص 25.

(2) صباح الموسوي، **مرجع سابق**،ص 150 .

(3) ابتسام محمود العامري، **موقف إيران من التغيرات السياسية في المنطقة العربية**، الدراسات الدولية، ص 3، من الموقع الإلكتروني: www.cis.uobaghdad.edu.iq.9/04/2015.

(4) وليدة ساعو، **مرجع سابق**. ص 113.

الداعمين لمطالب الشعوب العربية مؤيدة بذلك تحرّرها من الأنظمة الاستبدادية، كما أنها ربطتها بالثورة الإسلامية واعتبرت أنها صحوة إسلامية منذ انطلاق أول شرارة لها، في حين كانت تعمل على المضي قدمًا في برنامجها النووي، الأمر الذي تمكنت من تحقيقه مبدئيا من خلال التوصل لعقد اتفاق "لوزان" عام 2015، هذا الأخير فتح الباب واسعا أمام الطموح الإيراني في المنطقة العربية والعالم ككل، وتشير بعض الدراسات إلى استعجال أمريكي لعقد الاتفاق، حيث يقول الباحث المتخصص في الشؤون الإيرانية "كريم ساجد بور" أن الاتفاق النووي كان نتيجة حاجة أمريكا للتعاون مع إيران من أجل تجاوز تحديات العلاقات الدولية، وهو ما استفادت منه إيران لصالح توسيع نفوذها في المنطقة وملأ الفراغات التي ظهرت فيها بعض الثورات.[1]

[1] كريم ساجد بور، **النفوذ الإيراني يزداد مع وجود الفوضى**، من الموقع الإلكتروني: www.aljazeera.net/programs/withoubounds/2015/3/22.1/4/2016

خلاصة واستنتاجات الفصل الثاني

عبرت السياسة الإيرانية اتجاه الثورات العربية عن مجموعة مواقف وليس عن موقف واحد، حيث جاء موقفها مما شهدته الساحة العربية مزدوجا متناقضا انطلاقا من النظر إلى كل ثورة على حدة، فرغم تماثل ما قامت به الشعوب العربية وما رفعته من مطالب إلا أنها في الحقيقة لم تنظر إليها من زاوية تأثيراتها الداخلية على الوضع العربي وإنما من زاوية تأثيرها على وضعها وموقعها الإقليمي، لذا وقفت إيران مساندة لبعض الثورات على أنظمتها مثل الثورة التونسية والمصرية والليبية والاحتجاجات البحرينية مقابل رفضها لثورات أخرى قامت لنفس الأسباب و في نفس الظروف مثل ثورة الشعب السوري الذي لم تعترف حتى الآن بثورته بل واتهمها بالعمالة للغرب، انطلاقا من علاقات النظام الإيراني بأنظمة الدول العربية على مر التاريخ وأهدافه في المنطقة العربية.

يمكن تحديد عدد من الدوافع والأبعاد السياسية والأمنية والاقتصادية والقومية التي تفسر التزام إيران الاستراتيجي بدعم ثورة دون أخرى، من خلال تتبع خلفيات ومصالح إيران من هذه الثورات والتي يمكن إجمالها في:

- مساعي إيران التاريخية لتصدير ثورتها الإسلامية حيث اعتبرت أن هذه الثورات تمثل صحوة ويقظة إسلامية وامتداد للثورة الإيرانية.
- محاولات التقليل من ضغط العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران من خلال الاستثمار في الثورات العربية لإيجاد بديل عن عوائدها النفطية التي تقلصت إضافة إلى محاولة تعزيز اقتصادها من خلال عملية إعادة الإعمار.
- اعتبار الثورات العربية فرصة لإحياء المشروع الشيعي الفارسي في المنطقة، حيث أنها أوجدت منافذ جديدة للتغلغل الشيعي في المنطقة، الأمر الذي يفسر الاهتمام الكبير الذي أولته إيران للثورة السورية على النظام الشيعي العلوي ولاحتجاجات الشعب البحريني الشيعي على النظام السني.
- هذا وقد دعمت إيران الثورات العربية وحاولت تأجيجها في دول أخرى عملا منها على توجيه اهتمام وانشغال المجتمع الدولي بتطورات المشهد العربي بعيدا عن ملفها النووي الأمر الذي تمكنت من تحقيقه من خلال زيارة مخزونها من اليورانيوم المخصب.

الفصـــــــل الثالث:

تداعيات الموقف الإيراني من الثورات العربية

نتج عن المواقف المتباينة للجمهورية الإسلامية الإيرانية من الثورات والتغيرات التي شهدتها الساحة العربية منذ نهاية سنة 2010، مجموعة من الانعكاسات التي برزت على عدة مستويات بدءًا بالوضع الإيراني الداخلي الذي شهد ردود فعل معارضة للموقف السياسي الرسمي، ثم المستوى الإقليمي المتمثل في الجوار الإيراني والمجال الحيوي في استراتيجيتها وصولا للمستوى العالمي الذي لطالما سعت إيران لتعزيز مكانتها فيه.

المبحث الأول: التداعيات الداخلية للموقف الإيراني من الثورات العربية

أولا: تصاعد مطالب الإصلاح الداخلي

كان الوضع الداخلي الإيراني أول محطة برز فيه تأثير الموقف الإيراني من الثورات العربية، حيث ظهرت عدة تحديات ومشاكل داخلية لطالما حاول النظام تجنبها و احتواءها تمثلت أساسا في سوء الوضع الاقتصادي وزيادة المطالب القومية بالمساواة في الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث كان الإحساس بالحرمان والتهميش من أهم العوامل الدافعة للولاءات الجزئية والتقوقع حول القومية، فكل القوميات الإيرانية تقريبا لا تتمتع بحقوقها مقارنة بالقومية الفارسية، فهي غالبا ما تمنع من حق تعلم لغتها وتدريس تاريخها وتمنع كذلك من المشاركة السياسية وتأسيس الأحزاب، إضافة للحرمان من الحقوق الاقتصادية ومن المزايا التي تتمتع بها القومية الفارسية.

اعتمدت إيران منذ ما قبل الثورة الإسلامية على سياسة مركزية أدت مع مرور الوقت إلى اقتصارالازدهار الاقتصادي على بعض المناطق فقط، بينما غابت مظاهر الرفاه والتمدن عن المناطق البعيدة عن مركز الحكم والقريبة من حدود الدول الأخرى، إضافة للإدارة السيئة لمناطق بعض القوميات كالقومية الآذرية والكردية والعربية والبلوشية مقابل الاهتمام الكبير بالمحافظات المركزية مثل: أصفهان ويزد وطهران من الناحية العمرانية والتنمية بينما تتجاهل المناطق التي تسكنها الأقليات كأذربيجان وكردستان وخوزستان، لذا كانت بين الحين والآخر تظهر مطالب القوميات خاصة بالحرية الدينية والسياسية.[1]

تتمثل أهم مطالب الأقليات القومية الإيرانية في:

- القضاء على التمييز: حيث تعتقد هذه الأقليات أنها مهمشة ومظلومة مقارنة ببقية الشعب الإيراني لأسباب عنصرية وعرقية ومذهبية.
- إعطاء الأهمية لثقافات الشعوب الأصيلة خاصة فيما يتعلق باللغة.
- القضاء على السياسة المركزية كسبب رئيسي في اللاتوازن التنموي.

---

[1] كامران شهسواري، **القوميات في إيران والحقوق السياسية**، مركز الجزيرة للدراسات، 9 جوان 2013، ص ص 2،3.

- تقريب وجهات النظر وتسهيل المعاملات بين مسؤولي النظام في الدولة وبين القوميات لشرح وتوضيح المشاكل والحلول المقترحة لوضع الآليات المناسبة لها عن طريق السلطات.
- إزالة العقبات البيروقراطية التي تحول دون تكوين الأنشطة والأحزاب السياسية و المنظمات غير الحكومية التي يواجهها النشطاء.
- تنظيم القضايا السياسية والأمنية في بعض المناطق العالمية.

استمرت مركزية الإدارة في النظام الإيراني من العهد البهلوي حتى اليوم، وازدادت تعقيدًا في المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية حتى أخذت الأمور منحى خطير جدًا، من التهميش للقوميات التركية والعربية والتركمانية والبلوشية أساسا مما جعل هذه الأخيرة ومطالبها تشكل تهديدا دائمًا لإيران.[1]

على الرغم من سياسات القمع والاضطهاد التي مارستها إيران منذ تأسيس الجمهورية لاحتواء المطالب الديمقراطية للشعب والحركات والأحزاب السياسية المعارضة، إلا أنها لم تتمكن من القضاء عليها فكانت تنشط بين الفترة والأخرى مستغلة الظروف الداخلية والخارجية حيث وجدت فرصة في الثورات العربية للتعبير عن مطالبها ورفضها لسياسات النظام الإيراني، فبالرغم من أن هذه الثورات مكنت النظام الإيراني من تقليص حالة الأهمية والزخم التي حظيت بها حركة الاعتراض على نتائج الانتخابات الرئاسية التي أجريت عام 2009، وأسفرت عن فوز الرئيس محمود أحمدي نجاد بفترة رئاسية ثانية والذي يمثل ما يمكن تسميته "بالمعارضة من داخل النظام"، ما منح الفرصة للسلطات الإيرانية لتضييق الخناق على حركة الاعتراض، إلا أن النظام وجد نفسه وجها لوجه مع الجبهة الداخلية حيث واجه حالة من الاضطراب وعدم الاستقرار لأسباب اقتصادية وسياسية عديدة، بشكل يشير إلى أن إيران باتت تعيش حالة انكشاف بسبب الترابط القوي بين ما يحدث في الداخل من تفاعلات كثيفة وما يدور في الخارج من تطورات متسارعة.[2]

على المستوى الداخلي وقع النظام الإيراني في مأزق، فبقدر ما ساعدته الظروف الإقليمية في تضييق الخناق على المعترضين على نتائج الانتخابات بقدر ما منحت الفرصة لهذه الأخيرة لاتخاذ خطوات عديدة بهدف إحراج النظام الإيراني مثل: استغلالها تأييد النظام العلني للثورات العربية خاصة المصرية والتونسية لمطالبة السلطات الإيرانية بالسماح لها بتنظيم تظاهرات مؤيدة لهذه الثورات على غرار النظام، الأمر الذي تم رفضه بحسم من جانب النظام الذي برز ذلك بالقول أن الحركة تتبنى منذ بداية الأزمة أجندة داخلية

---

[1] **نفس المرجع السابق**، ص ص 4،5.
[2] محمد عباس ناجي، **مرجع سابق**.

صرفة، وأن مطالبها "قومية" بامتياز بدليل أن شعار "لا غزة ولا لبنان...روحي فداء إيران" كان أحد الشعارات التي ميزت تظاهراتها ضد النظام بعد انتخابات 2009، بما يعني أنها تحاول استغلال الظرف الإقليمي من أجل إعادة تجديد نشاطها وتعبئة أنصارها، بعد التضييق الشديد الذي تعرضت له.

كما اندفعت بعض الأقليات الإيرانية لاسيما الأقلية العربية إلى استغلال الظروف الإقليمية التي تمر بها المنطقة لتسهيل مطالبها بمنحها حقوقها السياسية والاقتصادية التي يكفلها الدستور، فعلى غرار "جمعة القضية" و"جمعة الزحف" و"جمعة القصاص" التي شهدتها العديد من العواصم والمدن العربية، نظم بعض الأهواز "جمعة القضية" و"جمعة التحدي" في 15 و22 أفريل 2011، الأمر الذي أدى إلى وقوع مواجهات مع قوات الأمن و الحرس الثوري أسفرت على مقتل وجرح العديد من الأحوازيين.[1]

عبّر ازدياد الاحتجاجات الداخلية في إيران عن الرفض الشعبي الكبير للموقف الإيراني المتناقض من الثورات العربية مقابل قمع واضطهاد الشعب، فبينما كان يساند ويدعم ثورات الشعوب العربية ويصف مطالبها بالمشروعية كان في ذات الوقت يقمع مطالب شعبه القائمة لنفس الهدف، ورغم نجاح النظام إلى حد ما في تضييق هامش المناورة المتاح أمامحركة الاعتراض على نتائج الانتخابات، إلا أنه فشل في تجاوز الأزمة السياسية التي واجهها منذ عام 2009، بل إن الإجراءات التي اتخذها في هذا السياق رفعت من سقف المطالب التي تبنتها حركة الاعتراض من التشكيك في شرعية فوز الرئيس أحمدي نجاد، إلى الطعن في كفاءة المرشد الأعلى للجمهورية والدعوة إلى فرض رقابة على صلاحياته الواسعة.[2]

نتج عن الموقف الإيراني الداعم للثورات العربية والنظام السوري بالأساس تداعيات كبرى على الاقتصاد الإيراني وعلى الأوضاع المعيشية للشعب، فبالإضافة إلى العقوبات الغربية عليها منذ 2006 كان عام 2012 قاسيا جدا على إيران بكل المقاييس، حيث خسرت إيران حوالي 40 مليار دولار نتيجة تخفيض عملائها الرئيسيين لاستيراد النفط الذي يعتبر المصدر الرئيسي للاقتصاد، فقد خفضت الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية مستورداتها من النفط الإيراني بنسب تتراوح بين 30 % و50% خضوعا للعقوبات الاقتصادية وانخفض الإنتاج النفطي إلى 2,5 مليون برميل بعد أن كان 3,7 مليون برميل يوميا، ما كان له أثر كبير على تضخم الميزان التجاري وعلى حاجة إيران من العملات الصعبة مما أثر على العملة الرسمية الإيرانية، موازاة مع هذا لم يتوقف النظام الإيراني عن دعم النظام السوري ومساندته بكل الوسائل مما جعل الشارع الإيراني يشهد مظاهرات

---

(1) ابتسام محمد العامري، **مرجع سابق**، ص 3.

(2) محمد عباس ناجي،**مرجع سابق**.

واضطرابات يومية، حيث انطلقت مظاهرات عنيفة احتجاجا على غلاء المعيشة فأزمة النفط والانهيار المستمر للعملة وعدم قدرة الحكومة على مواجهة كل الأخطار دفع بالشعب للاحتجاج مطالبا بالإصلاح الاقتصادي وتحسين الظروف المعيشية الداخلية كأولوية على التورط في القضايا الخارجية[1]، التي غالبا ما تصب في صالح الجمهورية الإسلامية دون أن ينتفع منها الشعب.

ثانيــا: تناقض رؤى مكونات النظام من الثورات

على الرغم من أن النظرة الإيرانية العامة للثورات العربية كانت منسجمة ومتسقة في التركيز على الأبعاد الإقليمية لها وتأثيراتها على إيران الخارجي حيث كانت مؤيدة لأغلى الثورات، إلا أن هذه النظرة العامة لا تعني اتفاق جميع الأطراف على منطلقات التأييد، و لا تعني أيضا أن زاوية النظر والتحليل من نفس الزاوية لدى الجهات الإيرانية المختلفة، فقد ظهر في إطار هذه الرؤية تباينات في وجهات النظر و الرؤى بين القوى و العناصر المختلفة داخل دائرة منع القرار فيما يتعلق بطبيعة المد الثوري العربي، فبينما رأت إيران الرسمية والتيار المحافظ في الثورات، رأى التيار الإصلاحي أن ثورته الخضراء عام 2009 كانت البداية لموسم الثورات العربية في المنطقة، ونظر إليها كثورات شعبية ضد الظلم و الاستبداد و الفساد[2]، وقد استثمر الإصلاحيون الثورات الشعبية العربية لمهاجمة الموقف الرسمي، الذي يؤيدها ويقمع في نفس الوقت الفعاليات المؤيدة لها من قبل أنصار الإصلاحيين.

خلافا للموقف الإيراني الرسمي ظهرت وجهات نظر إيرانية عديدة أخرى الأولى: تبنت نظرية المؤامرة في تفسيرها للمد الثوري، مشيرة إلى أن الأمر برمته هو نتاج إستراتيجية أمريكية لإعادة هندسة المنطقة بما يتفق مع مصالحها، فيما ركزت الثانية على الأسباب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وذهبت وجهة النظر الثالثة إلى أن هذه الثورات قد عبرت في أحد جوانبها المهمة عن تراجع في الأفكار القومية الإسلامية عابرة الحدود لصالح قوى و أفكار تركز على مواجهة الاستبداد في سبيل تعزيز الديمقراطية.[3]

برز كذلك الاختلاف حول طريقة التعامل مع الثورات خاصة فيما يتصل بالعلاقة مع دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تبنى جناح داخل المحافظين مثّله رئيس مجلس الشورى "علي لاريجاني" ووزير الخارجية على أكبر صالحي مواقف تتسم ببعض المرونة، و طالب بتقديم تنازلات في الملف النووي وفي العلاقة مع السعودية، في مقابل ذلك برز جناح

---

(1) سفيان الشوا، **الربيع العربي على أبواب إيران**.جريدة الدستور، العدد 17519، الشركة الأردنية للصحافة والنشر، الأردن، 22 افريل2013.

(2) فراس أبو هلال، **مرجع سابق**، ص 14.

(3) sayed Kazemsajjad pour, **An Iranian view on The aprisingsings in the Arab world**. opcit, p2.

آخر مثله بشكل خاص المرشد الأعلى علي خامنئي الذي سعى لتصعيد المواجهة مع الخارج ودول مجلس التعاون للحصول على مكاسب داخلية والاحتفاظ بالنفوذ في العراق و سوريا ولبنان.

عموما يمكن القول أن مخاوف إيران من الثورات العربية تركزت أساسا حول إمكانية انتقالها للداخل الإيراني، لاسيما وأنها جاءت مطالبة بالديموقراطية التي تعتبر جوهر الأنظمة الغربية والنظام الأمريكي بالأساس، هذا الأخير الذي لطالما سعى لتغيير النظام الإيراني بداية من "سياسة الاحتواء المزدوج" للرئيس **بيل كلينتون** سنة 1993 و"قانون داماتو" سنة 1995 وصولا إلى ثورة الحركة الخضراء سنة 2009، التي حاولت من خلالها واشنطن إحداث تغيير سياسي جوهري على صعيد السلطة الحاكمة في طهران سواء من خلال تغيير النظام أو تغيير النظام الإيراني لسلوكه لينسجم مع سياسة الولايات المتحدة الأمريكية واستراتيجيتها في المنطقة،وما عزز المخاوف الإيرانية الصعود المستمر للتيار الإصلاحي خاصة في الانتخابات التشريعية الأخيرة.

المبحث الثاني: التداعيات الإقليمية للموقف الإيراني من الثورات العربية

لم تقتصر تداعيات الموقف الإيراني من الثورات العربية على الداخل الإيراني فقط، وإنما كان له تداعيات على المستوى والمحيط الإقليمي الذي لطالما مثل المجال الحيوي لإيران، و تتمثل هذه التداعيات فيما يلي:

أولاُ: تراجع النموذج الإيراني على الساحة الإقليمية

على الرغم أن إيران صرحت أن الثورات العربية استلهمت منطق الثورة الإيرانية ومثلت صحوة ونهضة إسلامية، إلا أن هذه الثورات في حقيقتها قد أكدت على أن عصر الثورات الأيديولوجية قد انتهى ليحل محله عصر آخر بأدوات عصرية مختلفة مثلته الثورات الشعبية على الأنظمة الحاكمة، حيث رفضت الشعوب العربية أن تكون ثورتها تحت أي غطاء أيديولوجي أو تنسب إلى أي نموذج، وهذا أدى إلى تراجع النموذج الثوري الإيراني ونموذج الدولة الدينية الإيرانية بشكل عام وفقدت إيران امتيازها الثوري في المنطقة كنموذج للتغيير والانقلاب على الأوضاع القائمة [1]، لصالح نماذج أخرى أهمها النموذج التركي خاصة مع موقف تركيا المؤيد لمطالب الشعوب العربية في مقابل موقف إيران المرتبك والمتناقض والطائفي، كما سبقت الإشارة، حتى أن البعض تحدث عن أن نفوذ تركيا في ظل موجة الثورات العربية قد أبعد إيران وأثّر عليها.

قدمت الثورات العربية لتركيا فرصة غير مسبوقة لتوسيع نفوذها في المجتمعات العربية، مقابل تراجع النفوذ الإيراني حيث أن القمع الإيراني للاحتجاجات الداخلية قد وضع النظام عكس حركة الثورات العربية وما تنطوي عليه من معاني التحرر والانفتاح والديمقراطية، هذا نال من صورة إيران بشكل كبير خاصة لدى الدول العربية التي شهدت الثورة.[2]

كان النموذج الإيراني محمّل بالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية المعقدة والمتصاعدة، في حين أن النموذج التركي قد كان مستقطبا للدول العربية، خاصة أنه حقق إنجازات كبيرة على المستوى التنموي ونقل تركيا نقلة نوعية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي إقليميا وعالميا، لذا عبرت إيران عن انتقادها لنظام الحكم العلماني في تركيا واعتبرته ملهماً لشعوب المنطقة لصالح النموذج التركي.

تضررت صور إيران لدى الشعوب العربية بشكل كبير خاصة في ظل تناقض مواقفها من الثورات العربية والصبغة الطائفية لها، حيث فقدت أحد أهم عناصر القوة

---

[1] مهدي خلجي، **تقلص النفوذ: الديمقراطية في العالم العربي تستعد لتجريد إيران من قواتها**.مجلة المجلة، لندن، 12-4-2011.

[2] محمد ناصر شحاتة، **مرجع سابق**. ص 418.

والتأثير في سياستها الخارجية اتجاه الدول العربية خاصة دول الجوار المباشر المتمثلة في دول مجلس التعاون الخليجي [1]، وفي هذا السياق كشف استطلاع الرأي حول توجهات المواطنين العرب تجاه إيران أجرته مؤسسة " زغبي انترناشيونال" في شهر جوان 2011 و شمل أربعة آلاف مواطن من دول عربية مختلفة، عن نظرة شعبية سلبية إلى إيران في أعلى مستوياتها في هذه الدول في التاريخ، فبعد أن كانت النظرة إيجابية لإيران بنسبة 72 في المائة و65 في المائة على التوالي عام 2008 وإلى 35 في المائة و 57 في المائة على التوالي في عام 2009 ثم إلى 6 في المائة و14 في المائة عام 2011[2].

مقابل التراجع الإيراني أظهر الاستطلاع السابق أن دول مجلس التعاون الخليجي تضطلع بدور أكبر في المنطقة العربية خاصة مع الدور البارز لها في البحرين ومساعيها لتأمين انتقال سلمي للسلطة في اليمن، في حين جاءت إيران في المرتبة الثالثة كمصدر للخطر على الدول العربية بعد كل من إسرائيل والولايات المتحدة لاسيما مع الغضب الشعبي السوري تجاه الدعم الإيراني لنظام بشار الأسد، وفقاً لمؤشر قياس الرأي العام العربي 2011" في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بالدوحة.[3]

أثّر الموقف الإيراني الممزوج بالطائفية والمتباين من حيث مسار الثورات العربية سلبا على إيران سواء على المستوى السياسي أو على نموذجها الذي تسعى لتعميمه في المنطقة، لأنها تقدم نفسها منذ عام 1979 كداعم للمستضعفين ضد الظلم والطغيان في كل مكان، وعنوانًا للثورة على الاستبداد، وداعية للوحدة الإسلامية المتعدية للحواجز الطائفية، الشيء الذي كان مصدراً أساسيا من مصادر قوتها الناعمة في المجالين العربي والإسلامي، لذلك خسارتها كانت كبيرة بعد أن انكشفت حقيقة مواقفها من الثورات العربية وتراجع التأييد الشعبي العربي لها.[4]

أفقد تراجع النموذج الإيراني في الساحة العربية إيران القدرة على استخدام قوتها الناعمة التي لطالما وظفتها في سياستها تجاه المنطقة العربية منذ 1979، وهي القوة التي استمدتها من النظرة العربية إليها على أنها نموذج ثوري ضد الظلم الداخلي والتسلط الخارجي المتمثل في الغرب والكيان الصهيوني [5]،لأن سعي إيران منذ 1979 إلى لعب دور إقليمي مهيمن في المنطقة العربية لم يعتمد فقط على القدرات العسكرية أو الاقتصادية أو البشرية وإنما أيضا على استثمار موقف الشعوب العربية المحبطة من الاستبداد الداخلي

---

(1) محجوب الزويري،**مرجع سابق**.

(2) محمد ناصر شحاتة **مرجع سابق**. ص 419.

(3) ـــــ ، **المؤشر العربي 2011** .المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، الدوحة 1 مارس 2012، ص 69.

(4) محمد ناصر شحاتة، **مرجع سابق**، ص 420.

(5) محجوب الزويري، **إيران و الربيع العربي: الفرص و التهديدات و التنافس على التأثير الإقليمي**. مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 16-12-2012.

والسيطرة الخارجية، لأنها منذ عهد الشاه كانت حريصة على أن يكون هناك اعتراف شعبي بشرعية دورها ومكانتها الإقليمية التي تستمدها من الجمع بين القوة الصلبة والقوة الناعمة في النموذج السياسي الإيراني، ومبادئ علاقاتها الخارجية التي ترفع شعارات الجهاد والاستقلال ودعم كفاح الشعوب المستضعفة، وبالموازاة مع التراجع الإيراني صعدت قوة تركيا بشكل ملحوظ لأن نموذجها كان الخيار الأكثر قبولا لمرحلة ما بعد الثورة، ليس فقط من قبل الإسلاميين بل حتى من قبل الغرب [1]،كونها تمثل نموذجا عن الإسلام المعتدل في المنطقة.

خسرت إيران جراء مواقفها المتباينة من الثورات العربية أوراق عدّة كانت تعول عليها في تنفيذ مشروعها في المنطقة العربية والإسلامية تمثلت أهمها في:

سحب ورقة المطالب الشعبية في العالم العربي: إذ لم يعد هناك معنى لوقوف إيران وراء مظالم الشعوب ولا لكونها الدولة الحامية لحقوقهم وحرياتهم لأنها أول من انتهك هذه الحريات بقمعها لحرية شعبها ومطالبه، إضافة إلى أن الشعوب العربية تمكنت ولو بنسبة ضئيلة من تحقيق حرياتها بعيدا عن أي نموذج أو مظلة فكرية أو مذهبية، هذا عدا سقوط النظام الإيراني في فخ المطالب الفئوية الشيعية.

سحب ورقة فلسطين: مع صعود التيار الإسلامي في الدول العربية وتبنيه للقضية الفلسطينية من منطلق عقائدي لا سياسي، خسرت إيران الورقة الفلسطينية التي استخدمتها منذ زمن بعيد لاستمالة دعم وتعاطف الشعوب العربية خاصة تلك التي تنتمي لأنظمة حكم خائنة للقضايا القومية.

الفشل في إقامة الوحدة الإسلامية: كشفت سياسات النظام الإيراني المتباينة من الثورات العربية خاصة ثنائية البحرين – سوريا عن قناع الوحدة الإسلامية الذي لطالما اصطف خلفه المشروع الإيراني، لأن الحديث عن الشعوب منفصلة عن أنظمتها لا تكون معه أي وحدة ولو حتى في أدنى مستوياتها، كما أن تحول السياسة الإيرانية من السلمية في تنفيذ مشروعها إلى القمع والتحريض كشف عن حقيقة هذه الوحدة[2]، حتى على المستوى الداخلي.

---

[1] محمد ناصر شحاتة، **مرجع سابق**، ص ص 420- 421.

[2] صباح الموسوي و آخرون، **مرجع سابق**. ص ص 163- 164.

ثانيا:صعود إسلامي سني لا يخدم المصالح الإيرانية

على الرغم من أن إيران نظرت إلى صعود الإسلاميين في ضوء الثورات العربية على أنه يصب في مصلحتها، حيث ادعت على لسان المرشد الأعلى "علي خامنئي" أن "الثورات العربية تستلهم روح ونموذج الثورة الإسلامية في إيران وبالتالي هي استمرار لها"، إلا أن صعود الإسلاميين لم يكن يخدم مصلحة إيران لعدة أسباب:

- أن التيارات الإسلامية التي شاركت في الثورات وبرزت على ساحة الفعل السياسي بعدها، رفضت الادعاء الإيراني وأكدت صراحة أنها لا تتبنى النموذج الإيراني وإنما تتبع صيغا وطنية غير أيديولوجية أو دينية للسلطة والحكم [1]، حيث قال راشد الغنوشي زعيم حركة "النهضة الإسلامية في تونس" أنه ليس الخميني وتونس ليست إيران"، فيما قالت حركة "الإخوان المسلمين" المصرية أن "الثورة المصرية ثورة شعبية مصرية خالصة، ولا يستطيع أحد أن ينسب الفضل لنفسه في القيام بها"[2] وهو ما نادت به الشعوب العربية في شعاراتها حيث هتفت "لا حزب الله ولا إيران" خاصة في ثورة الشعب السوري.
- صعود التيار السلفي المتشدد في بعض الدول العربية خاصة مصر، وهو تيار متحفظ تجاه إيران والشيعة بشكل عام.
- أن تيار الإخوان المسلمين الذي برز فيه مسار الثورة العربية أقرب إلى تركيا منه إلى إيران، إضافة إلى أن موقف إيران الطائفي من الثورات العربية وتأييدها نظام بشار الأسد في سوريا في مواجهة الثورة الشعبية عليه، قد أدى إلى توتر العلاقة بينها وبين تيار الإخوان المسلمين في العالم العربي، حيث تربط قيادات إخوانية عديدة موضوع عودة العلاقات مع إيران بموقف هذه الأخيرة من الثورة السورية خاصة في مصر[3]، هذا وقد أثار الحوار الذي انطلق بين الإخوان المسلمين والولايات المتحدة الأمريكية بعد الثورات العربية، المخاوف داخل إيران من تعرضها للعزلة الإقليمية، كما خاب أملها من قطع العلاقات بين الإخوان وأمريكا وإسرائيل خاصة مع العلم أن المعابر مع غزة لم تفتح بالكامل، واتفاقية كامب دافيد لا تزال قائمة، والأهم من ذلك هو تحالف السلفيين مع الإخوان ما يعني تقاربا مصريا سعوديا، وهو ما لا يصب في مصلحة طهران وبالتالي إن بدى الملف السوري حاسما في موضوع العلاقات بين مصر وإيران إلا أنه لا يصل لأهمية قلق إيران من نموذج جديد قريب من الرياض ومدعوم من واشنطن.

---

(1) محمد ناصر شحاتة، **مرجع سابق**. ص 421.

(2) محمد ناجي عباس، **مرجع سابق.**

(3) فرح الزمان أبو شعير، **محددات الموقف الإيراني من مصر بعد الثورة**، مركز الجزيرة للدراسات، 8 جانفي 2013، من الموقع: http/www.aljazeera.net ، تاريخ النشر : جانفي، 2013 .

- أن صعود الإسلاميين في المنطقة العربية كان صعودا للإسلاميين السنة، وهو ما يصب في مصلحة المشروع الشيعي الإيراني، وقد تحدّث البعض عن "ربيع السنّة" في المنطقة في مقابل الحملة على الشيعة في البحرين وسوريا والسعودية[1].

كما أن عودة الاختلاف الطائفي السني – الشيعي أثّر بشكل كبير على العلاقات الإيرانية العربية خاصة منها دول مجلس التعاون الخليجي، بسبب:

- تشويه صورة المطالب الإصلاحية ولبسها ثوبا طائفيا من طرف بعض دول مجلس التعاون الخليجي في سبيل مواجهتها والقضاء عليها، واتهام إيران بأنها مصدرها وأنها تحاول التدخل في الشؤون الداخلية في سبيل إحداث فتنة طائفية، الشيء الذي ينطبق على البحرين والسعودية بالأساس.
- لعبت دول مجلس التعاون على الورقة الطائفية في صراعها مع إيران في ظل الثورات العربية، حيث وقفت في الصف المضاد للشيعة سواء في البحرين أو في سوريا[2].
- اتهام بعض الثورات العربية بكونها سببا في إيقاظ وتأجيج الانقسامات الطائفية التي كانت غائبة وشبه زائلة.
- الزاوية الطائفية- السياسية التي تم النظر منها إلى الأبعاد الاستراتيجية للثورات العربية، حيث اعتبرت هذه الثورات فرصة لتوجيه ضربة إلى الهلال الشيعي، حتى أن البعض تحدث عن أقول الهلال الشيعي.[3]

شكلت عودة الاحتقان الطائفي عاملا مؤثرا في المواقف والتفاعلات السياسية في مسار العلاقات بين إيران والدول العربية وأساسا بينها وبين دول مجلس التعاون الخليجي بعد الثورات العربية، حيث فرض ضغوطات قوية على سياسات طهران في المنطقة، لأنه وضعها في موضع اتهام وضيّق هامش المناورة أمامها.

أنتج التصوير الإيراني للثورات العربية خاصة في دولة البحرين على أنها مواجهة بين أغلبية شيعية محرومة من حقوقها السياسية والاقتصادية وبين أقلية سنية تسيطر على مقاليد الحكم، مما أنتج رؤية عربية جديدة تجاه إيران وتداعيات سلبية غير مسبوقة على مصالحها خاصة من طرف دول مجلس التعاون الخليجي، حيث دفعها إلى التخلي عن سياستها القائمة على أن الوسيلة المثلى للتعامل مع إيران هي احتواءها من خلال الدخول في شراكات أمنية واقتصادية متعددة معها، بل والتلويح بإمكانية الدخول في مواجهة معها إذا اقتضت الحاجة ذلك، وهو ما عكسه تصريح أحد وزراء خارجية المجلس الذي قال:

---

[1] محمد ناصر شحاتة، **مرجع سابق**، ص 421.
[2] راسم عبيدات، **فتن طائفية و فوضى خلافة،...؟؟؟**. الحوار المتمدن، العدد 3359، 2011/5/8.
[3] محمد ناصر شحاتة، **مرجع سابق**. ص 423.

"دول المجلس لن تسمح بتحول البحرين إلى لبنان آخر، وإنها مستعدة للدخول في حرب مع إيران، وحتى مع العراق لحماية البحرين"[1] .

مما سبق يمكن القول أن الوقف الإيراني من التطورات الثورية في سوريا والبحرين دفع بصورة إيران إلى مربع لطالما حاولت النأي بنفسها عنه، وهو مربع الدولة الطائفية ذلك أن أي محاولة لتفسير هذا الموقف تسوق المحلل إلى البعد المذهبي.

ثالثــا: الوحدة النسبية في الموقف الخليجي تجاه إيران

دفع إحساس الكثير من الأنظمة الخليجية بالخطر في ظل الثورات العربية إلى التوحد النسبي ضد إيران وتضييق مساحة التباين في تعاملها معها، خاصة ما تعلق بدور إيران في تأجيج التوترات الداخلية من خلال علاقتها مع الشيعة داخل هذه الدول، حيث اتفقت هذه الأخيرة على رفض موقف إيران تجاه الأزمة في البحرين، ووافقت كل من سلطنة عمان وقطر اللتين تتبنيان سياسة مختلفة تجاه إيران عن بقية دول المجلس لاسيما السعودية، على إرسال قوات "درع الجزيرة" إلى البحرين وقد كانت المرة الأولى التي تقود فيها السعودية قطر وسلطنة عمان في تحرك من هذا النوع، كما اتفقت هذه الدول على التوجه إلى الأمم المتحدة للتعبير عن رفضها التدخل الإيراني في شؤونها الداخلية وتهديد أمنها الوطني.[2]

غدت بعض أنظمة الحكم في الدول الصغيرة في مجلس التعاون الخليجي أقل خوفا من الهيمنة السعودية وأكثر استعدادا للتنسيق مع الرياض وطلب مساعدتها أو حتى أن تكون تحت قيادتها، خاصة في ظل القلق من المد الثوري وعدم الثقة في دعم الولايات المتحدة و كذا الخوف من التدخلات الإيرانية في شؤونها.[3]

هدّد الاتفاق النسبي في موقف دول مجلس التعاون الخليجي تجاه إيران في ظل الثورات العربية رغم اختلافها في طبيعة النظرة إلى هذه الثورات، هدّد استراتيجية "تشتيت الضغط" التي اتبعتها طهران في سياساتها الخارجية تجاه هذه الدول والعالم بشكل عام منذ انتهاء الحرب العراقية الإيرانية عام 1988، والتي كانت تعتمد فيها بشكل أساسي على التباينات بين دول المجلس في سياستها تجاهها، حيث أصبحت إيران تجد صعوبة في اللعب على هذه التباينات ، كما كان يحدث في الماضي.[4]

---

[1] محمد عباس ناجي، **مرجع سابق**.

[2] محمد ناصر شحاتة، **مرجع سابق**، ص 414.

[3] محمد السعيد إدريس، **آفاق تطوير علاقات مصر و إيران و تحديات الأزمة الخليجية**، مختارات إيرانية، العدد 129، أفريل 2011، ص ص 4-5.

[4] أحمد ياسين عبد الفتاح، **الربيع العربي و خيارات إيران الاستراتيجية**. تحليلات سياسية، مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية، أوت 2011.

رابعــا: التنافس الإقليمي الإيراني التركي

زادت نظرة الطائفية الإيرانية للخلاف الإيراني التركي حول الثورة السورية من حدته، الشيء الذي برز من خلال تصريح التيار المحافظ على الأمر بالقول:

"إن في تقدير أوغلو، فإن غالبية الشعب السوري هم من السنة يكرهون بشار العلوي ويطالبون بإسقاطه و تنحيه عن السلطة"،

هذا وقد هاجمت إيران بشدة قرار تركيا المؤيد لنشر رادارات الدرع الصاروخي للناتو على أراضيها واعتبرته تهديدا لأمنها القومي، فضلا عن تأييدها لإرسال مجلس التعاون الخليجي لقوات درع الجزيرة إلى البحرين في مارس 2011، الأمر الذي وضع تركيا في الاتجاه الآخر للمواقف الإيرانية خاصة حول الثورة في سوريا.[1]

ترجم الخلاف التركي الإيراني إلى توتر إقليمي بين أنقرة وطهران في المنطقة العربية عامة، حيث سعى كل طرف إلى استثمار التغيرات التي تشهدها المنطقة لصالحه حيث تعاملت تركيا مع الثورات العربية انطلاقا من ثلاث محاور مهمة هي:

- النظر إلى الثورات على أنها فرصة ذهبية لوضع تركيا في مركز الثقل، حيث تصبح بمثابة ميزان القوى في المنطقة، وقد تخوف الغرب من ذلك فعلا، فقد نشرت صحيفة لوموند الفرنسية مقالا بعنوان: " هل نحن على وشك أن نخسر أمام تركيا؟"، وترامت في أذهان الساسة الغرب عبارة "العثمانيين الجدد"، ما يعني تحريك تركيا للعرب من خلال استخدامهم العاطفة الإسلامية التي توحد بين القوميتين العربية والتركية في قلوب الشعوب العربية والتركية.
- التعامل بحذر مع التحرك الثوري العربي نظراً لوضعها الجيو سياسي الحساس في المنطقة، لذلك اختارت سياسة حماية الوضع الراهن ومراقبته، وعدم التورط في مشاكل سياسية مع دول الجوار متبعة في ذلك " سياسة تصفير المشاكل"، لذا فضلت تركيا أن تحافظ على علاقاتها مع الأنظمة العربية، وفي الوقت ذاته أظهرت نوعا من التصدي لعنف تلك الأنظمة تجاه شعوبها.
- الاستفادة من الوضع العربي الجديد للظهور بمظهر الطرف الذي له الفضل على الثورات العربية، مما يعود عليها بمكاسب سياسية واقتصادية قد لا تحققها طيلة سنوات لو لم يكن مثل هذا الوضع قائما، لذا اشتغلت بنقل النموذج التركي إلى بعض الدول العربية خاصة مصر، ليس من قبيل رعاية المصالح الداخلية فحسب بل أيضا انطلاقا

[1] محمد ناصر شحاتة، **مرجع سابق**. ص ص 416-417.

من شعورها بضرورة تمثيل منطقة الشرق الأوسط الشيء الذي سرّع من تحركاتها في المنطقة.[1]

انطلاقا من هذه النقاط قرر الساسة الأتراك ضرورة المساهمة الفعالة في الثورات العربية، واعتبارها السبيل لأن تلعب تركيا دور مهم في منطقة الشرق الأوسط.

برز الدور التركي المنافس لإيران في المنطقة العربية في ظل الثورات العربية من خلال سياستها تجاه هذه الأخيرة، حيث ركز الساسة الأتراك على كسب الشارع العربي إلى صفهم وهو ما قام به "طيب رجب أر دوغان" خلال زياراته للدول العربية حيث ركز على رغبة الشارع العربي المسلم في تأييد القضية الفلسطينية من أجل كسب تأييد الشارع الإسلامي العريض، ومنه تنال تركيا تأييدا هائلا من الشعوب الإسلامية التي تناضل من أجل تغيير الأنظمة القديمة واستبدال نظام ذي مرجعية إسلامية بتلك الأنظمة البالية، ما يجعل من التجربة التركية مثالا قويا وناجحا يحتذى به ويعزز حظوظ النموذج التركي في دول المنطقة خاصة القوية منها مثل مصر ذات الموقع الاستراتيجي الحساس، حيث تعد حسب خطاب "أوردوغان" بوابة تركيا إلى إفريقيا في حين تمثل تركيا بوابة مصر إلى أوروبا و القوقاز

في إطار التنافس التركي الإيراني، تدخلت تركيا في الثورة اليمنية وسعت إلى ملء الفراغ السياسي في المنطقة من خلال سياسات داعمة بشكل سلمي ومشروع خاصة في ظل تخوفها من التدخل الإيراني العسكري لحماية الشيعة، والتدخل الغربي في اليمن بحجة وجود عناصر تنتمي للقاعدة، وحفاظا على حقوق المواطن العربي المسلم انطلاقا من مبدأ حرية التعبير الذي تنادي به تركيا تدخلت في سوريا للضغط على بشار الأسد من أجل وقف العنف المفرط تجاه الشعب في سبيل منع أي تدخل عسكري غربي و لو بوتيرة بطيئة.[2]

عل الرغم من أن تركيا في خلافها مع إيران كانت قريبة نسبيا من مواقف دول مجلس التعاون الخليجي، فيما يتعلق بالعديد من التطورات الخاصة بالثورات كالثورة في ليبيا وفي سوريا وحتى الاحتجاجات في البحرين، إلا أن هذا لم يؤد إلى النظر إليها من قبل هذه الدول كطرف موازي لإيران في معادلة القوى في المنطقة بسبب:

- أن تركيا إلى جانب الحركة الثورية العربية بشكل عام، الشيء الذي زاد من قلق دول مجلس التعاون خاصة السعودية.
- أن تركيا مثلها مثل إيران عملت على استثمار حالة السيولة الإقليمية التي أحدثتها الثورات العربية لصالحها ولصالح تعزيز حضورها الإقليمي في المنطقة وزيادة أهميتها

[1] بولنت أراس و آخرون، **التحول التركي تجاه المنطقة العربية**. مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، 2012، ص ص 44-45.
[2] **نفس المرجع السابق**، ص ص 46-52.

بالنسبة للعرب، الأمر الذي قوبل بتحفظ خليجي، لأن موقف تركيا الداعم للثورات العربية حسبها تعدى حدود الديمقراطية ومحاربة الاستبداد إلى خدمة أهداف إقليمية تركية وطموحات عثمانية، وتكشف حالة مصر بوضوح عن أبعاد الصراع التركي – السعودي – الإيراني في المنطقة بعد الثورات، حيث تنافست الدول الثلاث على مصر سواء من خلال الدعم المالي والإعلامي أو من خلال تقديم النموذج السياسي.[1]

إضافة لما سبق ذكره، فقد أحدثت الثورات العربية عدة تصدعات في المشروع الإيراني، خاصة مع السياسة المتناقضة التي اتبعتها إيران تجاهها حيث:

- ازداد الوعي النسبي عند الشعوب والجماهير العربية بمدى فساد الشيعة و انحرافهم.
- تهاوي المشروع الإيراني جراء اندلاع الثورة السورية، مما تشكله سوريا من أهمية جيو ستراتيجية قصوى لإيران.
- زيادة العداء لإيران في عدة دول سنية، جراء انكشاف دورها التخريبي في العراق والبحرين و سوريا.

[1] محمد ناصر شحاتة، **مرجع سابق**. ص 417.

المبحث الثالث: التداعيات العالمية للموقف الإيراني من الثورات العربية

نتج عن سياسة طهران المتناقضة من التغيرات الحاصلة في الساحة العربية عدة انعكاسات وتداعيات، ولم تبق هذه الأخيرة محصورة في المجال الداخلي الإقليمي لإيران و إنما امتدت إلى المستوى العالمي، أين تقاطعت أبعاد المواقف الإيرانية من الثورات العربية مع مشاريع واستراتيجيات القوى الكبرى في المنطقة العربية والإسلامية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية.

أولا: تصاعد التركيز الأمريكي على "الخطر الإيراني"

على الرغم من أن قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على توجيه أحداث المنطقة العربية في ظل الثورات التي شهدتها قد تراجعت بشكل ملموس لصالح أدوار قوى أخرى خاصة بعض الدول الأوروبية مثل فرنسا وبريطانيا ومنظمة حلف الناتو، وقد برز هذا التراجع من خلال أكثر من مؤشر **أولها** الدور الأمريكي غير الأساسي في عملية حلف الناتو "لإسقاط معمر القذافي في ليبيا، **ثانيها** الانسحاب العسكري من العراق نهاية 2011، حيث تم النظر إلى هذا الانسحاب تحديدا على أنه مكافأة لإيران، **وثالث** مؤشر أنه في ظل الثورات وتصاعد الدور الشعبي في توجيه التفاعلات السياسية، فإن شعوب الدول التي شهدت تحولات ثورية أصبحت أقل استعدادا للسماح بالهيمنة الأمريكية على سياساتها.[1]

إلا أن هذا التراجع النسبي للتأثير الأمريكي لم يكن يعني تراجعا للضغوط الأمريكية على إيران، بل بالعكس حيث أدى تراجع قدرة واشنطن على التحرك على أكثر من جبهة في الشرق الأوسط، إلى التركيز أكثر على ما رأت أنه الخطر الأكبر على مصالحها و مصالح حلفائها في المنطقة في ظل الثورات العربية، وهو إيران خاصة مع محاولاتها المستمرة لاستغلال هذه الأخيرة وتوظيفها تعزيزا لدورها في المنطقة حتى أن البعض ذهب للقول بأن موقف الولايات المتحدة من هذه الثورات تأثر في المقام الأول بمدى تأثيرها على الهدف الأمريكي الخاص باحتواء طهران وضرب نفوذها الإقليمي.[2]

أشار عضو مؤسسة كارنجي للسلام الدولي "مايكل ماكوفسكي" في أفريل 2011، إلى أن ما تحتاجه الولايات المتحدة الأمريكية في هذه اللحظة هو تحديد الأهداف ضمن الأولويات والسعي إلى تحقيقها على حساب القضايا الأقل أهمية، ومن هذا المنطلق حدد "ماكوفسكي" مصالح الولايات المتحدة في المنطقة في: ضمان التدفق الآمن للنفط، وضمان أمن إسرائيل، وإضعاف الإسلام المتطرف والإرهاب، معتبرا أن تهديدا وحيدا يمكن أن يهدد المصالح الثلاث أكثر من غيره وهو **إيران نووية**، هذا وقد عبر روبرت ساتلوف مدير

---

[1] عصام عبد الشافي، **العامل الدولي: تراجع الدور الأمريكي في البيئة الاستراتيجية الجديدة**. السياسة الدولية، العدد 186، أكتوبر 2011، ص ص 90-97.

[2] محمد ناصر شحاتة، **مرجع سابق**. ص 427.

معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى عن نفس التوجه، حيث قال أن القضية الملحة في شأن سوريا ليست في إمكان نجاح السوريين في إسقاط نظام بشار الأسد أو نجاح للنظام في البقاء وعدم السقوط، بل هي في توجيه ضربة مؤلمة إلى المحور المعادي للغرب و الديمقراطية والسلام الذي يمر عبر دمشق لتغيير النتائج الاستراتيجية للمواجهة مع إيران.[1]

أدى قلق واشنطن تجاه محاولة إيران استغلال التغيرات التي أحدثتها الثورات العربية لممارسة الضغط على دول مجلس التعاون الخليجي، إلى مزيد من الاهتمام بالانخراط في أمن الخليج و تقديم الدعم للحلفاء الخليجيين للتصدي للخطر الإيراني، ولعل صفقة الأسلحة التي تم توقيعها في نهاية ديسمبر 2011 بين الولايات المتحدة والسعودية بقيمة 29,4 مليار دولار لبيع الرياض 84 طائرة مقاتلة من طراز " f15" والتي تم النظر إليها على أنها من أهم صفقات السلاح التي تعقدها واشنطن مع دولة أجنبية، تؤكد على المعنى السابق بوضوح، حيث اعتبرت رسالة أمريكية قوية إلى إيران مفادها أن واشنطن متمسكة بأمن الخليج.

على الرغم من أن هذه الصفقة جاءت ضمن صفقة أكبر كان قد تم الاتفاق عليها في أكتوبر 2015 بقيمة 60 مليار دولار، أي قبل اندلاع الثورات العربية إلا أن توقيت الإعلان عنها وما صاحبه من تصريحات أمريكية أكد على أن إيران هي المستهدفة، وأن التوتر بين الولايات المتحدة والسعودية وبين إيران في ضوء الخلافات على الثورات العربية هو الذي دفعها إلى الإقدام على إتمام صفقة الطائرات، الأمر الذي أكده مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية للشؤون السياسية والعسكرية معلقا على الصفقة بالقول: " أن هناك مخاطر عدة في الشرق الأوسط، ومن الواضح أن أحد المخاطر التي يواجهها السعوديون ودول أخرى في المنطقة هي إيران " وقد عبرت استراتيجية الدفاع الأمريكية الجديدة التي تم إعلانها في جانفي 2012 بعنوان " تعزيز استدامة قيادة الولايات المتحدة للعالم: أولويات دفاع القرن الواحد والعشرين"، عن مدى الاهتمام الذي تعطيه الولايات المتحدة لمواجهة إيران في الخليج، حيث أشارت أن "السياسة الأمريكية ستشدد على أمن الخليج بالتعاون مع دول مجلس التعاون الخليجي حيثما يكون مناسبا لمنع إيران من تطوير قدراتها النووية العسكرية والتصدي لسياساتها المزعزعة للاستقرار في المنطقة".[2]

---

[1] حسام محمد مطر، **هاجس أمريكا الأكبر في الربيع العربي: إيران**. المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، الدوحة ، 2011.

[2] محمد ناصر شحاتة، **مرجع السابق**. ص 428.

ثانيا: زيادة التصعيد ضد البرنامج النووي الإيراني

على الرغم من أن التصعيد ضد البرنامج النووي الإيراني كان سمة أساسية لسياسة الولايات المتحدة وإسرائيل والغرب تجاه إيران قبل الثورات العربية، إلا أن هذا التصعيد اتخذ أبعادا أكثر شدة بعد الثورة انطلاقا من ثلاث عناصر:

أولا: القلق الغربي والإسرائيلي حيال استغلال طهران انشغال العالم بمتابعة تطورات الثورات العربية لإحداث نقلة كبيرة في قدراتها النووية، فصحيح أن إيران تمكنت من توجيه اهتمام المجتمع الدولي بعيداً عن ملفها النووي وعملت على زيادة مخزونها من اليورانيوم المخصب، لكن الأمر لم يكن بالهيّن عليها خاصة مع اشتداد الضغط الغربي عليها ومحاولات تعطيل البرنامج من طرف الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ثانيا: زيادة التهديدات الإسرائيلية بالاستهداف العسكري للبرنامج النووي الإيراني، في ظل قلقها من أن يصب صعود الإسلاميين العرب في ظل الثورات العربية، في صالح إيران و مخاوفها من تراجع الانسجام بينها و بين الولايات المتحدة في النظر إلى أحداث و تطورات المنطقة خاصة حول البرنامج النووي الإيراني، حيث يرى البعض أن في السماح للسفن الحربية الإيرانية بالمرور في قناة السويس دليل على تغير سياسة النظام المصري، إذ كانت القناة تشكل رمزا لإيصال رسالة ردع إلى إيران عن طريق عبور السفن الحربية الإسرائيلية إلى البحر الأحمر، أما بعد رحيل "مبارك" تقوم قناة السويس بنفس المهمة لكن في الاتجاه المعاكس، فعبور السفن الإيرانية القناة في طريقها إلى الموانئ السورية، دليل على تحول التوازن في القوى الإقليمية، إضافة إلى أن مصر بدأت في الإيحاء و التعبير بأنها لم تعد ملتزمة بالتحالف الاستراتيجي مع إسرائيل في مواجهة إيران مثلما كان الوضع في السابق، بل و إنها مستعدة لعقد الصفقات مع إيران، تماما كما فعلت تركيا في السنوات السابقة، و أكثر من هذا تتخوف إسرائيل من تحول مصر إلى دولة مواجهة،[1] و انطلاقا من هذه المخاوف الإسرائيلية صعدت الأخيرة من أسلوب التعامل مع إيران المستوى التهديد بضرب المنشآت النووية لها.

ثـالثـا: زيادة تشدد دول مجلس التعاون الخليجي ضد طموحات إيران النووية، لذلك حينما هددت إسرائيل في نوفمبر 2011 بأنها قد تتجه إلى استخدام القوة العسكرية ضد البرنامج النووي الإيراني، أشارت مجموعة من التقارير إلى أن هذه التهديدات قد لقيت "ترحيبا هادئا" من قبل دول مجلس التعاون الخليجي،[2] و بشكل غير مباشر هددت السعودية بامتلاك السلاح النووي رداً على طموحات إيران النووية، وهو ما أشار إليه الرئيس السابق

---

[1] عدنان هياجنة و آخرون، **الموقف الاستراتيجي الأمريكي والإسرائيلي من التحولات السياسية في المنطقة العربية**. مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، 2011، ص 40.

[2] محمد ناصر شحاتة، **مرجع سابق**. ص 431.

لجهاز الاستخبارات السعودي تركي الفيصل خلا مؤتمر "الخليج والعالم" في ديسمبر 2011، حيث قال "أن فشل العالم في إقناع إيران وإسرائيل بالتخلي عن السلاح النووي سوف يدفع بالسعودية للتفكير في امتلاكه"،[1] بالرغم من أن ما طرحه تركي الفيصل لم يكن الأمر الجديد حيث سبق الحديث عن إمكانية حصول السعودية على السلاح النووي من باكستان، إلا أن هذا التصريح من حيث توقيته و الحديث عن الخيار النووي بشكل علني فيه، كان ينطوي على رسالة سعودية موجهة للغرب مفادها أن الرياض سوف تفتح سباقا عسكريا نوويا في المنطقة إذ لم يتم التحرك ضد نووي إيران،[2] و قد استمرت السعودية في التأكيد على موقفها من الملف النووي الإيراني حيث صرحت على لسان "تركي الفيصل" في 16 مارس 2015 أن التوصل لاتفاق مع إيران بشأن برنامجها النووي قد يدفع دولا أخرى في المنطقة لبدء تطوير وقود ذري، و السعودية من بين هذه الدول حيث أنها ستسعى للحصول على الحق نفسه، و في سبيل هذا وقعت اتفاق للتعاون النووي مع كوريا الجنوبية يشمل خطة لدراسة إمكانية بناء مفاعلين نوويين في المملكة، كما وقعت كذلك اتفاقيات للتعاون النووي مع الصين و فرنسا و الأرجنتين، و لها نية كذلك في بناء 16 مفاعلا نوويا خلال السنوات العشرين القادمة.[3]

مما سبق يمكن القول أن تداعيات الاستغلال الإيراني لظرف الثورات العربية للعمل على تطوير برنامجها النووي، كانت سلبية ومؤثرة على المحيط الإقليمي حيث أنها فتحت الباب أمام طموحات الدول النووية و زادت من احتمال بروز سباق نووي في المنطقة.

ثالثا: زيادة أهمية إيران في الاستراتيجية الروسية والصينية في المنطقة

وصلت تأثيرات الثورات و لاحتجاجات العربية إلى قوى كبرى للولايات المتحدة الأمريكية و الدول الأوروبية، حيث أدت إلى قلق كل من موسكو و بيكين على نفوذهما و مصالحها في المنطقة، خاصة أن هذه المصالح تعرضت للضرر في ليبيا بعد سقوط معمر القذافي كما أتاحت موجة الثورات مجالاً واسعاً للتدخل الغربي في شؤون المنطقة بقوة على حساب الحضور الروسي – الصيني، حيث نظر البلدان إلى تدخل حلف الناتو في ليبيا لإسقاط القذافي على أنه جاء ضمن استراتيجية أمريكية أوروبية لأضعاف دورهما في العالم العربي و الشرق الأوسط بشكل عام و استهداف حلفائهما مثل ليبيا و إيران و سوريا، و هذا

---

(1) تركي الفيصل، **الإصلاح واجب لتحصين الداخل الخليجي...و الأهمية الإستراتيجية للمنطقة ليست حصانة من التقلبات**. شؤون دولية، العدد 15870، 6 ديسمبر من الموقع الإلكتروني :
www.alriyadh.com/689060.20/04/2016

(2) محمد ناصر شحاتة، **مرجع سابق**، ص 432.

(3) تركي الفيصل، **الاتفاق مع إيران سيشعل سباقا نوويا بالمنطقة و السعودية و غيرها ستسعى للحصول على الحق نفسه العدو الآن "الدولة الإسلامية" و بشار الأسد**، من الموقع الإلكتروني:
www.alriyadh.com/?p=231185.20/04/2013

زاد من الأهمية الاستراتيجية لإيران في سياسة كل من موسكو و بكين تجاه الشرق الأوسط، و من ثم اتخاذ مواقف ضد دعوات استهدافها عسكريا أو عقابها اقتصاديا.[1]

على المستوى الروسي، تم النظر إلى الثورات العربية على أنها تهديد لأمن روسيا و مصالحها في منطقة الشرق الأوسط، بالنظر إلى أن هذه الثورات، بما انطوت عليه في صعود كبير للتيار الإسلامي الديني، أثارت قلق موسكو من أن تمثل دعماً للإسلاميين المناوئين لها داخل الأراضي الروسية و ترتب ضغوطا على تعاملها معهم، حتى أن رؤى روسية ذهبت إلى القول بأن الثورات العربية " ما هي إلا مؤامرة بين الغرب والقوى الإسلامية العربية لإزاحة الأنظمة القائمة في المنطقة".[2] و دعمت الثورات من واقع التراجع في الحضور الروسي في منطقة الشرق الأوسط، بالنظر إلى أن روسيا لا تقدم نموذجاً سياسيا يمكن الاقتداء به في الدول التي قامت بها الثورات مقارنة بالولايات المتحدة و الغرب، خاصة أن كل من روسيا والصين لا تهتمان في علاقاتها مع الدول العربية إلا بالمصالح، و بما أن الثورات العربية أثارت في جوهرها قضايا الديمقراطية و حقوق الإنسان فإنها قالت من قدرة روسيا على الحفاظ على دورها و مكانتها في المنطقة، كما أن تصاعد الدور الإقليمي لتركيا كان ينطوي على الإضرار بمصالح روسيا بالنظر إلى خلافتهما التاريخية.[3]

أما على المستوى الصيني، فإن الصين رأت أن مصالحها في المنطقة تعرضت للضرر جزاء الثورات العربية خاصة في ليبيا، كما تخوفت من انتقال عدوى الثورات لداخلها، و رأت أن ثمة تحالف بين الغرب و التيار الإسلامي يهدد مصالحها و طموحاتها.

انطلاقا مما سبق لجأت كل من روسيا و الصين إلى اتخاذ مواقف أكثر شدة مما سبق في دعم النظام الإيراني في مواجهة الضغط الغربي والأمريكي على برنامجها النووي، ودعم سوريا في مواجهة الثورة الداخلية ضد نظام بشار الأسد، حيث رأت روسيا أساساً أن المد الثوري العربي يخل بتوازن القوى في المنطقة بما لا يخدم حلفاءها خاصة إيران، الأمر الذي دفعها إلى مساندة النظامان و دعمهما، ولذلك فإنه بعد صدور تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية في نوفمبر 2011 و الذي تحدث عن أبعاد عسكرية للبرنامج النووي الإيراني، رفضت كل من روسيا و الصين أي حديث عن خيار عسكري وعارضتا معاقبة طهران من خلال مجلس الأمن، مما دفع الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي إلى اللجوء إلى العقوبات الأحادية، حيث أكد وزير الخارجية الروسي أن العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على إيران "غير مقبولة و مخالفة للقانون الدولي". الأمر الذي

---

[1] محمد ناصر شحاتة، **مرجع سابق**، ص 429.

[2] باسم راشد، **الاقتراب الحذر.. هل يعيق الصعود الروسي نجاح الثورات العربية؟** السياسة الدولية، للعدد 190، أكتوبر 2012.

[3] محمد ناصر شحاتة، **مرجع سابق**، ص 430.

أكدت عليه الصين أيضا مشيرة إلى أن العقوبات على إيران ستتفاقم الوضع و لن تحل أزمة البرنامج النووي.

زادت أهمية إيران في استراتيجية روسيا تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل الثورات العربية، انطلاقا من عودة المخاوف الروسية تجاه السعودية و علاقتها ببعض القوى الإسلامية الراديكالية، وهي المخاوف التي كانت قد هدأت بعد التقارب بين الرياض و موسكو عام 2003 إثر إعلان السعودية عن تأييدها للحل الروسي في الشيشان، حيث رأت موسكو أن السعودية تحاول استغلال الثورات لبناء تخالف مع القوى الإسلامية السلفية في المنطقة وإقامة نظام إسلامي سُني في سوريا، بما يعنيه ذلك من تهديد لأمن روسيا و مصالحها في المنطقة،[1] كما تعتبر روسيا أن وجود إيران قوية في مواجهة واشنطن يعد أمرا حيويا لأمنها القومي، لذلك ترى أن ما يجري في سوريا يستهدف إيران بالدرجة الأولى.[2]

تستنتج مما سبق أن المواقف الإيرانية تجاه الثورات العربية بقدر ما كانت لها تداعيات سلبية على النظام وموقع إيران في المنطقة العربية، بقدر ما كسبت تأييد ودعم أكثر من الحلفاء في سبيل تسهيل تحميلة تنفيذ مشروعها في المنطقة و كذا الحفاظ على مصالح الحلفاء.

[1] **نفس المرجع السابق**، ص ص 430،431.
[2] أحمد سعيد نوفل، **مرجع سابق**، ص 317.

خلاصة و استنتاجات الفصل الثالث

نستنتج من كل ما سبق عرضه في هذا الفصل أنه رغم المكاسب التي حققتها إيران من الثورات العربية بالرغم من موقفها المتناقض منها، إلا أن هذا الموقف عاد في بعض جوانبه بالسلب على النظام الإيراني سواء في تأثيره على الوضع الداخلي الإيراني أو على موقع إيران ومركزها الإقليمي أو حتى على المستوى العالمي، حيث برزت عدة تداعيات وانعكاسات للسياسة الإيرانية المتناقضة تمثلت في:

- استياء الرأي العام الداخلي من دعم النظام الإيراني للثورات العربية مقابل تضييق الخناق على الحركات الداخلية المطالبة بالإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي حيث نظم الشعب الإيراني عدة مظاهرات واحتجاجات معارضة للنظام الإيراني والأنظمة العربية ومؤيدة لثورات الشعوب من قبيل الحركة الخضراء لسنة 2009 التي غالبا ما أدت لصدامات عنيفة مع الأجهزة الأمنية، إضافة إلى بروز التناقض داخل عناصر القيادة الإيرانية ما بين التيار الإصلاحي والتيار المحافظ حول كيفية التعامل مع الثورات.
- أما على المستوى الإقليمي فقد أدى الموقف الإيراني إلى تراجع صورة الأمة الثائرة الإيرانية وتراجع مستوى قبول نموذجها عند الشعوب العربية مقابل صعود نماذج أخرى على غرار النموذج التركي، إضافة إلى صعود الخلافات السنية الشيعية في المنطقة العربية والتي عملت على إعاقة المشروع الشيعي الإيراني وكبح تمدده في الدول العربية، تزامنا مع توحد الموقف الخليجي تجاه الخطر الإيراني وانحرافه نحو سياسة المواجهة معها.
- عالميا انبثق عن الاستثمار والتوظيف الإيراني للثورات العربية تصعيد في التركيز الأمريكي على إيران كونها الخطر الأول على مصالحها في المنطقة، إضافة إلى التصعيد الكبير ضد برنامجها النووي خاصة مع زيادة التهديدات الغربية والإسرائيلية بضربها عسكريا.

الخاتمة

تعتبر الجمهورية الإسلامية الإيرانية من أهم الأطراف الفاعلة في العلاقات العربية الخارجية. حيث تعد السياسة الإيرانية تجاه الجوار العربي سياسة ذات بعد تاريخي ظلت مع مرور الزمن وعبر التحولات التي يعرفها النظام الدولي والإقليمي العربي تتميز بتطور المحاورات والنقاشات حولها، تركزت هذه النقاشات على المحاولات الإيرانية المستمرة للهيمنة على المنطقة وتمديد مشروعها إليها.

في إطار تطورات المنطقة العربية جاءت الثورات التي قامت بها شعوب المنطقة لتعبّر عن بداية مرحلة جديدة في العلاقات العربية الإيرانية، حيث أولت إيران اهتمامًا كبيرًا بالمنطقة. نتيجة ذلك برز ارتفاع مستوى النشاط الإيراني في المنطقة العربية خاصة على مستوى الدول التي شهدت تحولا في الأنظمة بدليل ضعف أنظمتها، وازداد تفاعل النظام الإيراني مع الجوار العربي بوتيرة لم تشهدها العلاقات الإيرانية منذ سنة 2005، الأمر الذي يؤكد الفرضية التي تعتبر هذه الثورات منعطفا حاسما في التاريخ العربي الإيراني.

تبرز من خلال معالجة السياسة الإيرانية من الثورات العربية مجموعة الأهداف والخلفيات المحددة لها، والتي جعلت منها مزدوجة ومتباينة من ثورات قامت لنفس الأسباب وكانت لها نفس الأهداف تقريبا، حيث جاءت إلى جانب ثورة الشعب في تونس ومصر والبحرين ودعمتها ضد أنظمة تعتبرها موالية للغرب وغير خادمة للاستراتيجية الإيرانية، في حين رفضت ثورة الشعب السوري ضد نظام بشار الأسد الحليف الأكبر لها في المنطقة.

مما سبق ذكره نخلص إلى وجود تعارض وتناقض واضح في موقف إيران وتعاملها مع تغيرات الساحة العربية، فعوض أن يكون الموقف موحدًا برزت مجموعة مواقف متباينة ومتضاربة، وإذا كان كذلك فإن هذه الدراسة قد أثبتت وأكدت احتمال كون الثورات العربية دافعا جديدا وقويا لاستكمال تحقيق الأهداف الإيرانية في المنطقة العربية، انطلاقا من استثمارها خدمة لأغراض أيديولوجية عقائدية واقتصادية وقومية وحتى عسكرية.

حيث وجدت إيران فرصة سانحة لتحقيق أهدافها الداخلية والخارجية، بدءًا بتصدير الثورة الإسلامية وتخفيف حدة العقوبات المفروضة عليها ثم التوسع لتمديد المشروع الإيراني في المنطقة ومحاولة استكمال البرنامج النووي، وفق تبنيه لسياسات أكثر براغماتية فعلى الرغم من أن الموقف كان داعما لثورة ومطالب الشعوب العربية إلا أن خلفياته كانت تصب في تعزيز دور إيران الإقليمي.

لقد أدخلت الثورات العربية إيران في مرحلة ونمط جديدين من التفاعلات والتحديات الداخلية والإقليمية والعالمية، حيث أن موقفها وسياساتها المتباينة من الحراك الثوري العربي لم ينطوي على مكاسب مطلقة، إنما أيضا على مجموعة انعكاسات وتداعيات على

قوة ومركز إيران الداخلي والخارجي، حيث أصيب الدور الإيراني بالاهتزاز والانكماش وأصبح مرشحًا بقوة للتراجع بسبب حملة التحديات الداخلية التي واجهته سواء المتعلقة بالشعب الإيراني أو بالقوى والحركات المعارضة، فضلا عن تصدع المشروع الشيعي الفارسي انطلاقا من ضعف الدور الذي كانت تؤديه الأنظمة الحليفة لإيران في سبيل تمديده في المنطقة، وتأثر ميزة التفوق التي تدعيها إيران كونها المجتمع الأنشط سياسيا في العالم الإسلامي لصالح نماذج أخرى أكثر استقطابا وتقبلا من النموذج الإيراني، كالنموذج التركي الأكثر دينامكية وانجازا في الميادين السياسية والاقتصادية، بل الأكثر من ذلك قد تمهد الثورات العربية لبروز نموذج عربي ينافس النموذج التركي، أما على المستوى العالمي فقد أدت السياسات الإيرانية المتناقضة والمصلحية من التحولات العربية نحو تصعيد أمريكي وغربي أكثر على الخطر الإيراني في المنطقة لدرجة التهديد بالمواجهة العسكرية، وهو ما أكدته الفرضية الثالثة في الدراسة.

إن الساسة الإيرانية المصلحية والمتباينة من التغيرات العربية تدعم لا محالة من قوة الفرضية المركزية التي اعتبرت أن الموقف الإيراني من الثورات العربية حددته مجموعة أبعاد الاستراتيجية الإيرانية في المنطقة العربية ونتجت عنه مجموعة انعكاسات أثرت على إيران على عدة مستويات وأصعدة.

نظرا لعدم اكتمال مسار الثورات العربية وباعتبار استمرارية الاهتزازات الأمنية والاجتماعية في الدول العربية مثل سوريا فإنه ليس من السهل اعتبار أن المواقف نهائية وثابتة، لذا فإن نوع السلوك السياسي الإيراني وطبيعته مستقبلا ستحدده بشكل كبير بعض الاعتبارات مثل طبيعة القيادة القادمة في دول ما بعد الثورات وتحالفاتها السياسية إلى جانب تطور العلاقات مع العالم العربي ، ومستقبل علاقاتها مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية والغرب و المشهد السياسي الإيراني، إضافة للدور الذي تلعبه تطورات الملف النووي خاصة مع افتكاك إيران لاتفاق لوزان الأخير ورفع الحظر الاقتصادي عنها، لذا ستكون إيران حذرة في تعاملاتها مع بعض الدول العربية خاصة مصر حيث ستحاول كسر الجمود السياسي في العلاقة معها، ومن غير المحتمل أن يحدث تغيير في نوع السياسة التي تنتهجها حيال البحرين، أما نتيجة التطورات في سوريا فإنها ستترك مجموعة تداعيات غير مقبولة و غير مريحة لطهران في الحالتين معا سواء مع بقاء النظام أو زواله.

إذا كانت السياسة الإيرانية ستستمر وفقا للنهج البراغماتي في المنطقة العربية فإن السيناريو سيكون:

- مزيدا من التحديات والضغوط الداخلية.
- مزيدا من التراجع الإقليمي للنموذج الإيراني.
- مزيدا من الضغط والتصعيد العالمي ضد إيران.

قائمة

المراجع

I.باللغة العربية

أولا: القرآن الكريم

1- سورة قريش، الآية 4.

ثانيا: الموسوعات

1- الحسن (محمد إحسان)،**موسوعة علم الاجتماع**.الدار العربية للموسوعات، بيروت 1999.
2- صبري (اسماعيل) وربيع (محمد محمود)،**موسوعة العلوم السياسية**.جامعة الكويت، الكويت، 1994.
3- الكيالي (عبد الوهاب)، **الموسوعة السياسية**. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1979.
4- لبصير (عبد المجيد)،**موسوعة علم الاجتماع: مفاهيم في السياسة والاقتصاد والثقافة العامة**. دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

ثالثا: الكتب

1- أبو داود (السيد)، **تصاعد المد الإيراني في العالم العربي**. العبيكان للنشر، الرياض، 2014.
2- أبو زيد (سمير)،**حوار حول الثورات العربية و سؤال النهضة**. مركز الدراسات و البحوث،(د.ب.ن)،(د.س.ن).
3- أحمد يوسف (أحمد) و مسعد (نيفين)، **حالة الأمة العربية 2010- 2011 ... رياح التغيير**. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2011 .
4- أراس (بولنت) وآخرون، **التحول التركي تجاه المنطقة العربية**. مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، 2012.
5- أرندت (حنة) ، **في الثورة**.تر: عطا عبد الوهاب، المنظمة العربية الترجمة، مركز دراسات للوحدة العربية، بيروت، 2008.
6- الاسود (شعبان الطاهر)،**علم الاجتماع : قضايا العنف السياسي و الثورة.** الدار المصرية اللبنانية،القاهرة، 2003.
7- بنجلون (الطاهر)،**" الشرارة: انتفاضات في البلدان العربية ويليها بالنار"**.المركز الثقافي العربي، المغرب، 2012.

8- بوحوش (عمار)، الذنيبات (محمد محمود)، **مناهج البحث العلمي و طرق إعداد البحوث**. ط 04، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

9- بونعمان(سلمان)، **فلسفة الثورات العربية: مقاربة تفسيرية لنموذج انتفاضي جديد**. مركز نماء للبحوث والدراسات(د.ب.ن)،(د.س.ن).

10- حقي توفيق (سعد)، **علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي و العشرون**. دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011 .

11- حيدر (محمود) وآخرون ،**" ثورات قلقة :مقاربات سوسيو إستراتيجية للحراك العربي"**، سلسلة الدراسات الحضارية، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2012.

12- خليفة راشد (عمر)،**أضواء على المشروع الصفوي الإيراني**.(د. د. ن)، (د.ب.ن)، شبكة المناصحة، 2014.

13- زايد الطيب (مولود)، **علم الاجتماع السياسي**. دار الكتب الوطنية، ليبيا،2007.

14- الزين (حسن محمد)، **الربيع العربي آخر عمليات الشرق الأوسط الكبير**. دار القلم الجديد ، لبنان، 2013.

15- شحاتة (محمد ناصر)، **السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي: الاستمرارية و التغيير**. دار العين للنشر، القاهرة ، 2015.

16- الصبيحي (أحمد شكر)، **مستقبل المجتمع المدني في النظام العربي**. مركز دراسات الوحدة العربية،2008 .

17- طلاس العماد (مصطفى)،**الثورة العربية الكبرى**. ط3 ، دار الشورى للنشر و التوزيع (.د. ب.ن)،(د. س. ن).

18- عبد العزيز عبد القادر (أشرف)، **الولايات المتحدة الأمريكية وأزمات الانتشار النووي الحالة الإيرانية 2001-2009**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2010.

19-كرازين(يوري)، **علم الثورة في النظرية الماركسية**. تر: سمير كرم ، دار الطليعة، بيروت ، 1975.

20- لقاء (مكي)،**التعريف بالمشروع الإيراني: مكوناته، أدواته، أهدافه، مصادر قوته**. مركز دراسات الشرق الأوسط، 2012.

21- لقوشه (رفعت عبد الوهاب) و آخرون، **أزمة البرنامج النووي الإيراني والتداعيات المحتملة على أمن المنطقة**، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، المنامة، 2006.

22- ماثيسن(توبي)،**الخليج الطائفي والربيع العربي الذي لم يحدث.** تر: أمين الأيوبي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2014.
23- محافظة(علي)،**إيران بين القومية الفارسية والثورة الإسلامية**.(د.د.ن)، (د.ب. ن)، 2013.
24- مطاوع (محمد)، **الغرب وقضايا الشرق الأوسط: من "حرب العراق" إلى" ثورات الربيع العربي" الوقائع والتفسيرات.**مركز دراسات الوحدة العربية، (د. د.ن)،(د.س. ن).
25- المعيني(خالد)، **كي لا تسرق الثورات: دراسات موضوعية في ربيع الثورات العربية**.منشورات ضفاف، بيروت، 2014.
26- المنياوي(رمزي)،**الفوضى الخلاقة: الربيع العربي بين الثورة والفوضى**. دار الكتاب العربي،دمشق، القاهرة 2012.
27- الموسوي (صباح) وآخرون، **المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية**. دارعمار للنشر والتوزيع، عمّان، 2013.
28- نصر (ربيع) وآخرون،**الأزمة السورية والآثار الاقتصادية والاجتماعية**.المركز السوري للبحوث السياسات، 2013.
29- النعيمي (أحمد نوري)، **السياسة الخارجية الإيرانية 1979-2011**. دار الجنان للنشر و التوزيع، عمان، 2012.
30- هياجنة (عدنان) وآخرون، **الموقف الاستراتيجي الأمريكي والإسرائيلي من التحولات السياسية في المنطقة العربية**. مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، 2011.

ثالثا: التقارير

1- تقرير نشرته واشنطن بوست الأمريكية بعنوان : **"توم دو نيلون يواجه ربيع التحرر العربي"**.أعادت ترجمته ونشره صحيفة الأخبار المصرية، 2011/04/29.
2- تقرير بعنوان: **"أمريكا تحصي المخاطر الآتية من كل مكان"**. جريدة السفير، العدد 12468، 30 نيسان 2013.
3- **"تقرير المعرفة العربي"**. دار الغرير للطباعة والنشر، دبي، 2009.
4- تقرير المنظمة العربية للتنمية الإدارية، **"الفساد الإداري والمالي في الوطن العربي"**. القاهرة، 2008.
5- تقريرالمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **"المؤشر العربي 2011"**، الدوحة 1 مارس 2012.

رابعا: المجلات والصحف

1- إدريس (محمد السعيد)، **"اتجاهات معاكسة: مواقف الفاعلين الإقليميين غير العرب تجاه الثورات العربية"**. السياسة الدولية، العدد 188، 2012.

2- إدريس (محمد السعيد)، **"آفاق تطوير علاقات مصر وإيران وتحديات الأزمة الخليجية"**. مختارات إيرانية، العدد 129، أفريل 2011.

3- الحروب (خالد)، **"محاور الاعتدال والممانعة في المنطقة ومركزية العوامل الخارجية"**. مجلة شؤون عربية، عدد 132، القاهرة، 2007.

4- خلجي (مهدي)، **"تقلص النفوذ: الديمقراطية في العالم العربي تستعد لتجريد إيران من قواتها "**. مجلة المجلة، لندن، 12-4-2011.

5- الدسوقي (محمد عبد السلام)،**" كيف ستدار العلاقات في المرحلة المقبلة"**.السياسة الدولية، العدد184، 2011.

6- راشد (باسم)، **"الاقتراب الحذر.. هل يعيق الصعود الروسي نجاح الثورات العربية؟"** السياسة الدولية، العدد 190، أكتوبر 2012.

7- الردادي (عائض)، **"دولة الأهواز العربية المحتلة منذ عام 1925"**. صحيفة المدينة، العدد 19358، مؤسسة المدينة للصحافة والنشر، 2011/04/25.

8- سلامة(غسان)،**"عن تونس"**.المستقبل العربي، العدد384، 2011.

9- الشوا (سفيان)، **"الربيع العربي على أبواب إيران "**.جريدة الدستور، العدد 17519، الشركة الأردنية للصحافة والنشر، الأردن، 22 افريل2013.

10- الشيمي(محمد نبيل)، **"الثورة و الطريق للنهضة"**. الحوار المتمدن، العدد 3569، 2011/12/7.

11- صحيفة كهان العربي، **"ضوء على أصدقاء مؤتمر ليبيا: من الأصدقاء و الأعداء؟"**كهان، طهران، 3-9-2011.

12- الضريبي (أحمد طاهر)،**"دور المنظمات الإقليمية في النزاعات الداخلية: دور مجلس التعاون الخليجي في الأزمة البحرينية نموذجا"**.سلسلة الإصدارات الخليجية، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية،العدد 37،أفريل 2014.

13- عبد الشافي (عصام)، **"العامل الدولي: تراجع الدور الأمريكي في البيئة الاستراتيجية الجديدة"**. السياسة الدولية، العدد 186، أكتوبر 2011.

14- عبيدات (راسم)، **"فتن طائفية وفوضى خلافة...؟؟؟"**. الحوار المتمدن، العدد 3359، 2011/5/8.

15- علوي (مصطفى)،**"كيف يتعامل مع الثورات العربية"**.السياسية الدولية، العدد 184، افريل 2011 .
16- مسعد (نيفين) ، **"غرائب وعجائب المواقف الإيرانية: مستضعفون في البحرين- مستكبرون في سوريا والعراق"**.صحيفة أخبار الخليج، المنامة، 31- 3- 2011.
17- معضشو(فريد)،**"آفاق التحول نحو الديمقراطية في بلدان الربيع العربي"**.مجلةالأدباللبنانية، 2012.
18- مكرم (رانيا) ، **"ثنائية الاحتجاج والقمع، لماذا لا تنشأ ثورة جديدة في إيران؟"**. السياسةالدولية، العدد 184، أبريل 2011، ص 165.
19- وفاء علي (داود)، **"التأصيل النظري لمفهوم الثورة و المفاهيم المرتبطة بها"**. مجلة الاهرام ، العدد 49،2013/01/3.

خامسا: المقالات

1- – ، "**التوازنات والتفاعلات الجيو إستراتيجية والثورات العربية"**. سلسلة تحليل السياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر،أفريل 2012
2- أبو هلال (فراس)، **"إيران والثورات العربية: الموقف والتداعيات"**. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، معهد الدوحة، جويلية 2011.
3- بشارة(عزمي)، **"في الثورة والقابلية للثورة"**. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، معهد الدوحة،2011.
4- حسام الدين (منير)، **"مفهوم الثورة تأصيلا واصطلاحا"**. منتدى المحكمون العرب، 2013.
5- الزويري (محجوب)، **"إيران الثورية والثورات العربية: ملاحظات بشأن السياسة الخارجية الإيرانية ومالاتها"**. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ماي 2012.
6- الزويري (محجوب)، **"إيران والربيع العربي: الفرص والتهديدات والتنافس على التأثير الإقليمي"**. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 16-12-2012.
7- شهسواري (كامران)، **"القوميات في إيران والحقوق السياسية"**، مركز الجزيرة للدراسات، 9 جوان 2013.

8- عبد الفتاح (أحمد ياسين)، **"الربيع العربي وخيارات إيران الاستراتيجية"**. تحليلات سياسية، مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية، أوت 2011.
9- عناد (محمد)،**"الاصلاحات السياسية المعلنة مؤخرا في الجزائر"**. مقال في مؤتمر بعنوان: نظرة نقدية في ثورات عام 2011 في شمال إفريقيا وتداعياتها، إثيوبيا، معهد الدراسات الأمنية، جنوب إفريقيا، 31 ماي 2011.
10- محمود العامري (ابتسام)، **"موقف إيران من التغييرات السياسية في المنطقة العربية"**. مركز الدراسات الدولية، 27 جوان 2013.
11- مطر (حسام محمد)، **"هاجس أمريكا الأكبر في الربيع العربي: إيران"**. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة ، 2011.
12- معتمد عبد الحميد (عاطف)،**"روسيا والعرب: البراغماتية ونهاية الايدلوجيا"**.المركز العربي للأبحاث و دراسات السياسات، الدوحة، اكتوبر،2011.
13- نجاد (أحمدي)، **"العصر الراهن هو عصر زوال المستكبرين"**. وكالة مهر الأنباء، طهران، 31- 2- 2011.

سادسا: الدراسات غير المنشورة

1- بن قدور (ايمان)،**الوجه الآخر للعولمة: "الربيع العربي نموذجا".**(مذكرة مقدمة لاستكمال نيل درجة الماستر)، قسم اللغة العربية، تخصص حضارة عربية اسلامية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان،2013 /2014.
2- جويعد ارتيمة العبادي (خالد)، **تأثير النفوذ الإيراني على الدول العربية سوريا ولبنان 1979-2007**. (رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات درجة الماجستير في العلاقات الدولية)، قسم العلوم السياسية، جامعة مؤتة، الأردن، 2008.
3- حمدي عيسى (سليمان)، **انعكاسات الاستراتيجية الأمنية الإيرانية على دول الخليج العربي (بعد حرب الخليج الأولى1988-2014)**.(مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص دراسات أمنية واستراتيجية)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014-2015.
4- ساعو (وليدة)،**الثورات العربية بين التوازنات والتفاعلات الجيو استراتيجية و متغيرات المنطقة العربية – دراسة حالةسورية** – (مذكرة مقدمة لاستكمال نيل درجة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، تخصص الأنظمة السياسية المقارنة و الحوكمة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/2013 .

5- الصالحين (وليد) وجبارة (خليل)، **المجتمع المدني: الواقع والتحديات : دراسة ميدانية لأوضاع واحتياجات منظمات المجتمع المدني في ليبيا.**مؤسسة المستقبل ليبيا، 1 ماي حتى 15 جويلية، 2011 .
6- طايل عبد الله العدوان (يوسف)، **الاستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط.** (مذكرة مقدمة لاستكمال نيل درجة الماجستير في العلوم السياسية)، جامعة الشرق الأوسط (2002، 2013).
7- فالح المطيري (عبد الله)، **أمن الخليج العربي والتحدي النووي الإيراني.** (رسالة مقدمة لاستكمال نيل درجة الماجستير في العلوم السياسية)، جامعة الشرق الأوسط، 2011.
8- المادة 12 من الدستور الإيراني الصادر عام 1979 شاملا تعديلاته لغاية 1989
9- مصطفى عبد الرحمان (رندة)، **العلاقات الإيرانية السعودية (1990-2000).** (بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الدراسات الإفريقية و الآسيوية)، معهد الدراسات الإفريقية والآسيوية، جامعة الخرطوم، 2004.
10- يوسف العربي (يوسف حسن)، **المتغيرات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وأثرها في الأمن القومي لدول الخليجالعربي 2003-2013.**(رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات درجة الماجستير في العلوم السياسية)، جامعة الشرق الأوسط،2013.

سابعا: المواقع الإلكترونية

1- **"الربيع العربي"** . من الموقع الإلكتروني :https://ar.wikipedia.org
2- **"تشويش من إيران على بي بي سي الفارسية"**. بي بي سي العربية، 11 فيفري 2011،من الموقع الإلكتروني:
http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/02/11.211-Iran-jams-bbc-signal-Shtmal.15/03/2016
3- **"جامعة الدول العربية و تحديات ما بعد الثورات"**. معهد العربية للدراسات 21 أفريل 2013من الموقع :
4- http//www.alarabiya.nett/ar/arabicstudies/2013/04/21.html
5- http://www.bbc.co.uk/arabic/worldnews/2011/02/110214-Iran-mosawi-shtml.15/03/2016
6- أبو شعير (فرح الزمان)، **"محددات الموقف الإيراني من مصر بعد الثورة"**. مركز الجزيرة للدراسات، 8 جانفي 2013، من الموقع الإلكتروني:

http/www.aljazeera.net/ar/reports/2013/01/20138102688144 69.html.17/04/2016.

7- أوكتم(كريم)، **"الرؤية التركية: المواقف والسياسات إزاء الربيع العربي"**. معهد العربية للدراسات، 21 أفريل 2013، من الموقع الإلكتروني:Studies.alabiya.net/files/15/04/2016

8- إيران: **"صدامات بين المتظاهرين وقوات الأمن"**. بي بي سي عربي، 14 فيفري 2011 من الموقع الإلكتروني:

9- باكير (علي حسين)، **"صدى الثورة المصرية يصل طهران والنظام الإيراني يحاول أسلمتها"**، من الموقع الإلكتروني: www.middle-east-online.com/Pid=104676.08/02/2011, 19/04/2016.

10- بصول (غسان)، **"تلخيص الثورات العربية 2011: ازدهار الربيع العربي"**. من الموقع الإلكتروني:http://bokra.net/Article-1335826 *تاريخ النشر: 2012/01/2.*

11- بن صقر السليمي (محمد)، **"استراتيجية إيران تجاه الثورات العربية"**. من الموقع الإلكتروني: www.alarabiya.net/ar/politics/2015/04/12/.html.6/03/2016.

12- حمادة (أمل)، **"تحول طويل المدى :هل نحتاج لإعادة تعريف الظاهرة الثورية"**،من الموقع الإلكتروني :www.siyassa.org.eg

13- خاتمي (أحمد)، **"يتم الانتقام من سوريا انتقاما من الصحوة الإسلامية"**. Iran Arabic Radio، 2012/4/6 من الموقع الإلكتروني: http://arabic.irib.ir/news/item/10/115815

14- خليل سامي أيوب، **"موقف الاتحاد الأوربي من الثورات العربية"**.الحوار المتمدن، العدد 3564، 2 /2011/12 من الموقع الإلكتروني: www.ahewar.arg/debat/show.art.15/04/2016

15- رحمة(مهدي أبو بكر)، **"الشرق الأوسط والربيع العربي :مستقبل و أفاق"**، من الموقع الإلكتروني : www.alhewar.org/debat/show.art.asppaid=292384;15/02/2016

16- الزاهد (سعود)، **"إيران تعتبر مقتل حليفها القذافي نصرا للشعب الليبي ونهاية ديكتاتور"**، من الموقع الإلكتروني: www.alarabiya.net/articles/2011/10/21/172961:html.19/04/2016

17- ساجد بور (كريم)، **"النفوذ الإيراني يزداد مع وجود الفوضى"**. من الموقع الإلكتروني:
www.aljazeera.net/programs/withoubounds/2015/3/22.1/4/2016

18- سعد الدين (ابراهيم)،**"متى يأتي ربيع العرب"**. من الموقع الإلكتروني : www.swissinfoch ، تاريخ النشر : 2005/05/05 .

19- السعدي (سلام)، **"مصالح إيران الاقتصادية تترسخ في سوريا"**. مركز الإعلام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2013 من الموقع الإلكتروني:
carnegieendowment.org/sada/ ?/fa=60284&lang=ar.14/04/2016

20- الشرقاوي (باكينام)، **"السياسة الخارجية الإيرانية" .** من الموقع الإلكتروني : www.aljazeera.net/specialfiles/pages/de4add73-ad4c-44ed-b455-5ec92-aof43a9.20/04/2016

21- الشمري (عبد الله)، **"إيران والربيع التونسي"**. من موقع اليوم، العدد 14493، 18/ 2/2013، من الموقع الإلكتروني:
http://groups.google.com/forum/#!msg/hogaill22/wsP2P6KKmHYI19/04/2016

22- صبع (مصطفى)، **"الجزر الإماراتية المحتلة"**. من الموقع الإلكتروني
http://sites.google.com/site/schoolehistory/p01.20/04/2016

23- عبد الحافظ الصاوي، **"الأبعاد الاقتصادية المشروع الإيراني بالمنطقة"**. الجزيرة، 2014 ، من الموقع الإلكتروني:
www.aljazeera.net/news/ebusiness/2014/9/25

24- عبد الفتاح (بشير)، **"الآثار العكسية المحتملة للعقوبات على إيران"**. مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2012، من الموقع الإلكتروني:
www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2012/3/9.14/04/2016

25- الفيصل (تركي)، **"الاتفاق مع إيران سيشعل سباقا نوويا بالمنطقة والسعودية وغيرهاستسعى للحصول على الحق نفسه، العدو الآن "الدولة**

الإسلامية" و بشار الأسد". من الموقع الإلكتروني:www.alriyadh.com/?p=231185.20/04/2013

26- الفيصل (تركي)، **"الإصلاح واجب لتحصين الداخل الخليجي...و الأهمية الاستراتيجيةللمنطقة ليست حصانة من التقلبات"**.شؤون دولية، العدد 15870، 6 ديسمبر، من الموقع الإلكتروني: www.alriyadh.com/689060.20/04/2016

27- قائد الثورة: **"الثورة الإسلامية الإيرانية نموذج للصحوة الإسلامية في المنطقة"**. **وكالة مهر للأنباء**، 4 مارس 2011 من الموقع : http://www.mehrnews.com/a.13/3/2016

28- قبي (آدم)، **"رؤية نظرية حول العنف السياسي في الجزائر"**، جامعة ورقلة، ص 106 من الموقع الإلكتروني: .http//www.rewed.luedid.net/ re1/11-adem.pdf

29- كعسيس (خليدة)،**"الربيع العربي بين الثورة والفوضى"**.مجلة المستقبل العربي، من الموقع الإلكتروني : www.caus-org.lb/pdf/emagzine.16/2/2016 .

30- كعسيس (خليدة)،**"الربيع العربي بين الثورة والفوضى"**.مجلة المستقبل العربي، من الموقع الإلكتروني: www.caus-org.lb/pdf/emagzine.16/2/2016

31- محمد علي (نجاح)، **"خاتمي في ذكرى الثورة: مصر أثرت على الحركة الإصلاحية التاريخية في إيران"**. العربية نث، 8 فيفري 2011 من الموقع الإلكتروني: http://www.alarabiya.net/articles

32- محمود العامري (ابتسام)، **"موقف إيران من التغيرات السياسية في المنطقة العربية"**. الدراسات الدولية، ص 3 من الموقع الإلكتروني: www.cis.uobaghdad.edu.iq.9/04/2015.

33- مقابلة للصحافي اندرو بوتن مع البروفيسور جوزيف ناي تحت عنوان **"الربيع العربي و السلطة في القرن الحادي والعشرون"** في 2011/07/28 منشور على مجلة المجلة السعودية .www.majalla .

34- مقالة: لطفي حجي مع وليام تايلور من الموقع الإلكتروني: www.almasryayoum.com.،تاريخ النشر: 2011/10/26.

35- المولي (سعود)،**"دور موقع التواصل الاجتماعي " فيسبوك" في الثورة التونسية"**.15/02/2016:

www.saoudlmawla.blogspot.com/2011/07/blog-post-7842.htm

36- وكالة الانباء العالمية واشنطن :**"أمال الربيع العربي سحقها القمع"**. تقرير من موقع سكاي نيوز عربية ،19 نيسان 2013 ، من الموقع الإلكتروني www.skynews

37- ولد شيخنا (سيد أعمر)، **"الديمقراطية عقدة إيران مع البيع العربي"**. الجزيرة نث، 2015/7/11. من الموقع: www.aljazeera.net.10/1/2016

II- باللغات الأجنبية

أولا: المقالات

1- Philippe queau**, printemps arabes printemps durables.** revue des femmes philosophes l'organisation des nations unis pour les 1 éducations la science et la culture France paris N2.3.

2- Kazemsajaad pour, An **Iranian view on the uprising the Arab world**. Iranian review of foreign Affairs, Tehran, r1, r2, p2 spring 2011.

3- Nazanine Metghalchi, **Is Iran immune From The Arab spring.** Madrid Fried, Policy Brief, n: 99, October 2011,

4- Mohammad Frazmand, **The nature of 2011 Arab uprisings: A comparative Analysis.** Tehran, Iranian Review of Foreign Affairs, N2 summer 201, P 7.

5- Habib Nader, **Is Iran's Economy Growing?** An assessment of the IM f's 2011 Report on Iran, crow

center For Middle East studies , Brandeis university, 2012

ثانيا: المواقع الإلكترونية

1- Robert Kaplan**, the new Arab world order**.foreignpolicy28 january2011,cite, http//www.foreignpolicy.com

2- Marc lynch, **political science and the new Arab public sphere**. Foreign policy,12 june2012 p 24.Cite ; http//lynch.foreignpolicy.com

3- Blake Hounshell **.why didn't any one predict the Arab revolution**. Foreign policy, July august 2011.cite: http// www.foreignpolicy.com/articles/2011/06/20/

الفهرس

المحتـوى	الصفحة

مقدمة..... 1

الفصل الأول: واقع العلاقات العربية الإيرانية قبل الثورات العربية 8

المبحث الأول: الثورة - دراسة مفاهيمية..... 8

أولا: في تعريف الثورة والمفاهيم المقاربة..... 8

ثانيا: خصائص وعناصر الثورة..... 13

ثالثا: أنماط ومراحل الثورة..... 15

المبحث الثاني: العلاقات العربية الإيرانية قبل الثورات العربية..... 18

أولا: أثر البعد العقائدي في تحديد طبيعة العلاقات العربية الإيرانية..... 18

ثانيا: القضايا الخلافية في العلاقات العربية الإيرانية..... 21

ثالثا: التنافس الإيراني الخليجي على الهيمنة في المنطقة..... 25

المبحث الثالث: واقع الثورات العربية بين المعطيات الداخلية والبيئة الخارجية..... 28

أولا: مفهوم الثورات العربية..... 28

ثانيا: ديناميكية الثورات العربية..... 38

ثالثا: المواقف الدولية من الثورات العربية..... 46

خلاصة واستنتاجات..... 49

الفصل الثاني: أبعاد الموقف الإيراني من الثورات العربية

المبحث الأول: الموقف الإيراني من الثورات العربية..... 51

أولا: طبيعة الموقف الإيراني من الثورات العربية..... 51

ثانيا: ملامح الموقف الإيراني..... 58

المبحث الثاني: الأبعاد الداخلية للموقف الإيراني من الثورات العربية..... 60

أولا: البعد العقائدي الديني..... 60

ثانيا: البعد الإقتصادي..... 67

المبحث الثالث: الأبعاد الخارجية للموقف الإيراني من الثورات العربية..... 77

أولا: إحياء المشروع الشيعي الفارسي..... 77

ثانيا: توجيه اهتمام المجتمع الدولي بعيدا عن الملف النووي الإيراني.....

خلاصة واستنتاجات..... 91
الفصل الثالث: تداعيات الموقف الإيراني من الثورات العربية
المبحث الأول: التداعيات الداخلية للموقف الإيراني من الثورات العربية..... 93
أولا: تصاعد مطالب الإصلاح الداخلي..... 93
ثانيا: تناقض رؤى مكونات النظام الإيراني..... 96
المبحث الثاني: التداعيات الإقليمية للموقف الإيراني من الثورات العربية..... 98
أولا: تراجع النموذج الإيراني على الساحة الإقليمية..... 98
ثانيا: صعود إسلامي سني لا يخدم المصالح الإيرانية..... 101
ثالثا: الوحدة النسبية في الموقف الخليجي اتجاه إيران..... 103
رابعا: التنافس الإقليمي الإيراني التركي..... 104
المبحث الثالث: التداعيات العالمية للموقف الإيراني من الثورات العربية..... 107
أولا: تصاعد التركيز الأمريكي على الخطر الإيراني..... 107
ثانيا: زيادة التصعيد ضد البرنامج النووي الإيراني..... 109
ثالثا: زيادة أهمية إيران في الإستراتيجية الروسية والصينية في المنطقة..... 110
خلاصة واستنتاجات..... 113
الخاتمة..... 115
قائمة المراجع